الإقتصاد

المجلد الأول

(٧-١٢ / ٢٠٠٠)

إعـــداد

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الإقتصاد
٢٠٠٠

إعـــــداد

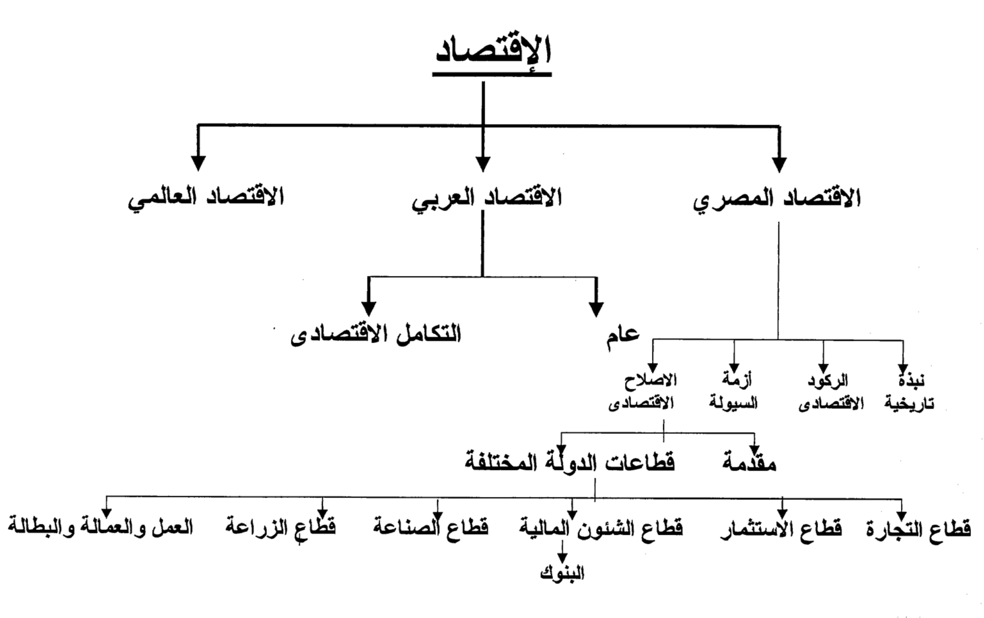
مكتبة الأهرام للبحث العلمى

الإقتصاد

المجلد الأول

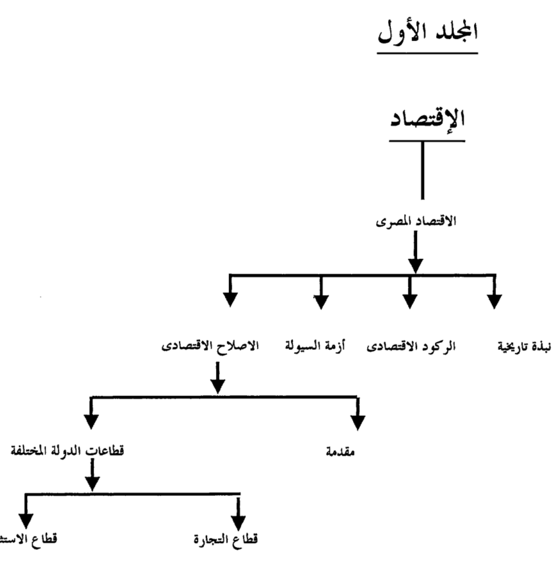
إعـــــداد

مكتبة الأهرام للبحث العلمي



الإقتصاد
الاقتصاد المصري
الاقتصاد العربي
الاقتصاد العالمي
عام
التكامل الاقتصادى
نبذة تاريخية
الركود الاقتصادى
أزمة السيولة
الاصلاح الاقتصادى
مقدمة
قطاعات الدولة المختلفة
قطاع التجارة
قطاع الاستثمار
قطاع الشئون المالية
البنوك
قطاع الصناعة
قطاع الزراعة
العمل والعمالة والبطالة

المجلد الأول



قائمة المصادر

اول:ا الجرائد

الاهرام – الاخبار – العالم اليوم – الحياة – السياسة الكويتية – عمان – الوفد

ثانيا: المجلات

مجلة الاهرام العربى – مجلة الاهرام الاقتصادى – مجلة الحوادث

ثالثا: الكتب

١– قضايا اقتصادية معاصرة / عبدالحى يسرى / ٢٠٠٠

٢– تقليل العمالة / احمد ماهر / ٢٠٠٠

٣– كراسات استراتيجية / عبدالفتاح الجبالى / ع :٤ ٩ / ٢٠٠٠

٤– تقرير عن التنمية فى العالم / البنك الدولى / ٢٠٠٠

٥– التقرير الاستراتيجى العربى / الاهرام / ٢٠٠٠

٦– قراءات استراتيجية / امل فؤاد / ع : ٢ / فبراير ٢٠٠٠

الإقتصاد

المصرى

نبذة تاريخية

الاقتصاد المصرى

نبذة تاريخية

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	الاقتصاد المصرى على اعتاب القرن الواحد والعشرين	على عبد العزيز سليمان	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	١٦٥٠	٢٠٠٠/٨/٢١	١

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد	اسم كاتب المقال : على عبد العزيز
الموضوع الفرعى : نبذة تاريخية	رقم العـــــدد : ١٦٥٠
المصـــــدر : (مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠/٨/٢١

الاقتصاد المصرى على أعتاب القرن الواحد والعشرين

يحق علينا ونحن نقف على اعتاب قرن جديد ان نقيم مسيرة الاقتصاد المصرى فى القرن المنصرم وان نستكشف اهم القضايا التى ستواجه الاقتصاد المصرى فى القرن القادم.

فاذا نظرنا الى مسيرة الاقتصاد المصرى عبر المائة عام الماضية نجد انه قد حقق انجازات كثيرة خلالها بالرغم من التحديات العالمية الاقليمية ذلك ان دخل الفرد المصرى الحقيقى قد تضاعف بما لا يقل عن عشرة اضعاف ما كان عليه فى بداية القرن وقتها حيث لم يزد دخل الفرد عن مائة دولار امريكي باسعار اليوم. والى جانب زيادة الدخل فقد زادت مرحلة رعايته الحديثة لصحية والتعليمية. وكان وراء هذه الزيادة فى رفاهية المواطن مجموعة كبيرة من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التى تتبناها حركة الاستقلال الوطنى والرغبة فى زيادة الاعتماد على الذات وزيادة قدرة الاقتصاد المصرى على الانتاج والتصدير.

د. على عبد العزيز سليمان
خبير اقتصادى

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصرى — اسم كاتب المقال : سنى عبد العزيز
الموضوع الفرعى : نبذة تاريخية — رقم العـــــدد : ١٦٥٠
المصــــــدر : (مجلة) الاهرام الاقتصادى — تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠/٨/٢١

ولقد بدأت مسيرة التنمية فى القرن العشرين بانشاء خزان اسوان عام ١٩٠٢ الذي مكن لاول مرة فى تاريخ مصر من توفير جزء من مياه النهر التى كانت تهدر فى البحر وتوجيهها للاستخدام فى التوسع الزراعى وعمل علي تحويل الرى من نظام رى الحياض الى الرى الدائم وقد نتج عن هذا توسعا كبيرا فى المساحة المزروعة وتكثيفا للزراعة الحصولية فى مصر.

وصاحب الطموحات الاقتصادية الكبيرة التى نتجت عن استعادة الاستقلال بعد تصريح ٢٢ فبراير ١٩٢٢ وانشاء بنك مصر كاول بنك وطنى يؤسس برأسمال يملكه المصريون بالكامل وانطلق البنك فى انشاء قاعدة صناعية وانتاجية كبيرة عملت على تطوير قدرات المصريين فى انتاج احتياجاتهم وكذلك تبنت مشروعات حديثة مثل الطيران او مشروع استوديو مصر التي ضمنت الصدارة لمصر بين دول العالم الثالث وكانت مبادرة بنك مصر فى مجال الصناعة حافزا للاخرين على ولوج انشطة جديدة مثل انتاج الاسمنت والزجاج والورق والكيماويات. ولقد انطلقت هذه الجهود فى ظل ظروف مشوبة بالاضطرابات الاقتصادية الدولية والكساد العالمى الكبير الذى عم دول العالم فى الثلاثينات الامر الذى يؤكده عزيمة المصريين على الاخذ باسباب التنمية والتقدم مع ذلك فقد ادت هذه الاضطرابات الاقتصادية والتوترات الناجمة عن ارهاصات الحرب الجديدة فى اوروبا الى تعرض بنك مصر عام ١٩٣٩ لازمة مالية كبيرة كادت تودى به ولم ينقذ البنك من الافلاس سوى تدخل الحكومة بدعمه مقابل شروط قاسية كان اولها استقالة مؤسسه ورائد النهضة الصناعية فى مصر المغفور له محمد طلعت حرب ولم يواصل البنك دوره فى التنمية الصناعية الا بعد ذلك بسنوات طويلة.

وبالطبع لم تكن سنوات الحرب ملائمة لمواصلة التنمية الاقتصادية وان استجابت مصر لظروف الحرب بتطوير الصناعات المحلية واعادة هيكلة القطاع الزراعى واعادة تأهيل الادارة الحكومية للتعامل مع ظروف الطوارىء فتم انشاء وزارة التموين وتقوية نظم الرقابة على الاسعار والتراخيص الصناعية ومكافحة الغش التجارى والاحتكار.

وخلال العقدين التاليين للحرب العالمية الثانية نتيجة لاستخدام الفوائض الكبيرة التى حققتها الشركات اثناء الحرب فى زيادة الاستثمارات الصناعية تحققت زيادة ملموسة فى نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى فضلا عن استفادة الاقتصاد المصرى من الطفرة الكبيرة فى اسعار القطن والتى حدثت ابان الحرب الكورية. ثم تسارعت عملية التنمية فى مصر بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ بفضل تنفيذ البرنامج الاول للتصنيع ٧٥ - ١٩٦٠ وكذلك خطة التنمية الخمسية الاولى(١٩٦١ - ١٩٦٥) كما شهدت هذه الفترة مجموعة من الاجراءات الكفيلة باعادة توزيع الدخل بهدف توسيع شريحة الطبقة الوسطى فى المجتمع وتقوية دورها فى التنمية وشملت هذه الاجراءات اصدار قوانين الاصلاح الزراعى التى حددت الملكية واعادة توزيع الاراضى على المزارعين. ثم جاءت اجراءات التمصير التي تبت العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ واخيرا اجراءات التاميم وماصاحبها من اجراءات لصالح العمال ومحدودى الدخل مثل توزيع الارباح على العاملين ومجانية التعليم الجامعى وضمان توظيف الاموال. وبرغم انتكاس اوضاع الاقتصاد المصرى بسبب هزيمة ١٩٧٦ الا ان النصر الذي تحقق فى اكتوبر ١٩٧٣ سمح باعادة النظر فى السياسات الاقتصادية والاجتماعية واذنت سياسة الانفتاح بتدفق الاستثمارات والمعونات العربية كذلك بدأت المعونات الامريكية والغربية تمثل عنصرا هاما من عناصر دعم ميزان المدفوعات كذلك مثلت قطاعات البترول والسياحة والخدمات مراكز جديدة لنمو الاقتصاد المصري. ولقد حقق الاقتصاد المصرى خلال الفترة من ٧٤ - ١٩٨٤ معدلات نمو غير مسبوقة حيث وصل معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى الى ٩٪ سنويا على مدى عقد كامل ووصلت معدلات الادخار والاستثمار الى ارقام غير معهودة فى مصر. مع ذلك اخذ على الانفتاح الاقتصادى فى مراحله الاولى الاعتماد الكبير على الاقتراض الخارجي والتوسع في الانفاق الحكومي وعدم الاهتمام بالانشطة الاستهلاكية على حساب النشاط الانتاجي والاستثماري.

ومع ظهور مشاكل هيكلية ناتجة عن التوسع السريع فى الانفاق الحكومي والائتمان المصرفى والمديونية الخارجية تبنت الحكومة برنامجا طموحا للاصلاح الاقتصادي وهو ما استدعى تخفيض حجم كل من الانفاق العام والاستثمار مما ادى الى تباطؤ نمو الناتج المحلى ومع دخول برنامج الاصلاح مرحلته الثاني حقق الاقتصاد المصرى في النصف الاول من التسعينات معدلات نمو تقرب من ٥٪ سنويا مع استمرار نجاح اجراءات الاصلاح الاقتصادي والاجتماعى خلال السنوات الاخيرة ومن المتوقع ان ترتفع الى ٧٪ سنويا مع نهاية القرن .

وبالاضافة الى النمو الذى حققه الاقتصاد المصرى فى القرن العشرين فقد شهد تغيرات هيكلية هائلة يمكن ان نوجزها فيما يلي:

١ - حقق الاقتصاد المصرى الكثير من التنوع فى مصادر دخله وفى هيكله. فبعد ان كانت الزراعة تمثل المصدر الرئيسى للثروة والدخل فى بداية القرن اخذت قطاعات الصناعة والخدمات مراكز متقدمة فى توليدهما ولقد تحقق هذا التنوع على ثلاث مراحل:

أ - فى العشرينات والثلاثينات ارتبطت طموحات الاستقلال بانطلاقة جهود التصنيع واستمرت هذه المسيرة بقوة بعد الحرب العالمية الثانية.

وتواصلت الجهود بقوة بعد ثورة ٢٣ يولية التى اتخذت من التصنيع احد مبادئها الاساسية وتم انشاء وزارة الصناعة والاخذ بالتخطيط الاقتصادى منذ عام ١٩٥٧ الذى شهد تدشين برنامج السنوات الخمس الاولى للتصنيع.

ومن ناحية اخرى اكد تاميم قناة السويس فى ١٩٥٦ دور مصر الاقليمى وقوبل نجاح مصر فى اداة قناة السويس استغلال المرافق الاقتصادية الملكية لمواطنى الدول الست التى شاركت فى العدوان الثلاثى بحرب اقتصادية سواء من الدول الاستعمارية واسرائيل. ومنعت هذه الحملة الشعواء مصرمن الاستفادة من نهضتها الاقتصادية ومن ميزة موقعها الجغرافى فى زيادة صادراتها الى الدول المجاورة ومن خلق تجارة الخدمات لفترة عقدين من الزمان وانتقل النشاط الخدمي الخاص بعمليات النقل والخدمات المالية الى بيروت وعمان وبعض دول الخليج مثل البحرين ودبى.

ب - اما المرحلة الثانية فقد بدأت اثناء حكم الرئيس السادات وتميزت بالاهتمام بقطاع الخدمات والاستفادة من الموقع الوسيط والقدرات الطبيعية والموارد التاريخية والثقافية للشعب المصرى واقتصاده الوطنى وبدأت قطاعات البنوك والسياحة والاتصالات فى النهوض بعد الاجراءات التحريرية التى سمحت بها قوانين الاستثمار والسياحة ومن ناحية اخرى تسارعت حركة العمالة المصرية المهاجرة الى اوروبا وامريكا والتى بدأت بعد هزيمة ١٩٦٧ كما اصبحت الدول النفطية بعد انتصار اكتوبر تستقبل العمالة المصرية التى زاد دورها فى توليد ايرادات كبيرة لميزان المدفوعات فى شكل تحويلات مالية من المصريين العاملين فى الخارج الى ذويهم في الداخل.

ج - شهدت فترة حكم الرئيس حسنى مبارك استكمال دائرة تطوير الاقتصاد المصرى وذلك بتحرير القطاع الزراعى ومن ناحية اخرى شهدت فترة ولاية الرئيس حسنى مبارك وعودة الاهتمام بالصناعة التى حصلت على نصيب الاسد من الحوافز الضريبية وكذلك اخذت سياسة التحول الى القطاع الخاص دفعة قوية ببداية برنامج الخصخصة منذ عام ١٩٩٢

د - حدث تحول كبير فى هيكل الزراعة المصرية بعيدا عن انتاج القطن الى انتاج الحبوب والخضر والفاكهة وحققت مصر نسبا عالية فى الاعتماد على الذات فى الانتاج الغذائى، وظهر الارز وبعض البقول كمصادر هامة للنقد الاجنبى. كذلك مكنت ترعة السلام من استصلاح ٢٠٠ الف فدان غرب قناة السويس وضعف هذه المساحة فى سيناء وهكذا انتقلت مياه النيل لاول مر ة الى شرق قناة السويس ويمثل مشروع توشكى ارضا جيدة تضاف الى الحيز المعمور تستوعب مختلف مجالات النشاط الانتاجى والخدمى وذلك لاعادة التوازن الى الخريطة المصرية سكانيا وعمرانيا واقتصاديا وامنيا.

٢ - تحرر الاقتصاد المصرى من حلقات التبعية الخارجية التى تمثلت فى سيطرة الاجانب علي الثروة الوطنية بكل فروعها وايضا ارتباط انتاج القطن المصرى باحتياجات المصانع الغربية وكذلك اعتماده على رؤوس الاموال والآلات والخبرة الفنية من الخارج.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	على عبد العزيز
الموضوع الفرعي :	نبذة تاريخية	رقم العـــــدد :	١٦٥٠
المصـــــــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٨/٢١

ولقد ظهرت الرغبة فى الاستقلال الاقتصادى مبكرا ففى اول الثلاثينات فرضت حكومة الوفد اول تعريفة جمركية حمائية، كذلك استعادت مصر سلطانها التشريعى على الاجانب عن طريق اتفاقية مونتر عام ١٩٢٧ وتم فرض اول ضريبة علي الارباح التجارية والصناعية عام ١٩٢٩ وتطبيقها على الاجانب الذين كانوا يسيطرون على معظم النشاط الاقتصادى، وكذلك تم عام ١٩٤٢ التخلص من مديونيات الخديوى اسماعيل التى كانت تمثل عبئا كبيرا على الاقتصاد المحلى وفى عام ١٩٤٧ صدور اول قانون للشركات يحد ملكية الاجانب فى رؤوس اموال الشركات المساهمة ومن نسبتهم فى اجمالى العاملين وبعد الثورة استمر هذا الاتجاه نحو النشاط الاقتصادى وخصوصا بعد تاميم قناة السويس وصدور قوانين التمصير ١٩٥٧ واخيرا مع قرارات التاميم الكبرى فى ١٩٦١

٣ ـ ظل الاعتماد على الخارج فى مجال التقنية والالات ورؤوس الاموال يمثل تحديا كبيرا وبينما حقق نظام التخطيط الاقتصادى قدرا من الاعتماد علي الذات عادت مشكلة المديونية وتكلفة التقنية تطل براسها مر اخرى واعتبر اتفاقيات الملكية الفكرية في ظل اتفاقية الجات مؤشرا على زيادة تكلفة انتقال التكولوجيا الى الدول النامية.

٤ ـ مثلت مشكلة عجز ميزان المدفوعات تحديا كبيرا حيث استمر عجز الميزان التجارى لفترة حوالى اربعين عاما ومع ظهور تحويلات العاملين فى الخارج وايرادات الخدمات كسند كبير لايرادات ميزان المدفوعات الا انها بدات المشكلة في طريقها للحل بدات فى الظهور مرة اخرى. لما تتصف به الايرادات من تقلبات فضلا عن ارتباطها بظروف خارج سيطرة السلطات الاقتصادية فى مصر.

الاصلاحات المطلوبة فى الاقتصاد المصرى:

حقق الاقتصاد المصرى تقدما كبيرا وبالذات في الربع الاخير من القرن العشرين وانعكس هذا التقدم فى مجموعة من المؤشرات الهامة منها ارتفاع متوسط عمر الفرد وزيادة عدد سنوات التعليم في المتوسط مع زيادة استهلاك الكهرباء ومياه الشرب النقية وانتشار اجهزة التليفزيون والتليفون كذلك تم تحقيق الاصلاح الاقتصادى وتم التخلص من ظاهرة التضخم التى هددت بتقويض المكاسب الاقتصادية التى تم تحقيقها وبالرغم من هذه الانجازات الكبيرة الا ان الاقتصاد المصرى مازال يواجه تحديات كبيرة يجب علاجها حتى نضمن انطلاقة مسيرة الرفاهية والانتاج ونذكر فيما يلي اربعة من اهم هذه التحديات.

١ ـ التعامل مع تحديات العولة والانفتاح على الاقتصاد العالمى. ويشمل ذلك زيادة تنافسية الاقتصاد المصرى، زيادة القدرة على التصدير وايضا تنويع علاقات مصر الخارجية. اذ يلاحظ مثلا ان هنا مجموعات اقتصادية هامة تكاد علاقتنا الاقتصادية معها ان تكون منعدمة. واذا استعرضنا ما نصدره الى الصين او اليابان او دول الاتحاد السوفيتي السابق لوجدناها بالفعل قليلة. هذا مع العلم ان علاقات مصر ببعض هذه الكتل الاقتصادية تميزت بالقوة والتنوع فى سنوات سابقة.

٢ ـ رفع القيمة المضافة للاقتصاد فالمواطن يحصل على اقل دخل فى دول جنوب البحر المتوسط قاطبة ويتطلب الارتفاع برفاهية المواطن المصرى الاسراع بمعدلات التنمية الاقتصادية وهو مايحتاج حسب ماتقول النظرية الاقتصادية زيادة حجم الادخار والاستثمار ومن أسف ان معدلات الادخار المحلى من اقل المعدلات في الدول ذات الدخل المشابه بل ان معدل الادخار اليوم يقل عن نصف المحقق فى منتصف الثمانينات.

٣ ـ الارتفاع بالمكون التكنولوجى للانتاج المصرى ويتطلب هذا بدوره رفع معدلات التعليم والقضاء على الامية وزيادة التعليم الفنى والمهنى وتشجيع استخدام التكنولوجيا العالية، ولقد اهتم الرئيس حسنى مبارك بهذه القضية وانعكست توصياته فى اختيار عناصر القدرة الفنية والعلمية ضمن الوزارة الجديدة التى تبدأ بها ولاية رابعة، وشملت تخصصاتهم فروع التقنية الحديثة مثل الاتصالات والحاسب الآلى والطاقة الذرية.

٤ ـ الاهتمام بتعظيم قدرة الاقتصاد القومى على خلق فرص عمل لعل أهم اوجه ضعف الاقتصاد القومى فى فترة العشرين عاما الماضية هى انخفاض قدرته على خلق فرص العمل والمقصود هو فرص العمل المنتجة بعد تخلى الدولة عن سياسة تشغيل كافة الخريجين من الجامعات والمعاهد المتوسطة ويحتاج خلق فرص العمل الى برنامج تنشيط لتشجيع الصناعات الصغيرة وتغيير نظام الحوافز الضريبية لتنحاز الى جانب الصناعات التى تخلق فرص عمل، واخيرا العمل على رفع مستوى الانتاجية واعادة التأهيل ورفع مستوى التعليم العام والجامعى.

وهكذا نرى ان الاقتصاد المصرى والمجتمع المصرى قد نجح فى التغلب على الكثير من عقبات التخلف والفقر خلال القرن العشرين، مع ذلك مازالت طموحاتنا كبيرة لانطلاقة عظمى فى الانتاج والتشغيل والرفاهية فى اوائل القرن الجديد.

الاقتصاد المصرى

الركود

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	ازمة الركود الاقتصادى	محمد عبد المنعم على	العالم اليوم	٢٨٨٩	٢٠٠٠/٧/٢٥	٤
٢	القطاع الخاص والركزد الاقتصادى	عبد الفتاح الجبالى	الاهرام	٤١٥١٠	٢٠٠٠/٧/٣١	٧
٣	ازمة الركود ودور رجال الاعمال	سلطان ابو على	الاهرام	٤١٥١٦	٢٠٠٠/٨/٦	٩
٤	الركود الحقيقة والواقع	عبد الرحمن عقل	الاهرام	٤١٥٦٢	٢٠٠٠/٩/٢١	١٠
٥	لماذا فشلت الحكومة فى علاج الركود	ملك عبد العظيم	(مجلة الاهرام العربى	١٨٦	٢٠٠٠/١٠/١٤	١١
٦	دور المشتريات الحكومية فى علاج ازمة الركود الاقتصاد المصرى (١-٢)	عبد الخالق فاروق	العالم اليوم	٣٠١٦	٢٠٠٠/١٢/٢٠	١٣
٧	دور المشتريات الحكومية فى علاج ازمة الركود الاقتصادى المصرى (٢-٢)	عبد الخالق فاروق	العالم اليوم	٣٠١٩	٢٠٠٠/١٢/٢٤	١٦

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	محمد عبد المنعم على
الموضوع الفرعى :	الركود الاقتصادى	رقم العـــــدد :	٢٨٨٩
المصــــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٧/٢٥

التشخيص.. والعلاج

أزمة الركود الاقتصادى والأساليب الصحيحة لعلاجها

ان الركود الاقتصادى الذى تمر به مصر حاليا ليس بالضرورة احدى حلقات الدورة الاقتصادية التى قد يعقبها الدخول الى حلقتى التدهور والكساد ثم تبدأ دورة جديدة من الانتعاش ثم الرواج، انما قد يعبر فى ظل الاوضاع السائدة عن حالة توازن قد تستمر فى شكلها العام ما لم يبدأ تصحيح الاوضاع التى احدثت حالة الركود المستقر، ذلك ان هذا الركود يرجع الى مسائل جوهرية وهيكلية اهمها على الاطلاق غياب الوضوح الكافى للاهداف الاستراتيجية على المستوى القومى والتى تعد بمثابة حجر الزاوية عند اتخاذ قرارات الاستثمار والتمويل عند جميع المستويات المحلية والاجنبية، تلك الاهداف التى تأخذ فى الاعتبار نقاط القوة التى لا يجب التنازل عنها بل تدعيمها، ونقاط الضعف التى يجب ان يكون لدينا تصورات محددة للتغلب عليها، والفرص المتاحة التى يجب استثمارها، والتعامل بفهم وثقة مع التحديات الداخلية والخارجية. وهناك اسباب عديدة ادت الى ازمة الركود الحالية ونحاول استعراضها على النحو التالى:

1 ـ جمدت وزارة قطاع الاعمال العام الاستثمارات فى الاحلال والصيانة للكثير من شركاتها، تمهيدا للتصرف فيها بالبيع، مما اضعف القدرات الانتاجية للكثير منها، وفى نفس الوقت كان هناك تباطؤ فى تنفيذ خطة الخصخصة. بينما كان يجب الاهتمام بالقدر الكافى بمسائل رفع كفاءة وانتاجية الاستثمارات القائمة للقطاع العام بتحسين الانتاج وتخفيض التكاليف وزيادة القدرة على المنافسة وفتح الإسواق الجديدة «التصدير» لان ذلك يكون اكثر نفعا واسرع فى تحقيق العوائد وارتفاع القيمة الحقيقية لاصول تلك الشركات، كما ان نجاح الاستثمارات القائمة هو الجانب الرئيسى للاستثمارات الجديدة الجيدة.

2 ـ تعرض الاستثمارات القائمة «عام وخاص» للمنافسة غير العادلة من جانب السلع المستوردة الوافدة بطرق غير شرعية «المهربة»، وايضا من السلع المنتجة محليا بما يخالف المواصفات الفنية او النواحى التنظيمية.

3 ـ تعرض الشركات الانتاجية «عام وخاص» للمنافسة غير العادلة من جانب السلع المستوردة من دول جنوب شرق آسيا نتيجة انخفاض القيمة الخارجية لعملاتها لنسبة وصلت الى 70٪ مما جعل اسعار السلع المستوردة منها اقل من التكلفة المباشرة للانتاج المحلى، فى الوقت الذى ارتفعت فيه قيمة الجنيه المصرى مقابل العملات الدولية بما لا يقل عن 25٪ نظرا لارتباط الجنيه المصرى بالدولار الذى ارتفعت قيمته فى الاسواق العالمية بنفس النسبة، مما ادى الى ارتفاع اسعار المنتجات المحلية فى الاسواق الاوروبية وبالتالى انخفاض حجم الصادرات المصرية لاسواق تعتبر تقليدية.

4 ـ لجوء الحكومة الى الاقتراض من الجهاز المصرفى والافراد عن طريق اذون الخزانة، قد ادى الى التزاحم بين الحكومة والقطاع الانتاجى «عام وخاص» على موارد السيولة المتاحة، وهو ما ادى الى ارتفاع اسعار الفائدة، وايضا زيادة الاعباء المستقبلية على الموارد العامة من ناحية وتراخى معدلات الاستثمار فى القطاع الانتاجى من ناحية اخرى.

5 ـ عدم احترام وسائل الدفع غير النقدية «من كمبيالات وسندات اذنية و شيكات» داخل السوق المصرية، مما ادى الى عدم تطور معدل دوران كمية النقود. ومما لا شك فيه ان معدل دوران كمية النقود يتوقف بشكل رئيسى على مدى ثقة المجتمع فى الاوراق التجارية «وسائل الدفع غير النقدية»، وقد واجه المتعاملون فى السوق المصرية مشاكل جمة فى تحصيل قيمة ما لديهم من اوراق تجارية فى تواريخ استحقاقها، مما ابعدهم عن استخدامها بقدر المستطاع، وهو ما ادى الى انخفاض معدل دوران كمية النقود، وبالتالى اصبحت السيولة المتاحة لا تكفى او لا تتعادل مع مجموع قيمة السلع والخدمات المنتجة بالاسعار الجارية، وهذا ما يعرف بالانكماش فى الطلب الكلى الفعال. ولا شك ايضا ان للجهاز المصرى دورا رئيسا فى هذه المسالة لقيامه بتقييد منح الائتمان للسيطرة على كل من معدل التضخم وسعر الدولار فى السوق المحلى، مما الجأ الكثيرين الى حرق الاسعار للحصول على التمويل من خارج الجهاز المصرفى.

الفقر والتضخم

6 ـ تدفق رؤوس الاموال الاجنبية الساخنة للمضاربة فى البورصة المصرية وخروجها محملة بالارباح الراسمالية المعفاة من جميع انواع الضرائب والناتجة عن فروق اسعار الاوراق المالية، فضلا عن افتعال مغالاة فى اسعار الاسهم بالبورصة فى فترات قصيرة الاجل جدا وترك صغار المستثمرين يجنون خسائر هبوط الاسعار.

7 ـ لقد ارتفع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى من حوالى 300 دولار فى بداية الثمانينات الى ما يقرب من 1300 دولار فى اواخر التسعينات، وقد صاحب زيادة الدخل حملات قوية فى وسائل الاعلام والاعلان نحو الضغط على المستهلك المصرى للترغيب فى السلع المستوردة او السلع المصرية الجديدة الحاصلة على تراخيص انتاج اجنبية، مما غير من الانماط الاستهلاكية التى كانت سائدة.

8 ـ التفاوت الكبير فى توزيع الدخل القومى مما ادى الى زيادة نسبة السكان تحت خط الفقر واضمحلال الطبقة المتوسطة كنتيجة لعاملين اساسيين:

الاول: ارتفاع نسبة التضخم فى بداية الاخذ بسياسة الاصلاح الاقتصادى الى اكثر من 20٪ لعدة سنوات متتالية مما خفض من الدخول الحقيقية لاصحاب الدخول الثابتة والمنخفضة.

الثانى: ركزت البنوك منحها للائتمان لقلة من رجال الاعمال.

مما ادى الى انخفاض القدرة الشرائية الحقيقية للقاعدة الواسعة من الافراد، ومما زاد من حدة هذه المسألة انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية والانماط الاستهلاكية الجديدة والزيادات المتتابعة فى اسعار الخدمات العامة.

محمد عبدالمنعم على إسماعيل

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصرى | اسم كاتب المقال : محمد عبد المنعم على
الموضوع الفرعي : الركود الاقتصادى | رقم العـــــدد : ٢٨٨٩
المصـــــــدر : العالم اليوم | تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠/٧/٢٥

9 ـ تزايد نسبة البطالة مما جعل نسبة الاعالة عالية وتفوق قدرة الطبقة المتوسطة.

10 ـ فقدت الدولة موارد ضخمة من انشطة التوكيلات الملاحية والشحن والتفريغ نتيجة التعديل التشريعى المفاجئ بالسماح للقطاع الخاص بمزاولة تلك الانشطة دون ان يترتب على ذلك مردود قومى مباشر او غير مباشر، وقد اسفرت النتائج عن عدم استفادة القطاع الخاص بتلك الموارد بالاضافة الى خسارة شركات القطاع العام، انما استغل اصحاب السفن الاجنبية الوضع الجديد لصالحهم ودون ان يترتب على ذلك تخفيض تكلفة الصادرات المصرية او تفضيل الخطوط الملاحية للموانئ المصرية.

11 ـ توجيه اجهزة الحكومة والبنوك لحجم كبير من المدخرات المحلية وتحويلات العاملين فى الخارج نحو استثمارات غير منتجة وغير محققة للأهداف الاستراتيجية في الآجال المتوسطة والطويلة، وعلى سبيل المثال لا الحصر الاستثمارات العقارية بالساحل الشمالى والقرى السكنية الفاخرة، واعفاء ارباحها من الضرائب، رغم انها لم ولن توجد فرص عمل جديدة مستقرة ودائمة، ولم تؤد الى زيادة الموارد السياحية، بل كانت اثارها سلبية على ميزان المدفوعات، كنتيجة لغياب استراتيجية طويلة الأجل ـ لدى تلك الاجهزة ـ تسعى نحو تدعيم نقاط القوة، والتغلب على نقاط الضعف، واستغلال الفرص المتاحة، ومواجهة التحديات.

12 ـ اتجاه البنوك نحو رفع الحدود الائتمانية لعملائها بقيمة المتأخرات عليهم، دون مطالبة العملاء بسداد القروض او التسهيلات الاصلية فى التواريخ المتفق عليها، مما جعل العملاء المتقرضين اقل استجابة لمتغيرات السوق واكثر تمسكا بالاحتفاظ بالمخزون «مجمدا» اعتمادا على توقع تحسن اوضاع السوق مستقبلا. ولعل هؤلاء العملاء كان عليهم تخفيض الاسعار والتكاليف، ورفع الجودة للتغلب على مشاكل السيولة.

العقارات ومصداقية البنوك

13 ـ اتجاه الائتمان المصرفى نحو تمويل الانشطة التى لا تدعم بشكل مباشر الاهداف الاستراتيجية للتنمية ومنها التصدير ورفع كفاءة الانتاج، وتركيز الائتمان المصرفى فى ايدى قلة من رجال الاعمال وهو ما اوجد اقتصادا موازيا ليصبح المجتمع ثنائى الاقتصاد احدهما للقادرين.

14 ـ تحول بعض كبار رجال الاعمال الصناعيين للاستثمار فى النشاط العقارى وبتمويل مصرفى شبه كامل، بهدف اصلاح مراكزهم المالية بعدما واجهوه من مشاكل تمويلية فى انشطتهم الرئيسية.

15 ـ لا يوجد لدى المستثمرين والبنوك مصداقية فى البيانات الرسمية المصدرة التى توضح التطور الاقتصادى، كما لم تساهم الاجهزة الحكومية للاحصاء والمؤسسات البحثية ـ رغم ما استثمرته الدولة فيها من اموال على مر سنوات طويلة ـ فى توفير البيانات فى الوقت المناسب بما يسمح باتخاذ القرارات على ضوئها وليس مجرد تسجيل تاريخى طويل الاجل للبيانات، واذا ما كانت تلك البيانات متاحة بالفعل وبتكلفة مناسبة ما اقدمت البنوك على تمويل استيراد او تمويل انتاج ما يتواجد منه ارصدة مجمدة بالفعل.

16 ـ الافراط فى الاعفاءات الضريبية اعتمادا على ان تلك الاعفاءات هى الحافز الرئيسى للاستثمار، بينما طبيعة الامور تجزم بان الحافز الرئيسى للاستثمارات الخاصة هو العائد الصافى على رأس المال المستثمر وفترة الاسترداد سواء كان الاستثمار خاضعا او معفيا من الضرائب، ومن ناحية اخرى ارتفاع نسب الضرائب بعد انتهاء فترة الاعفاء فضلا عن توقع المستثمر المشاكل مع مصلحة الضرائب بسبب لجوء المصلحة المستمر الى التقدير الجزافى والتعسف فى استخدام الحجز الادارى، بالاضافة الى تعمد تهميش تقارير مراجعى الحسابات، وهذا وضع لا يحقق الاستقرار للممول كما يعتبر طاردا للاستثمارات الجديدة.

غياب القيم الاخلاقية

17 ـ لدى مصر مراكز احتكارية تعمل على رفع اسعار منتجاتها ومنها الكهرباء والمياه والاتصالات والاسمنت والحديد، بالاضافة الى ضغط مجموعات اخرى لفتح الاستيراد للسلع المنافسة للمنتج المحلى.

18 ـ ارتفاع تكاليف الحصول على الرخص والتراخيص للانشطة الجديدة والعراقيل البيروقراطية التى تضطر المستثمرين الى الاستعانة بما يمكن ان يسمى بالكفيل الاجرائى، فضلا عن تعرض المستثمر الى تعسف مندوبى الجهات الاشرافية اثناء ممارسة النشاط.

19 ـ تفشى قيم اخلاقية غير سوية عند ممارسة الاعمال ادى الى ظهور السلبيات التالية:

(أ) اغراق البلاد بالسلع المهربة وهذا ما وضع الانتاج المحلى امام منافسة غير متكافئة، واحدث احباطا وتشاؤما شديدا بالنسبة لمستقبل الصناعة المصرية وفهما خاطئا لاتفاقيات الجات.

(ب) الانتشار الواسع للدروس الخصوصية من الابتدائى الى الجامعة كنتيجة مباشرة لتعمد المدرس التقصير اثناء عمله الرسمى والاساسى دون ان يواجه بالمساءلة او الردع المناسبين، وهذا ما جعل جزءا مهما من دخل الاسرة المصرية ينفق على الدروس الخصوصية على حساب الادخار والاستهلاك ايضا، والاخطر بكل المقاييس هو الافتقاد للقدوة الحسنة للمعلم بين طلابه.

(ج) انتشار تعاطي المخدرات والكحوليات وما يتبعها من تسرب الاموال الى الخارج، وتراخى المجتمع فى التعاون مع الاجهزة الامنية للتغلب عليها.

(د) عدم احترام وسائل الدفع من اوراق تجارية رغم تشديد العقوبات.

(هـ) انتشار ممارسة الاعمال بعيدا عن الضرائب تفاديا «للنكد» الضريبى.

علاج نقص السيولة والركود

1 ـ الاستفادة من الجامعات والمراكز البحثية والمجالس القومية المتخصصة في اقتراح استراتيجيات قومية متوسطة وطويلة الاجل ـ على النسق الالمانى ـ ثم صياغة تلك الاقتراحات في استراتيجية واحدة تعرض على الاحزاب لمناقشتها وبلورتها، ليكون لدينا دستور للتنمية.

2 ـ اعادة بلورة رسالة الخصخصة لتكون «زيادة فى حجم الاستثمارات فى شركات قطاع الاعمال العام عن طريق مساهمات القطاع الخاص» وليس فقط بيع نصيب الدولة فى رؤوس اموال الشركات القائمة.

3 ـ استخدام حصيلة بيع نصيب الدولة فى رؤوس اموال شركات قطاع الاعمال العام فى استثمارات جديدة داخل هذا القطاع.

4 ـ تدعيم المراكز المالية للبنوك المتخصصة للتنمية الصناعية والزراعية والصادرات وتوفير الموارد المالية طويلة الاجل لها ووضع استراتيجية طويلة الاجل لتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

5 ـ يجب ان تكون هناك قيود على تحرك رؤوس الاموال الاجنبية الساخنة المضاربة في البورصة المصرية تجنبا لاثارها المدمرة على الاستقرار الاقتصادى، ذلك ان ما يحتاج اليه الاقتصاد المصرى هو رؤوس الاموال والخبرات الاجنبية التى تدخل مباشرة فى العمليات الانتاجية وليس الاموال التى تجنى ارباحا ومكاسب التنمية الاقتصادية دون ان تبقى للمواطن ما يمكن اعادة استثماره لتحقيق التنمية المتلاحقة، وقد قامت ماليزيا بوضع قيود تمنع خروج الاموال الاجنبية المستثمرة فى البورصة الا بعد مرور عام على دخولها.

6 ـ فرض ضرائب على التعاملات قصيرة الاجل فى البورصة المصرية ـ اقل من ستة اشهر ـ لتخفيض الوزن النسبي لحجم الاموال التى تهدف للمضاربة وتشجيع التعاملات بهدف الاستثمار.

7 ـ الاهتمام باستقطاب مدخرات المصريين العاملين بالخارج وتوجيهها نحو الاستثمارات الجيدة، ويقترح تخصيص جزء من اسهم الشركات او شركات كاملة مقرر خصخصتها لهم بما يؤدي الى الاستفادة من اموال المصريين العاملين بالخارج وخبراتهم، وقد يكون من الافضل تخصيص ادارة حكومية مستقلة للتعامل مع هذا القطاع يكون القائمون عليه من المصريين العاملين بالخارج.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	محمد عبد المنعم على
الموضوع الفرعى :	الركود الاقتصادى	رقم العـــــدد :	٢٨٨٩
المصـــــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٧/٢٥

8 ـ التدرج فى تخفيض القيمة الخارجية للجنيه المصرى لتشجيع الصادرات وتخفيض الواردات، وزيادة تدفق اموال المصريين العاملين بالخارج.

9 ـ الاهتمام الشديد من قبل وسائل الاعلام المختلفة بنشر روح الانتماء القومي بين جميع فئات الشعب تحت اشراف هيئة من المتخصصين لتحفيز الافراد على الثقة فى المنتج المصرى.

10 ـ لتخفيض النفقات العامة: يتم التوسع فى استخدام نظام الـ B.O.T البناء والتشغيل ونقل الملكية فى نهاية الفترة للدولة فى مجالات محطات تنقية المياه والصرف الصحي والمستشفيات والطرق والكبارى والموانئ والاندية الرياضية.. الخ، مع ضرورة التأكيد على تفضيل المستخدم للمكونات المتاحة محليا بقدر الامكان.

11 ـ بالاضافة للبند السابق: يتم التوسع فى استخدام نظام الـ B.O.T وهو التحديث والتشغيل ونقل الملكية فى نهاية الفترة للمنشآت القائمة حاليا (قطاع عام) وتحتاج الى استثمارات لتحديثها، بما فى ذلك مشروعات المحليات.

12 ـ الاسراع بصدور تشريع لمجابهة الاحتكار.

13 ـ زيادة نسبة الاجور والمرتبات فى الناتج المحلى الاجمالى، مما يزيد من معدلات الادخار والاستهلاك ايضا.

14 ـ تعميق مفهوم أن الدور الاساسى للاجهزة الحكومية هو عدم تعقيد الامور لحسنى النية بل تيسيرها، والارشاد وليس فقط المراقبة بغرض توقيع العقاب او الاستدراج لفرض الغرامات او تحقيق بعض المصالح الشخصية.

15 ـ ربط بيانات الواردات والانتاج المحلى بطريقة لحظية بشبكة الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، وقيام الاخير بتوفير المعلومات والبيانات للبنوك والشركات والاجهزة الحكومية بطريقة سهلة ودورية.

16 ـ تفعيل دور المجتمع والمؤسسات الاجتماعية غير الحكومية فى التغلب على تعمد تقصير المدرس اثناء عمله والضغط المباشر او غير المباشر على الطلاب لتعاطى الدروس الخصوصية، بعد ملاحظة عدم جدوى الاجراءات المتبعة حاليا.

---

* مدير عام شركة الإسكندرية للاستثمارات والمالية والتنمية

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	عبد الفتاح الجبالى
الموضوع الفرعي :	الركود الاقتصادى	رقم العـــــدد :	٤١٥١٠
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٧/٣١

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام
CENTER FOR POLITICAL & STRATEGIC STUDIES

تناقش المقالة الأولى دور القطاع الخاص فى مواجهة حالة الركود الاقتصادى التى يمر بها الاقتصاد المصرى، وتنطلق المقالة من مقولة أن التركيز فقط على مسئولية الحكومة فى الخروج من دائرة الركود فيه قصور شديد، فالقطاع الخاص مسئول ايضا، نظرا لأنه اصبح الفاعل الرئيسى على الساحة الاقتصادية منذ اتساع دائرة الخصخصة اذ تشير الاحصاءات الى ارتفاع مساهمته فى الناتج المحلى الى ٧٣٪ عام ٢٠٠٠/٩٩ وترى المقالة ان

القطاع الخاص والركود الاقتصادى

عبدالفتاح الجبالى

على الرغم من الكتابات العديدة والتحليلات المتنوعة، التى تناولت ازمتى السيولة والركود التى يمر بهما الاقتصاد المصرى منذ فترة ليست قصيرة، فإنها ركزت فى معظمها على جانب واحد من المسالة وأهملت الجانب الثانى تماما. وبمعنى آخر، فقد ركزت هذه التحليلات على دور الحكومة ومسئوليتها فى الازمة واهملت الحديث عن الطرف الآخر فى العملية، بل والشريك الأساسى لها، ونقصد بذلك تحديدا القطاع الخاص، ولذلك جاءت الاقتراحات والمناقشات قاصرة عن الاحاطة الكاملة بجميع جوانب الموضوع.

واذا كان ذلك مبررا فى الحقب السابقة من التاريخ الاقتصادى المصرى، إلا انها غير مبررة على الاطلاق فى هذه الحقبة، خاصة مع اتساع وتزايد دائرة نشاط هذا القطاع ودخوله فى معظم مجالات النشاط الاقتصادى، وهكذا نلحظ أن مساهمة القطاع الخاص فى إجمالى الاستثمارات المنفذة خلال الفترة الماضية اخذ فى التزايد عاما بعد آخر، اذ ارتفع من ٢٠٪ عام ١٩٨٢/١٩٨١ الى ٣٩٪، فى الخطة الخمسية (١٩٨٧/١٩٨٢)، وتوالت الزيادة بعد ذلك فارتفعت مساهمته فى الناتج المحلى الإجمالى من ٥٣٪ فى بداية الثمانينات الى ٧٣٪ عام ٢٠٠٠/١٩٩٩. وهكذا اصبح القطاع الخاص هو الفاعل الرئيسى على الساحة الاقتصادية خاصة مع اتساع رقعة الخصخصة ودخولها مجالات جديدة مثل الاتصالات والكهرباء، واستحوذ على نصيب الأسد فى معظم الصناعات الرئيسية مثل الصناعات الغذائية التى وصلت مساهمته فيها الى ٨٧.٥٪، والغزل والنسيج ٨٤.٣٪، والصناعات المعدنية ٩٦.٧٪.

كل هذه المؤشرات وغيرها، توضح مدى الأهمية التى يشكلها هذا القطاع فى الاقتصاد القومى، فإذا ما اخذنا بالحسبان الدور الذى يلعبه على صعيد جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتى لا تاتى غالبا إلا فى ركاب قطاع خاص قوى وفاعل على الساحة الاقتصادية، مع ملاحظة أننا نتحدث عن الاستثمارات الجادة وليست المضاربية.

واذا كانت الحكومة المصرية قد نجحت فى تنفيذ برنامج ناجح للتثبيت المالى والنقدى للاقتصاد خلال الحقبة الماضية، فإن ذلك كان يتطلب بالضرورة الانتقال الى عملية أكثر تعقيدا وهى الاصلاح الهيكلى عن طريق زيادة الانتاج ورفع انتاجية المجتمع، إذ تتطلب هذه العملية اتخاذ إجراءات اقتصادية متكاملة تتعامل مع بعضها فى إطار من التناغم والتناسق، وتأخذ بعين الاعتبار جميع الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السائدة وطبيعة التطور الراهن للمجتمع.

فإذا كان الهدف التنموى المطروح هو مضاعفة النمو الى ثلاثة أضعاف النمو السكانى، فإن تحقيق هذا الهدف يتطلب إحداث زيادة منتظمة فى رأس المال القومى وفى فاعلية استخدامه، ورفع معدلات استخدام الطاقة العاطلة، وإصلاح الهياكل التنظيمية والمؤسسية للاقتصاد القومى ككل، وذلك لأن سياسات التثبيت المالى هى بطبيعتها قصيرة الأجل، ونجاحها غالبا ما يكون على حساب التشغيل والانتاج، فى حين أن الهدف النهائى من العملية الانتاجية هو رفع مستويات معيشة ورفاهية الافراد. أو كما يقال دائما إن الاقتصاد يجب ان يكون فى خدمة المجتمع وليس العكس.

من هذا المنطلق، يمكننا طرح التساؤل التالى.. هل نجح القطاع الخاص فى انجاز المهام الموكلة اليه؟ واذا كانت الاجابة بالنفى، وهى غالبا كذلك، فما هى الأسباب وراء ذلك وهل هى راجعة الى طبيعة القطاع الخاص المصرى وقدراته؟ أم انها تعود الى المناخ الاستثمارى القائم؟

وقبل الإجابة عن هذا التساؤل، تجدر بنا الإشارة الى أن البعض أرجع الأزمة الحالية الى تناقص الائتمان الموجه للقطاع الخاص، ومن ثم الحد من قدرته ونشاطه، وهذه المقولة غير صحيحة على الاطلاق، إذ تشير المؤشرات النقدية الى أن الائتمان الموجه لهذا القطاع قد ارتفع من ٣٣.٤ مليار جنيه عام ١٩٩٣، الى ١٤٢.١ مليار بنهاية يونيو ١٩٩٩، ثم الى ١٥٢.١ مليار جنيه بنهاية ديسمبر ١٩٩٩ والى ١٩٥.٤ مليار بنهاية ابريل ٢٠٠٠، وبالتالى فليس هناك تناقص على الاطلاق فى حجم الائتمان الموجه الى هذا القطاع.

الأمر الثانى الاكثر اهمية، اننا نلحظ أن الاستثمارات المنفذة من جانب القطاع الخاص خلال عامى ١٩٩٤/١٩٩٢، وحتى ١٩٩٨، ١٩٩٩ قد بلغت ١٥٧.٦ مليار جنيه بينما بلغت الزيادة فى الائتمان الممنوح لهذا القطاع خلال نفس الفترة نحو ١٠٨.٧ مليار اى بنسبة ٦٩٪ من جملة الاستثمارات، وبالتالى فإن هذا القطاع لم يعتمد على التمويل الذاتى له فى تمويل استثماراته، مسهما بذلك فى زيادة الطاقة الاستثمارية للمجتمع، بل اعتمد على إعادة تدوير المدخرات المجمعة لدى الجهاز المصرفى، وهو أمر مرغوب ومطلوب، ولكن ما نريد تأكيده هو عدم رغبة القطاع الخاص المصرى حتى الآن فى التمويل الذاتى، ومما يزيد من خطورة المسألة، عدم وجود طبقة المنظمين بالمجتمع وهم وحدهم القادرون على الاستخدام الجيد لهذه الاستثمارات والولوج بها فى قطاعات انتاجية جادة، ولكن غياب هذه الشريحة أدى الى سيادة ما يطلق عليه «عشوائية الاستثمار»، وبالتالى زادت الطاقات غير المستغلة بشدة حيث يشير تقرير وزارة الصناعة الى ان هذه النسبة تصل الى ٦٠٪ من سيارات الركوب، و٤٠٪ فى الأجهزة المنزلية مثل الثلاجات والغسالات، وتصل الى ٦٥٪ فى الرخام والجرانيت وفى الأثاث تصل الى ٥٠٪، هذا فضلا عن الزيادة الهائلة فى المخزون والذى وصل حجمه الى ٨.٩ مليار جنيه فى عام ٢٠٠٠/١٩٩٩، وتمثلت فى الزيادة الجوهرية للمخزون من منتجات السيراميك والخزف والصينى ومنتجات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة.

ومما قد يرى البعض أن هذه الزيادة تعود فى معظمها لسياسات الإغراق من جانب المنتجين الاجانب، أو كنتيجة لاتساع دائرة التهريب. وهى حجج سليمة بعض الشىء، ولكنها ليست كافية لتفسير الظاهرة، خاصة وأن البعض قد غالى كثيرا فى الحديث عن الاغراق بحيث أصبح كل سلعة تباع فى السوق المحلية بأقل من مثيلتها المحلية تتهم بالاغراق، بينما المسألة غير ذلك تماما، فالاغراق له مفهوم محدد وفقا لما جاءت به منظمة التجارة العالمية، وهو البيع بأقل من سعر التكلفة فى بلد المنشأ، أما ما دون ذلك فهو لايخرج عن كونه ارتفاعا فى الانتاجية وقدرة على المنافسة، وهى أمور مشروعة فى ظل النظام التجارى العالمى الراهن. لذلك فليس مصادفة أن يرفض جهاز الدعم والاغراق العديد من القضايا التى طرحت عليه فى الآونة الأخيرة.

وهنا نلحظ ان القطاع الخاص مازال يفضل الأسواق المحلية، ويبتعد كثيرا عن الأسواق الدولية، نظرا لارتفاع هامش الربح بالاولى والذى يتراوح بين ٤٠٪ و٧٥٪، فى حين لا يتجاوز نظيره بالأسواق العالمية ٨٪ فقط وهذا سبب منطقى فى ضوء كون السلع غير القابلة للتداول ليست محكومة بعوامل السوق الدولية وبالتالى فاسعارها تتحرك بحرية فى الأسواق الداخلية، بينما السلع الأخرى تتأثر بعوامل السوق الدولية، وهذا الاختلاف النسبى فى الأسعار يشجع على انتاج المزيد من السلع للأسواق المحلية وليس العكس.

ولذلك لم يكن مستغربا ذلك الهجوم الضارى على الاقتراح الذى سبق أن تبنيناه على هذه الصفحة، فى مقالنا المنشور فى الاول من مايو الماضى، والذى طالب، ضمن ما طالب به من سياسات، أن يقوم القطاع الخاص بخفض أسعار منتجاته بالأسواق بغية زيادة الطلب عليها، ومن ثم تنشيط عجلة الانتاج مرة أخرى، معللين السبب فى ذلك بارتفاع عبء التكلفة فى السوق المحلية، وهذا الحديث مبالغ فيه تماما وليس أدل على ذلك من التصريح الذى أدلى به مؤخرا أحد كبار رجال الأعمال المصريين لجريدة العالم اليوم، والذى أعلن فيه «أنه تقدم بعرض لتصدير البدلة الواحدة للسوق الأمريكية بمبلغ ٢٧ دولارا، مشيرا الى ان هذا السعر خال تماما من المكسب أو الخسارة، وتم حسابه بعد دراسة دقيقة لعناصر الانتاج وتكاليف التشغيل». فإذا ما اضفنا الى السعر المذكور نحو ١٣ دولارا للمصروفات وهامش الربح فإن هذه البدلة تصل الى ٥٠ دولارا، اى نحو ١٨٠ جنيها مصريا، فى حين أنها تباع فى السوق المحلية بما لايقل عن ٨٠٠ جنيه. وهو ما يوضح هامش الربح الكبير بالسوق المصرية.

أما الحديث عن ارتفاع معدلات الضرائب مقارنة بالبلدان الاخرى، فهو أيضا حديث مبالغ فيه كثيرا، لسببين اولهما ان معظم المشروعات الانتاجية مازالت تتمتع بالاعفاءات الضريبية المنصوص عليها فى قانون الاستثمار، والذى تعمل فى إطاره هذه المنشآت، وثانيهما أن معدلات الضرائب المصرية ليست مرتفعة كثيرا بالمقارنة بالبلدان الأخرى، فعلى سبيل المثال تصل الضريبة على أرباح الشركات فى المانيا الى نحو ٥٢٪، وهناك دراسة لخفضها الى ٤٥٪، كما تتراوح الضريبة على أرباح الشركات داخل بلدان الاتحاد الأوروبى بين ٤٠٪ و٢٨٪، وحسنا فعل وزير المالية المصرى د.مدحت حسنين بإعلانه عن قرب تنفيذ منظومة ضريبية جديدة تأخذ بعين الاعتبار جميع هذه الاعتبارات.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	عبد الفتاح الجبالى
الموضوع الفرعى :	الركود الاقتصادى	رقم العـــــدد :	٤١٥١٠
المصـــــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٧/٣١

مما سبق يتضح لنا ان هناك دورا مهما وحيويا يقع على كاهل القطاع الخاص المصرى، خاصة خلال المرحلة الراهنة، والتى تمر بها البلاد بمرحلة غاية فى الخطورة وتتطلب مشاركة فعالة وقوية لهذا القطاع، اذا أراد أن يكون شريكا حقيقيا وفاعلا فى العملية التنموية بالبلاد، ويتمحور هذا الدور أساسا فى الاستثمار الجاد والبعد عن الاستثمارات العشوائية، كما يحدث الآن.

وهنا تقع مسئولية الحكومة فى ضمان كفاءة عمل الية السوق، بما يعنيه ذلك من توفير الظروف التى تجعل تفاعل قوى العرض والطلب تتم فى إطار حقيقى، مع ضمان التخطيط الاستثمارى السليم عن طريق توفير البيانات والمعلومات الاساسية عن القطاعات الاقتصادية بالمجتمع، وذلك بالشكل الذى يمكن الجميع من إجراء دراسات جدوى سليمة وصحيحة للقرار الاستثمارى، وكذلك توفير المناخ الاستثمارى الجيد عن طريق الاصـــلاح التـــشـــريعى والادارى المنتظم والمنضـــبط فالمتغيرات السريعة والمتلاحقة فى القوانين لا توجد مناخا جيدا بقـدر مـا تسـهم فى اتاحـة الفـرصــة للمضـــاربة والتـلاعب بالأسواق، هذا فضـلا عن ضرورة العمل على وضع القوانين موضع التنفيذ الفعلى وليس فقط صدارها. على أن يتم ذلك كله فى إطار مفهوم أوسع يرى أن عملية التنمية ليست تطورا تلقائيا، بل هى عملية ايجابية تهدف الى النهوض بقدرات المجتمع، فهى عمل إرادى ينعكس فى سياسات واضحة يتقبلها المجتمع ككل فى ضوء الأهداف العليا للوطن.

تطور مساهمة القطاع الخاص فى الاستثمارات ٩٣ - ٩٩

السنوات	الإستثمارات المنفذة من جانب القطاع الخاص بالمليار جنيه	الائتمان المصرفى الموجه للقطاع الخاص	الزيادة فى ء الائتمان	نسبة ١/٣
١٩٩٤/١٩٩٣	١١.٧	٤٠.٥	٧.١	٦٢.٨٪
١٩٩٥/١٩٩٤	١٦.١	٥٣	١٢.٥	٧٧.٦٪
١٩٩٦/١٩٩٥	٢٠.٧	٦٨.٤	١٥.٤	٧٤.٤٪
١٩٩٧/١٩٩٦	٢٥.٨	٨٨.٠	١٩.٦	٧٦٪
١٩٩٨/١٩٩٧	٣٩.٠	١١٢.٤	٢٤.٤	٦٢.٦٪
١٩٩٩/١٩٩٨	٤٤.٧	١٤٢.١	٢٩.٧	٦٦.٤٪

المصدر: جمعت وحسبت بمعرفة الباحث من تقارير الخطط السنوية وتقارير البنك المركزى المصرى.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	سلطان ابو على
الموضوع الفرعي :	الركود الاقتصادى	رقم العـــــدد :	٤١٥١٦
المصـــــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٨/٦

أزمة الركود .. وردود رجال الأعمال

د . سلطان أبو على

يشكو رجال الأعمال من أزمة الركود وعدم تصريف منتجاتهم ومن ثم اضطروا إلى تخفيض نسبة تشغيل طاقات مصانعهم أو تخفيض العمالة بقدر استطاعتهم مما يعمق من حالة الركود وهناك شعور عند عامة الناس انه بالرغم من الركود فإن أسعار كثير من السلع ظلت عند مستواها المرتفع بدون أن تميل نحو الانخفاض كى تشجع الاستهلاك وتخفف من حدة هذا الركود المشاهد، والركود لم تتسبب الحكومة وحدها فى انتشاره بل إن جزءا من المسئولية - فى نشأته وعلاجه - يقع على رجال الأعمال من القطاعين العام والخاص على حد سواء، فقد نشط رجال الاعمال في عمليات الاستيراد على نطاق واسع بعد سبتمبر ١٩٩٧ نتيجة لانهيار عملات دول جنوب شرق اسيا وانخفاض أسعار منتجاتها بدرجة كبيرة. ومن ناحية أخرى يفضل كثير من المنتجين البيع فى السوق المحلية بدلا من التصدير وذلك لأسباب ثلاثة هى:

اولها: أن البيع فى السوق المحلية اسهل وايسر وثانيها: لان الربح الذى يحصلون عليه أعلى من التصدير نظرا للوضع الاحتكارى النسبى الذى يتمتعون به فى السوق المحلية. والسبب الثالث هو عدم تطوير رجال الأعمال في مصر لأساليب الإنتاج وإعادة هندسة العمليات الإنتاجية بما يعمل على خفض تكاليف البيع من ناحية، وعلى إيجاد السلع التى تطلبها السوق من ناحية أخرى.

وعندما خيم الركود على الاقتصاد المصرى يبدو أن بعضهم قد فضل الهرب إلى الخارج تجنبا لسداد ما عليه من مديونية، والبعض الأخر فضل إشهار إفلاسه مما زاد من حالات الإفلاس على المستوى القومي، وضجت الأغلبية بالشكوى من الركود من دون أن يتخذوا من الإجراءات ما يساعد على تحسين أوضاعهم المالية والإنتاجية من ناحية ويحسن أوضاع الاقتصاد والناس بصورة عامة من ناحية أخرى. من كل ذلك يتبين أن جزءا من مسئولية الركود يقع علي عاتق رجال الأعمال، كما ان جزءا من العلاج ملك أيديهم يستطيعون تطبيقه. ومن هذه الإجراءات:

■ أولا: تخفيض اسعار البيع:

يعتقد ان هامش الربح الذى يحصل عليه كثير من المنتجين والبائعين مرتفع بدرجة كبيرة، ويحتاج بيان ذلك إلى دراسة تفصيلية للأنشطة المختلفة، غير أن مظاهر الثراء والبذخ التى ظهرت على عدد كبير من رجال الأعمال تنم عن ذلك بطريقة يصعب الشك فيها. ونحن نسر أن يعم الثراء في مصر مادام طريق مشروع وأن يكون صاحبه قد ادى حق الدولة عن طريق سداد الضرائب كما راعى حقوق الناس بعدم المغالاة فى تسعير المنتجات. وإذا كان هناك جدل حول الأسباب يبرر ارتفاع الأسعار قبل حدوث الركود، فإن هذا غير قائم بتاتا حاليا، وينبغي خفض الأسعار عن طريق تخفيض نسبة الأرباح. بل أن المنطق الاقتصادى يقتضى. إذا لزم الأمر - تحمل شىء من الخسارة وقتيا فى سبيل زيادة المبيعات إذا كان رجال الاعمال يغطون التكاليف المتغيرة والمباشرة للإنتاج. أما الإصرار على الأرباح الاحتكارية بما يؤدى إلى زيادة المخزون أو تخفيض نسبة تشغيل الطاقات الانتاجية فإن هذا ليس فى مصلحة المنتجين أو مصلحة الناس والوطن.

لذلك فإن على رجال الأعمال أن يعملوا على خفض أسعار المنتجات تنشيطا للطلب عليها بما يهيىء أحد الظروف اللازمة للخروج من الركود. هذا فى الأجل القصير، أما فى الأجل الطويل فإن على رجال أعمالنا المصريين أن يزيدوا من الاهتمام بالبحوث والتطوير ودراسات السوق في مجالات الإنتاج المختلفة. وهذا الأمر يمكنهم من تخفيض تكلفة الإنتاج باستمرار وإنتاج سلع ينمو الطلب عليها وليس ان يتحول عنها إلى السلع المستوردة أو الإحجام عن الاستهلاك نتيجة إما لارتفاع أسعارها أو عدم ملاءمتها لأذواقهم أو الاثنين معا.

■ ثانيا: زيادة الاهتمام بالصادرات

إن أغلب رجال الأعمال المصريين ممن يعملون في مجال إنتاج السلع والخدمات ينظرون إلى انفسهم علي أنهم منتجون وحسب. وأن على المشترين ان يسعوا إليهم طلبا لمنتجاتهم. ويصح ذلك أيضا بالنسبة لمجال التصدير، صحيح أن الحكومة عليها دور فى تنمية الصادرات، إلا أن المسئولية تقع جزئيا على رجال الأعمال أنفسهم، وكى ينجحوا فى هذا الصدد عليهم أن يقوموا بدراسة اتجاهات الأسواق الخارجية، وان يكون إنتاجهم موجها نحو تلبية هذا الطلب وليس أن يحاولوا تصدير ما يقومون بإنتاجه، أى لابد من إنتاج ما يصدر وليس تصدير ما ينتج . وإذا كانت نسبة الأرباح فى التصدير اقل من نظيرها للبيع فى السوق المحلية فعليهم ان يقبلوا هذا حيث إنه افضل من عدم الإنتاج أو الإنتاج للإيداع بالمخزن فى ظل الركود، ومن المعروف أن انتظام التصدير عاملا لاستدامته أما عدم التوقف عن التصدير لتحقيق مكسب فى السوق المحلية فإنه يفقد المصدرين أسواقهم ويصعب عليهم استعادتها فى المستقبل.

■ ثالثا: استخدام المنتجات المصرية

إن المنتجين (والمستهلكين) فى اليابان مثلا يشترون السلع الوطنية ويحجمون عن الإقبال على السلع المستوردة، ولا شك أن هذه ثقافة تحتاج إلى توعية وتدريب كي تنتشر فى جوانب المجتمع المختلفة. اما عندنا فإن هناك ما يمكن تسميته «بعقدة المستورد». فالسلعة أيا كان مصدرها او جودتها مفضلة عند الغالبية. والأمثلة على ذلك كثيرة، فالسيارة المستوردة مفضلة على المنتجة محليا، والملابس المستوردة تفضل علي الملابس المنتجة محليا، ومستلزمات الإنتاج والآلات الراسمالية المستوردة يفضلها المنتجون على نظيرها المحلي. ونستطيع ان نورد العديد من الأمثلة ولكن هذا غير ضرورى حيث يسلم الغالبية بذلك. وربما يذهب البعض إلى تبرير ذلك بالجودة أو السعر ولكنهم يتناسون المزايا الاخرى، مثل انتظام الحصول على السلعة وتشجيع الإنتاج المحلى بما يولد آثرا مضاعفا للنشاط الانتاجى يعود عليهم انفسهم بالفائدة. وكذلك فإن زيادة الطلب على المنتج المحلي - بالرغم من التضحية الوقتية بشىء من الجودة أو المنظرة - تؤدى فى المدى الطويل إلى رفع جودته وتحسين نوعيته، وهذا ما تم فى معظم الدول الصناعية. فمما لا شك فيه أن منتجات اليابان كانت أقل جودة منذ نحو ثلاثين عاما عما هى عليه الآن. ويصح الشىء نفسه بالنسبة لكوريا الجنوبية أو ماليزيا وغيرهما. صحيح أن المستهلكين أيضا فى مصر يعشقون المستورد وهناك مفارقات عديدة اذكر منها ان رآنى أحدهم ببدلة فأبدى اعجابه بها علي انها مستوردة، ولكن عندما أخبرته أنها من القماش المصرى ومن صناعة مصرية تغيرت وجهة نظره واشتد انتقاده لها ولكن رجال الاعمال يجب أن يكونوا قدوة لقطاعات اخرى بالمجتمع. وليس هذا اجراء من اجراءات الخير والبر والإحسان بل من منطلق المصلحة الذاتية أيضا. أى أنه على رجال الأعمال أن يجدوا وينشطوا فى استخدام مستلزمات الإنتاج المحلية على اكبر نطاق. وأن يبحثوا عن الآلات وقطع الغيار المحلية وتشجيع تصنيعها محليا خاصة أن هناك برنامجا لتعميق التصنيع المحلى، وتوافرت طاقات إنتاجية كبيرة يمكن استغلالها فى هذا المجال.

وما من جدال فى ان زيادة استخدام المنتجات المحلية (رأسمالية ووسيطة ونهائية) سوف ينشط الطلب المحلي، ويقلل من عجز ميزان المدفوعات. وهذا الاعتبار الأخير يؤدى إلى استقرار سعر العملة ويمكن أن يجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك الاستثمار فى المحفظة المالية بما يؤدى إلى كسر حلقة الركود وينعش الاقتصاد المصرى.

وختاما، فلا يصح النظر إلى ما سبق على انه نقد لرجال الأعمال فكثير يتحمل مخاطر عديدة وعقبات جمة فى سبيل الاستمرار في الإنتاج، إلا أن ما أ[illegible] اقوله هو أننا يجب ألا نكتفى بمجرد الشكوى او الانتظار من الحكومة أن تفعـ[illegible] شىء، فكل قطاع عليه جزء من المسئولية، وعلى الجميع أن تتضافر جهودهم من تحقيق كلا الصالحين العام والخاص.

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصرى | اسم كاتب المقال : عبد الرحمن عقل
الموضوع الفرعي : الركود الاقتصادى | رقم العـــدد : ٤١٥٦٢
المصـــدر : الاهرام | تاريخ الصـدور : ٢٠٠٠/٩/٢١

الناس والاقتصاد

الركــود .. الحقيقة والواقع

الناس فى حديث مستمر عن السيـولة وعن الركـود سـواء يعلمـون او لا يعلمـون ولكنهـا أصبـحت حكاية يتحدث بهـا الناس، ولا ننكر أنه كانت هناك ظواهر لهـذه المشكلة كـزيـادة المخزون بالمصانع وتأخر سداد مستحقات القطاع الخاص لدى الحكومة وقيام البنوك بترشيد الائتمـان وفتح الاعتمـادات .. حمـاية لأدائهـا عقب التـوسع الذى تم فى فترة سابقة.

ومشـاكـل مـثل السـيـولة والركـود لا يمكن أن تظهـر بين يوم وليلة ، ولا نحـمل حكومـة الدكتور عاطف عبيد المسئولية ولكن مثل هذه المشاكل موروثة ومنذ سنوات سـابقـة تزيد أحيـانا وينعدل الحال احيـانا أخرى ، وكل مـا تفعله حكومـة الدكتور عبيد هو السيطرة على هذه الظواهر وهو مـا تم فـعـلا من ضخ سـيـولة بلغت نحـو ٨مليارات جنيه هى مستحقات القطاع الخاص طرف الحكومة . ويجـرى تسـويق المخـزون لدى الشـركـات كـمـا تقـوم البنوك حاليا بضبط وترشيد الائتمان حتى يحقق الأهداف من منحه.

المهم أن الذين يتـحـدثـون من العامة أو غير المتخصصين لا يعلمـون حـجم المشكلة هل هى كـبـيـرة أم صـغـيـرة لكنهم يتناولون الحديث عنها بصفة العـمـومـيـة وأنه كـلام مـرسل تتناقله جلسـات بعض رجـال الأعمال .ونحن مع الناس نبحث فى هذه الحـقـيـقـة من زوايا مـخـتلفـة ، واحـدة من هذه الزوايا قـراءته فى تلك النشـرة الشهرية التى تصدرها مصلحة الشركـات عن حـجم التـدفـقـات الاستثمارية التي يتم ضخـها شهريا إلى شرايين الاقتصاد المصرى عن طريق مـوافـقـات التأسيس التى تصدرها.

فى شـهـر أغسطس الماضى تمت الموافقة على تأسيس ٧٦ شركة مساهمة و٥٠٠ شركة ذات مسئولية محدودة بلغ رؤوس أموالهمـا مليارا و٤٣٢ مليون جنيه المصدر منها ٤٢٠ مليون جنيه، هذه التدفقات دخلت فى قطاعات سلعيـة مـخـتلفـة كالصناعة والسياحة وقطاعات البنية الأسـاسـيـة،هذا طبـعـا بخلاف مـا يجرى تأسيسه من الهيئة العامة للاستثمار ومؤدى ذلك أن هناك نشاطا اقتصاديا واستثماريا وليس هناك ركود بالمعنى الواسع .. وأن الاقتصاد يسـيـر فى إطار صـحـيـح وأن الصـورة واضـحـة فى ذهن الحكومة.

عبدالرحمن عقل

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى — اسم كاتب المقال : ملك عبد العظيم
الموضوع الفرعى : ازمة الركود — رقم العـــــدد : ١٨٦
المصـــــــدر : (مجلة) الاهرام العربى — تاريخ الصـدور : ٢٠٠٠/١٠/١٤

وسبعمائة مليون دولار، والحقيقة هى خمسة مليارات دولار.

ولكن تفسيرنا لتعليق العقود هو ان لجنة (661)التى تدار فعليا من قبل أمريكا وبريطانيا تسجل العقود ولا تعرضها على اللجنة (661)فكل شىء مسجل وغير موزع يعتبر معلقاً حاليا، بدءوا بخطوة ثالثة وهى أنهم يمتنعون عن تسلم الطلبات ويقومون بتدقيقها قبل تسجيلها لكى لا يظهر فى قائمة التسجيل أن هناك عقوداً مسجلة فى لجنة المقاطعة وغير موزعة. وهذا خرق للإجراءات المتفق عليها من قبل الدول الأعضاء فى لجنة (661). هذا التعليق وهذا التأخير هو فقط يعكس للعالم النزعة الأمريكية البريطانية العدائية ضد العراق، ويكرس للعالم سياسته المعادية فى إبادة شعب العراق منذ بداية الحصار وحتى الآن.

يؤكد العراق أن مذكرة التفاهم فشلت فى تلبية احتياجات العراق الخارجية ما هى فى تقديركم البدائل التى قد يلجأ إليها العراق فى هذا المجال وما قيمة السلع والبضائع التى استوردها العراق حتى الآن؟

لا شئ سوى المطالبة برفع الحصار عن العراق لأن نتيجة المذكرة أن العراق صدر بقيمة34 مليار دولار أخذت لجنة التعويضات 11.5 مليار. حصل شعب العراق حتى الآن 8 مليارات والمتبقى أى ما يعادل حوالى14 ملياراً هى عقود معلقة تمت الموافقة عليها ولم يفتح اعتمادها أو عقود متأخر وصول موادها بسبب الإجراءات البطيئة والمعقدة فى التعامل إذن البرنامج أصبح يقابل نفقات الأمم المتحدة والتعويضات وهناك إيرادات للعراق حقيقية رغم أنها محدودة ولكنها غير مستغلة بدليل أن العراق حصل على 8مليارات خلال اربع سنوات أى مليارين فى الواحدة بما يعادل 7دولارات حصة الفرد العراقى شهريا بينما المتبقى فى حدود (14)مليار دولار غير مستغل والأمم المتحدة حصلت على أكثر مما يحصل الشعب العراقى من إيرادات العراق.

نلاحظ فى الآونة الأخيرة وصول كميات كبيرة من أجهزة الكمبيوتر وشاحنات النقل وأجهزة أخرى .هل يعنى هذا أن لجنة المقاطعة قدمت تسهيلات معينة للعراق؟

لم توافق لجنة المقاطعة على أى جهاز كمبيوتر وما وصل لا يعد تدفقا سلعيا قياسا بالحرمان الكامل ولكن قياسا بالمبالغ المرصودة والعقود المبرمة فهو قليل جدا وإجمالى ما وصل يساوى47% من المخصص والمبرم ضمن برنامج النفط مقابل الغذاء، وإذا ما ابتعدنا عن الغذاء والدواء والمنتجات الزراعية فمعدل ما وصل لجميع القطاعات الأخرى لا يزيد على 15% ومازالت مذكرة التفاهم ليست كافية وفاشلة وهى تعوق العراق عن أن ينقذ أبناء شعبه لأن المياه غير صالحة للشرب والكهرباء غير منتظمة والمجارى غير صحية إضافة إلى تدهور مستلزمات الحياة الأخرى وفرص العمل تحتاج إلى مشاريع واستثمارات والعراق ممنوع عليه أن ينشىء مشاريع زراعية أو صناعية أو خدمية داخل العراق لأن البرنامج يحرمه من هذا الحق. ■

8 أشهر من المواجهة والنتيجة صفر

لماذا فشلت الحكومة فى علاج الركود؟!

عجزت جهود الحكومة حتى الآن عن وضع حد لظاهرة الركود التى استفحلت خلال الأشهر التسعة الأخيرة وإن كانت قد بدأت ملامحها فى الظهور قبل نحو عامين.. وإن كانت قضية الركود لا تنفصل عن أزمة السيولة التى سبقت بقليل وكانت مقدمة منطقية لحالة الركود مما دفع بالحكومة إلى التفكير جدياً فى وضع حلول جذرية بتسديد جانب مما عليها من ديون بلغت ما يربو على 20 مليار جنيه لشركات المقاولات والقطاع الخاص وسددت الحكومة حتى الآن ثمانية مليارات ونصف المليار..

■ **تحقيق ـ ملك عبد العظيم**

لكن هذه الأموال لم يكن لها وقع فى السوق ولم تحرك حالة الركود التى ظلت على حدتها.. والتى أحدثت تطورات خطيرة داخل القطاعات الصناعية والتجارية فى القطاع الخاص وأحدثت مشاكل عديدة بين رجال الأعمال والبنوك مازالت محل جدل وخلاف حتى الآن.. ودون الدخول فى تفاصيل أسباب أزمتى الركود والسيولة واللتين قتلتا بحثاً.. فإن الأسئلة التى تدور فى الأذهان لماذا فشلت خطة الحكومة فى علاج أزمة الركود حتى الآن؟ ولماذا لم تشعر السوق بالمليارات التى سددتها الحكومة؟ وما الجديد الذى يقرب من دائرة الحلول؟

سعيد الطويل رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين يحدد ملامح الصورة قائلا: البلد فيها حالة إحباط شديد.. هذا الإحباط العام أدى إلى رغبة كل رجال الأعمال فى عدم التوسع فى أنشطتهم والأكثر من ذلك أن معظم الأنشطة فى حالة جمود..

ويؤكد الدكتور عادل جزارين عضو مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال واتحاد الصناعات أن كل ما أقدمت عليه الحكومة من إجراءات لم تؤثر تأثيراً فعلياً فى السوق ولم تحل المشكلة.. وكل ما حدث كان مجرد مسكنات.. ولو حللنا الأزمة ومسبباتها سنجد أنها لم تأت فى يوم وليلة وكانت تراكمات لفترة طويلة مضت من استثمار عقارى جمد المليارات ولن يحل المشكلة قانون الرصد العقارى إضافة للاستثمار الصناعى العشوائى و ازدواجية الاستثمارات وتكرارها وفتح باب الاستيراد على مصراعيه.. كل هذا حدث خلال السنوات الثلاث الماضية والعلاج لن يأتى فى يوم وليلة.

ويرجع على الجمال رئيس جمعية الصناعات الصغيرة فشل الحكومة فى حل أزمة الركود إلى عدم اتجاهها لمخاطبة قطاعات الصناعات الصغيرة وعدم إجراء حوارات مع أصحاب هذه الصناعات وتركيزها فقط على الكبار.. والأكثر من هذا وذاك هو الجهاز المصرفى الذى يضغط على المنتجين والصناع لتسديد ما عليهم ـ فى وقت الأزمة ـ مع أن دوره هو تقديم التسهيلات وإيجاد الحلول لأنه شريك أيضا فى المسئولية ـ وبدلاً من هذا الدور توقف الجهاز المصرفى حاليا عن منح قروض جديدة مما أصاب الأنشطة بالجمود.

وإذا كانت الحكومة قد حاولت حل المشكلة لكن تأثير محاولتها لم يلمسه أحد.. هذا ما يقوله د. أحمد شيحة رئيس مجلس الأعمال المصرى الروسى مضيفا أنه بالرغم من ضخ عدة مليارات فى السوق إلا أن إحساس الناس بوقع المشكلة دفعهم إلى تقليل أنشطتهم ودفعت المواطن العادى لأن يفكر ألف مرة قبل أن يخرج قرشاً من جيبه.. ومما زاد من وقع المشكلة أن الحكومة مازالت تتخلى عن دورها فى التوصية والتوعية والترشيد وتركت الحبل على الغارب لكل مستثمر فى أن يؤسس ما يشاء حتى وإن كان هناك كثيرون غيره يمارسون نفس النشاط وهذا ما أوقع الجميع فى أزمة.

لكن محمد فريد خميس الأمين العام لمجموعة الـ 15 ورئيس مجلس الأعمال المصرى البريطانى يعترض على الآراء السابقة مؤكداً أن روشتة الحكومة لم تفشل لكن تنفيذها يحتاج إلى وقت طويل وقد يستغرق سنة علماً بأن الأزمة الحالية قد تراكمت على

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	ملك عبد العظيم
الموضوع الفرعى :	ازمة الركود	رقم العـــــدد :	١٨٦
المصــــــدر :	(مجلة) الاهرام العربى	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/١٠/١٤

مدار أكثر من ثلاث سنوات.

الرأى السابق يؤيده رجل الأعمال وليد توفيق الذى يؤكد أن الحكومة وضعت يدها على اساس المشكلة لكن ما يعوق الحل النهائى أو الإحساس بأن حدتها تخف هو العامل النفسى فكثير من رجال القطاع الخاص تكبدوا خسائر فادحة بسبب الأزمة.

من جانبه يشير الدكتور نبيل حشاد الخبير الاقتصادى إلى أن حالات الركود الاقتصادى لا يتم حلها بين يوم وليلة فهى تحتاج إلى فترة لا تقل عن العام.. فإن كانت الدولة جادة فى سداد مديونياتها وسعيها إلى خفض عجز الموازنة الذى وصل إلى 2 ٪ فإن هذا الالتزام سيجعل من الصعب التوسع فى الإنفاق الحكومى حيث أن هذا الإنفاق فى أوقات الركود يعتبر احد أدوات السياسة المالية فى الدول التى تواجه هذه الأزمة.

وطبقا للنظريات الاقتصادية والتجارب فإن الحكومات تقوم بخفض الضرائب فى أوقات الركود لأن خفضها يؤدى لزيادة الدخل المتاح للافراد ومن ثم زيادة إنفاقهم على السلع والخدمات.. ومما يزيد الإحساس بالمشكلة هو زيادة العرض عن الطلب وإحجام الطلب بشكل كبير خصوصاً إحجام الطلب الحكومى الذى يشكل نسبة كبيرة ومما ضاعف أن هناك سياسات نقدية ومالية لم تتبعها الحكومة للخروج من الأزمة وهى تدخل البنك المركزى لشراء أذون الخزانة والسندات الحكومية من الافراد والبنوك لإتاحة قدر من السيولة داخل الأسواق.. بل على العكس من ذلك كان البنك المركزى يقوم ببيع أذون الخزانة للافراد بدلاً من شرائها.

ولكن كيف يتم الخروج السريع من هذه الأزمة بعد أن هددت كل الأنشطة وزادت معاناة كل الاطراف الأفراد والمؤسسات والبنوك؟

الحلول تتم على عدة مستويات فإذا كانت الحكومة تدفع حاليا ما عليها - على حد قول سعيد الطويل - فيجب أن يتواكب هذا مع طرحها لمشروعات جديدة تستوعب الطاقات العاطلة فى القطاع الخاص.. الذى يجب إشراكه فى اتخاذ القرارات بدلاً من حالة التجاهل التى تؤدى لتفاقم المشاكل. من جانبه يشدد د. عادل جزارين على ضرورة وضع إستراتيجية شاملة للصناعة المصرية بحيث يتم فقط تشجيع الصناعات ذات الميزة التنافسية التى يمكن أن تصدر إنتاجها للخارج والغاء الحوافز على الصناعات المكررة لأن واجب الحكومة توجيه الاستثمار.. هذه الإستراتيجية يجب أن تكون سريعة لوقف حالة التخبط الحالية إضافة لضرورة إيجاد حل سريع لشركات القطاع العام الكثيرة التى تعثرت وتركت على حالها لسنوات طويلة مما أضاعها كصناعة الغزل والنسيج.. ولابد أيضا من وضع خطط سريعة لجذب الاستثمارات الأجنبية التى تقلصت أخيراً بسبب غياب الشفافية وبطء إجراءات التقاضى والتركيز خلال الفترة المقبلة على السياحة على أساس أنها المصدر للعائد السريع وإيجاد فرص العمل الكثيرة..

ويطالب أحمد عاطف بإستراتيجية مالية تحقق الخروج السريع من الأزمة الراهنة وذلك من خلال وضع سياسة من قبل البنك المركزى بمشاركة وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية لمعالجة حالات التعثر التى تزايدت أعدادها خلال السنة الأخيرة وبشكل يثير القلق.. هذه السيولة يجب أن تراعى حالات المتعثرين وتحافظ على أموال البنوك وعلى استقرار المنشأة وعدم ترشيد عمالها.. هذه السياسة يمكن أن تؤتى بنتائج سريعة وإذا تنازلت البنوك عن جزء من الفوائد والعمولات والغرامات التى لا حدود لها مع إتاحة الفرصة للصناعات المتعثرة للسداد المريح بهدف تعويم الصناعة المصرية وتقويتها.

الدكتور أحمد شيحة يرى ضرورة وضع سياسة ترشيدية تبدأ بإعادة النظر فى السياسات السابقة التى أدت إلى تداخل وتضارب الاستثمارات وتكرارها مما أحدث الكثير من المشاكل وهذه المسئولية تقع بالدرجة الأولى على البنوك على اعتبار أنه لا يوجد رجل أعمال واحد يعمل كل طاقته بماله الخاص فهم جميعاً يعملون بأموال البنوك التى يجب أن تتروى وتبحث المشروعات بجدية وتكون لديها الضمانات الكافية قبل تمويل المشروع.. ويكفى ما حدث للسوق التى تشبعت بمشروعات بدأت ولم تكتمل.. لكن الحل السريع الوحيد الذى يضمن الخروج من أزمة الركود والسيولة هو زيادة الصادرات وإذا كانت الدولة قد فشلت حتى الآن فى وضع سياسة واضحة المعالم ومحددة بخصوص الصادرات فلا حرج من أن تلجأ إلى دولة أخرى ذات تجربة فى هذا المجال حتى تحذو حذوها والأكثر من هذا وذاك أن تتوقف الحكومة نفسها عن الاستيراد من الخارج.

محمد فريد خميس يطرح رؤية مختلفة لتحريك المياه الراكدة فى الأزمة الراهنة مؤكداً على ضرورة تعاون كل الأطراف حكومة، ورجال أعمال وإعلاماً للخروج من المشكلة.. وليتفهم الجميع أن الخروج من أزمة الركود سيستغرق بعض الوقت قد يزيد على عام ويجب أن يتواكب هذا مع الإعلان بوضوح عن الحالات المتعثرة أو التى هربت أموالها للخارج حتى تتوقف الشائعات التى تصيب الجميع ولا تفرق بين جاد ومستهتر.. أمر آخر ضرورى هو أن يستغل رجال الأعمال الفرصة الحالية ليعيدوا تقييم أوضاعهم من حيث إعادة النظر فى تكلفة الإنتاج وتطوير الأدوات المالية والسياسات النقدية.

ويطرح وليد توفيق عدداً من البدائل للقضاء السريع على الأزمة الحالية وذلك باتخاذ إجراءات تؤدى إلى سرعة دوران الأموال فى السوق كالاقتراض من الخارج وجذب الاستثمارات الخارجية وإعادة النظر فى سعر فائدة الإقراض الحالية بحيث لا تتعدى هذه الفائدة معدل التضخم السنوى.

الدكتور أحمد الغندور الخبير الاقتصادى يرى أنه لا يمكن التنبؤ بخروج سريع من أزمة الركود الحالية مما يستوجب عدداً من الإجراءات على المدين المتوسط والطويل وخلالهما لابد من وضع برنامج ضخم لتحديث الصناعة المحلية لتكون قادرة على المنافسة العالمية وإذا كانت الحكومة قد سددت جانبا مما عليها من ديون فالجزء الأكبر من هذه الديون لن يذهب للجهاز الإنتاجى وهو ما سيطيل الإحساس بالمشكلة الراهنة.

ويطرح الدكتور نبيل حشاد قائمة أخرى من السياسات لإنهاء أزمة الركود الحالية أهمها تخفيض الاحتياطى النقدى لدى البنوك والذى يبلغ 15 ٪ بضخ سيولة جديدة فى السوق وخفض البنك المركزى لسعر إعادة الخصم.. يمكن فى النهاية حدوث حالة من الانتعاش المحدود خلال الأشهر الخمسة القادمة بعدها سينطلق مرة أخرى ولكن بمعدلات مرتفعة ■

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	عبد الخالق فاروق
الموضوع الفرعى :	ازمة الركود	رقم العـــــدد :	٣٠١٦
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/١٢/٢٠

دور المشتريات الحكومية فى علاج أزمة الركود فى الاقتصاد المصرى (2.1)

دراسة: عبد الخالق فـــاروق

استقر الفكر الاقتصادى الكلاسيكى منذ كتاب ادم سميث الشهير «البحث فى اسباب ثروة الأمم» الصادر عام 1776 على مجموعة من المرتكزات والمفاهيم النظرية فى مجال الانتاج والتوزيع فى ظل النظام الرأسمالى الحديث، وكان من اهم هذه المرتكزات هو الاعتماد على آليات العرض والطلب فى توجيه وتخصيص الموارد وعبر المنافسة الكاملة وتقسيم العمل تتولى اليد الخفية invisible hands.

احداث التوازن المطلوب فى الاقتصاد الرأسمالى . وتتحقق الرفاهية للافراد والجماعات دون تدخل او وصاية من الدولة التى ظلت فى نظرهم مجرد اداة لضمان الامن والاستقرار الداخلى والخارجى . بيد أن الازمة الاقتصادية الخانقة التى عرفت باسم الكساد العظيم great depression التى طالت لاكثر من خمس سنوات (1929 ـ 1934) وامتدت بتاثيراتها الكاسحة من شواطىء الولايات المتحدة غربا الى دول اوروبا الغربية وادت الى افلاس وانهيار عشرات آلاف من المشروعات الصناعية والمالية وفاقمت من البطالة بحيث قدر عدد المتعطلين فى الولايات المتحدة وحدها بنحو 14 مليون انسان (بما يعادل ربع القوى العاملة وقتئذ) افلست 85 ألف مشروع وفقدت تسعة ملايين منحسابات الادخار وانهار خلالها الجهاز المصرفى وتهاوى فيها نشاط قطاع البناء والاسكان بمقدار 95٪ وانخفض الدخل القومى الامريكى الى اقل من النصف تقريبا من 87 مليار دولار عام 1929 الى 39 مليار دولار عام 1933 ..

كل هذا قد عصف باسس ومفاهيم ومرتكزات النظرية الاقتصادية الكلاسيكية وبمفهوم الدولة الحارسة grading state فلم يفلح قانون «ساي» القاضى بأن العرض يخلق الطلب المساو له فى اعادة التوازن المختل بين العرض والطلب ولم تفلح كذلك نظريتهم فى التشغيل والانتاج والاستثمار فى استعادة التوازن المفقود. وفى ظل هذا المناخ الاقتصادى الخانق وما ترتب عليه من حالة ارتباك والتباس فكريين قدم الاقتصادى الانجليزى جون ماينارد كينز J. M.keynes مفاهيمه النظرية الجديدة ودحض اسس النظرية الكلاسيكية فيما عرف بعد ذلك بالثورة الكينزية.

فعبر نقد علمى متماسك للنظرية الكلاسيكية سواء فى دراسته المبكرة عام 1930 المعنونة «بحث فى النقود» TREA-TISE ON MINEY او فى كتابه العميق المحتوى النظرية العامة فى التشغيل والنقود والفائدة عام 1935 قدم كينز اسسا جديدة فى ادارة الطلب فى المجتمع الرأسمالى الحديث معتمدا على ادخال الدولة كعنصر رئيسى فى النموذج الاقتصادى ووصل الى حد القول بضرورة ايجاد ذريعة PRETEXT لحفر الارض ثم ردمها لزيادة الانفاق ورفع الميل الى الاستهلاك فى فترات الكساد .

So gold mining is the only pretext for digging holes in the ground whish has recommended itself to bankers as sound finance and each of these activities has played its part in progress failing smething better.

وتزامن مع هذه الاطروحات النظرية الجديدة محاولات من جانب كبار الساسة فى الولايات المتحدة والدول الاوروبية للخروج من آسر الازمة الاقتصادية العاصفة باتباع مجموعة من السياسات الاقتصادية غير التقليدية وهكذا ظهرت سياسات الدكتور شاخت فى المانيا خلال الفترة من 1932 حتى 1935 وسياسة ليون بلوم فى فرنسا التى عرفت بسياسة القوة الشرائية عام 1936 وسياسة روزفلت فى الولايات المتحدة المعروفة بسياسة العهد الجديد NEW DEAL عام 1933.

ومنذ ظهور كتاب جون ماينارد كينز عام 1935 انقسم التاريخ للفكر الاقتصادى الرأسمالى الى مرحلتين متمايزتين تماما ما قبل المرحلة الكينزية وما بعد كينز.

فعبر سياسة خلق الطلب الفعال Effec-tive Demand اصبحت الدولة والانفاق العام والحكومى عنصرا اساسيا فى النموذج الاقتصادى الحديث وآليات توازنه.

ففى الولابات المتحدة زاد الانفاق الحكومى والعام من 10٪ من الناتج المحلى الاجمالى عام 1938 الى 22٪ عام 1972 وفى المملكة المتحدة زاد الانفاق الحكومى من 24,1٪ عام 1938 الى 38,9٪ عام 1948.

وبرغم المحاولات النظرية الجديدة التى قدمها مالتون فريدمان ومدرسة النقديين الجدد فى الولايات المتحدة للعودة الى مفهوم الدولة الحارسة وتبنى ادارة الرئيس رونالد ريجان لبعض افكارها وسياستها فقد ظل الفكر الكينزى هو الاساس والاداة السياسية والاقتصادية الاكثر ضمانا لمعاجلة الاختلالات الهيكلية التى تشهدها الاقتصاديات الرأسمالية بين الفينة والاخرى ومعالجة الازمات الدورية فيها .

أولا: تطور الانفاق العام فى مصر ومشكلات قياسه:*

قبل الخوض فى دراسة تطور التدخل الحكومى فى مصر فى النشاط الاقتصادى وبالتالى تطور الانفاق العام بكل مشتملاته ينبغى التميز بين ثلاثة مفاهيم او مصطلحات تعبر فى مضمونها الاجمالى عن معنى الانفاق العام وهي:

الاول: مصطلح الانفاق العام يتضمن جميع انواع الانفاق الذى تقوم به الاجهزة الحكومية والهيئات الاقتصادية والشركات التى تملكها الحكومة او تتبع لها سواء بالملكية او بالادارة او بهما معا.

الثانى: مصطلح الانفاق الحكومى يقتصر على دائرة اضيق من المفهوم السابق حيث ينحصر فى الانفاق الذى تتولاه الاجهزة الحكومية الواردة فى وثيقة الموازنة العامة للدولة وحسابها الختامى (الجهاز الادارى ـ الادارة المحلية ـ الهيئات الخدمية) ودون ان تشتمل على الانفاق الذى تقوم به الهيئات الاقتصادية او الشركات التابعة للقطاع العام او ما يسمى قطاع الاعمال العام.

وداخل هذا النطاق ينبغى للدارس أن يميز بين الانفاق الحكومى الصافى والانفاق الحكومى الاجمالى حيث ينبغى لمعرفة الانفاق الحكومى الصافى او الحقيقى استبعاد النفقات التحويلية من الانفاق الحكومى وهى غالبا تزيد على 60٪ من الانفاق الحكومى الوارد فى وثيقة الموازنة العامة او الحساب الختامى مثل الضرائب والرسوم السلعية او مدفوعات الايجارات او الفوائد المحلية او الفوائد الخارجية او التحويلات الجارية الاخرى وكذلك التحويلات الجارية التخصصية كالتبرعات او الاعانات او الغرامات والضرائب العقارية او التعويضات.. الخ.

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى — اسم كاتب المقال : عبد الخالق فاروق
الموضوع الفرعى : ازمة الركود — رقم العـــــدد : ٣٠١٦
المصـــــدر : العالم اليوم — تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠/١٢/٢٠

الثالث: مفهوم او مصطلح المشتريات الحكومية حيث يستبعد هذا المفهوم جميع انواع النفقات التحويلية كالدعم السلعى واعانات الانتاج وكذا مخصصات الاجور والمرتبات.. الخ ويكاد ينحصر هذا المفهوم فى المجموعة الاولى والثانية من الباب الثانى (المستلزمات السلعية والمستلزمات الخدمية) والاستخدامات الاستثمارية (الباب الثالث) وقد درجت التقاريرالاقتصادية الصادرة عن المؤسسات الدولية على استخدام تعبير الاستهلاك الحكومى العام General Government Consumption عن معنى اكثر ضيقا وهو ما دفع بعض الباحثين متواضعى المستوى الى الاخذ عن المصادرة دون تحليل عميق لجوهر مضمونه، فهذا التعبير يقتصر على مجموعتى المستلزمات السلعية والخدمية من الانفاق الجارى بالجهاز الحكومى بالاضافة الى الاجور والمرتبات ونفقات القوات المسلحة والدفاع ويستبعد بالمقابل الطلب الناشيء عن الهيئات الاقتصادية والشركات المملوكة للدولة لذا تقدر هذه المصادر الدولية الاستهلاك الحكومى العام فى مصر فى حدود 10٪ من الناتج المحلى الاجمالى لعام 1998.

وفى مصر.. بدأت الحكومة التدخل فى النشاط الاقتصادى منذ وقت مبكر حين ساهمت فى انشاء بنك التسليف الزراعى عام 1930 ثم فى انشاء البنك الصناعى عام 1947 . لقد زادت النفقات العامة فى مصر من 7,7 مليون جنيه عام 1880 ثم الى 10,7 مليون عام 1900 الى ان بلغت نحو 15 مليار جنيه (بالمعنى الصافي) عام 83/ 1984 (13) وهكذا زادت نسبة النفقات العامة الى مجموع الدخل القومى من 27,3٪ عام 51/ 1952 الى 62,4٪ عام 69/ 1970 .

كما تطور الانفاق الحكومى المصرى من 25783,5 مليون جنيه عام 70/ 1971 الى 17786 مليون جنيه عام 80/ 1981. الى ان بلغ فى موازنة عام 99/ 2000 ما يقارب 99453 مليون جنيه اى ما يعادل 28٪ من الناتج المحلى الاجمالى بسعر السوق الجارى لذلك العام.

وتواجه الدارس فى مجال الانفاق العام بصفة عامة والانفاق الحكومى على وجه الخصوص مجموعة من المشكلات الفنية والمحاسبية تجعل من الصعب فى احيان كثيرة صياغة اساس منهجى موحد لاتساق البيانات ذلك ان النظام المالى الحديث يعتمد على ثلاثة عناصر اساسية هي:

1ـ فلسفة واهداف النظام المالى (محايد ـ تدخلى .. اشتراكى او راسمالي.. الخ).

2 ـ اختيار الادوات المالية لترجمة هذه الاهداف (ضرائب، رسوم.. الخ)

3ـ التنظيم الفنى او الفن المالى المتبع.

وهنا (الفن المالي) تكمن حصر صعوبات دراسة النشاط المالي للحكومات فى معظم دول العالم الثالث، وذلك نظرا للتقلب الحادث فى اسلوب عرض هذا النشاط وتبدل الاشكال التى تتخذها وثيقة الموازنة العامة للدولة وفى مصر التى تعرضت منذ عام 1952 لتغيرات هائلة على صعيد التشريع والهياكل الادارية والتنظيمية وهو ما عكس نفسه على اعادة تبويب الموازنة العامة للدولة من فترة الى اخري. وتفاوت الاهمية النسبية للموازنات المستقلة موازنة صندوق الطواريء مثلا عام 1968 والموازنات.. الخ فى عدم وحدة اساس المقارنة وهو ما اثر بدوره كذلك على حركة الكميات المالية الواردة بوثيقة الموازنة من عام لاخر بحيث يعطى انطباعا مغايرا ومخالفا لمسار اعتمادات الموازنة العامة والانفاق الحكومى الحقيقى نذكر على سبيل المثال وليس الحصر الحالات التالية:

1 ـ ابتداء من عام 62/ 1963 اعيد تنظيم الموازنة العامة للدولة وقسمت الى موازنتين الاولى موازنة خدمات وتشتمل على الحكومة المركزية والادارة المحلية والهيئات الخدمية والثانية موازنة الاعمال وضمت الهيئات الاقتصادية والوحدات الاقتصادية الاخري.

ثم اعيد تنظيم الموازنة عام 68/ 69 فاصبحت تشتمل على خمسة موازنات هى الجهاز الادارى والمؤسسات العامة وتتبعها شركات القطاع العام وموازنة صناديق التمويل الخاصة ثم موازنة صندوق الاستثمار واخيرا موازنة الخزانة العامة .

ثم اعيد تنظيم الموازنة العامة للدولة مرة اخرى بصدور القانون رقم 53 لسنة 1973 المعدل بالقانون رقم 11 لسنة 1979 الذى فصل موازنة الهيئات الاقتصادية عن بقية الموازنة العامة للدولة وابقى الصلة بينهما فيما يؤول من فائض اعمال هذه الهيئات الى الموازنة العامة او ما تحصل عليه من دعم حكومى لتغطية العجز والخسائر فى نتائج اعمالها. وهى خطوة سببت خسارة قومية واستنزافا ماليا للدولة من ناحية وأوجدت دولا داخل الدولة تمثلت فى الهيئات الاقتصادية الكبرى التي حققت ارباحا كبيرة لاسباب لا تعود الى كفاءة الادارة فيها بقدر ما تعود الى ظروف المنتج الذى تقدمه هذه الهيئات (قناة السويس ـ البترول) وما انتهجته هذه الهيئات من نظم مستقلة للاجور والمكافآت والانفاق عموما استنادا الى ما تسمح به قاعدة الاستحقاق المعمول به لدى هذه الهيئات.

2 ـ لقد صاحب كل ذلك تغيرات تنظيمية اقتضت اختلاف تبعية بعض الجهات من قطاع الى اخر ومن وزارة الى اخرى كما ادى ذلك الى تعدد المسميات والمصطلحات الواردة فى صلب وثيقة الموازنة العامة فالهيئات العامة استبدلت عام 1975 بمسمى الهيئات الخدمية واعيد بالتالى توزيع بعض هذه الهيئات بين مختلف القطاعات. كذلك بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية 41 مؤسسة.

3 ـ اما صناديق التمويل الخاصة وعددها 6 صناديق فقد تحولت عام 1976 الى هيئات اقتصادية.

4 ـ اما الجهاز الادارى للدولة فقد ظل لفترة طويلة يشمل البيانات الخاصة باجهزة الحكومة المركزية والادارة المحلية معا حتى عام 1976 وقد بدا من الصعب فى بعض السنوات فصلهما عن بعضهما البعض.

وهكذا من ناحية تاثير التغيرات التنظيمية والادارية على مستوى الدولة فى توحيد اسس المقارنة للكميات المالية المعتمدة بالموازنة العامة للدولة ومع ذلك ظل من الممكن اجراء المقارنة على المستوى التجميعى MACRO للفترة محل الدراسة دون ان تتاثر عمليات المقارنة بالتباينات المشار اليها آنفا.

أما الاسباب الفنية لاختلاف البيانات الواردة بالموازنة (بالزيادة او الانخفاض الظاهرين) فيمكن ابرازها فى الاتي:

1 ـ قد تعود الزيادة الظاهرية للنفقات الى اختلاف طريقة قيد الحسابات فاذا طبقنا مثلا فى احدى السنوات قاعدة تخصيص الايرادات العامة اى السماح لبعض الهيئات ان تستنزل من نفقاتها ما تحصل عليه من ايرادات بحيث لا يدخل فى الميزانية العامة الا صافى النفقات عن الايرادات ثم الغى العمل بهذه القاعدة فى سنة اخرى ودخلت النفقات العامة كلها فى الموازنة العامة للدولة فان هذه الزيادة فى النفقات ناتجة عن تغيير فى الفن المالى وليست زيادة حقيقية .

2 ـ قد تعود الزيادة فى النفقات العامة كذلك الى زيادة المدة موضوع التقدير عن المدة المعتادة وهى سنة ميلادية كاملة وهو ما حدث فى موازنة العام المالى 71/ 1972 وكذلك فى موازنة 80/ 1981.

3 ـ وقد تعود الزيادة ـ او النقص ـ الى اختلاف الفن الاحصائى ذاته فعلى سبيل المثال انخفضت المصروفات الحكومية عام 66/ 1967 عن العام السابق وبينما تشير القراءة السطحية الى انخفاض الانفاق الحكومى فى ذلك العام فان المحلل المدقق يكتشف ان السبب يرجع الى حذف اثمان مشتريات مؤسسة القطن ذلك العام من جانب الاستخدامات واثمان المبيعات من ايرادات النشاط الجارى اكتفاء بادراج الفائض من عمليات القطن فى هذه الايرادات .

وفى موازنة عام 1973 استبعدت من موازنة المؤسسات الاقتصادية مؤسستان هما الهيئة العامة لبناء السد العالى والمؤسسة المصرية للسينما اللتان انتقلتا الى موازنة الهيئات العامة فى ذلك العام مما اظهر بنود الانفاق فى المؤسسات العامة باقل من حقيقتيهما .

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصرى | اسم كاتب المقال : عبد الخالق فاروق
الموضوع الفرعي : ازمة الركود | رقم العـــــدد : ٣٠١٦
المصـــــدر : العالم اليوم | تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠/١٢/٢٠

4 -يؤدى الى تعدد الميزانيات وتداخل حساباتها الى صعوبات جمة فى مجال رصد ظاهرة الانفاق الحكومى الحقيقى ذلك لان النفقات العامة لا تدرج عادة فى وثيقة واحدة خاصة فى الحالات التى تتطلب فيها الظروف وجود اكثر من موازنة واحدة (الموازنة العادية، موازنة الطوارىء الموازنات المستقلة، الموازنات غير العادية.. الخ) ومع هذا التداخل يصعب معرفة النفقات العامة الحقيقية احيانا كثيرة .

5 ـ كذلك يساهم الاساس المعتمد فى المحاسبة الحكومية (النقدى او الاستحقاق) فى اضافة تعقيدات جديدة للبحث.

وقد يكون من المناسب التوقف هنا قليلا لشرح ما تعنيه قاعدتا المحاسبة هاتان وتبيان درجة تاثيرهما على توحيد اسس المقارنة الزمنية وعلى استخراج الدلالات الاقتصادية للانفاق الحكومى من ناحية اخرى .

أ-الاساس النقدى

ويقتضى هذه القاعدة تثبت العمليات فى وقت قبض الموارد أو دفع المصروفات سواء كانت المقبوضات أو المدفوعات تخص السنة المالية التى اجريت فيها أم تخص سنوات مالية أخرى، وسواء كانت هذه المصروفات تتعلق ببضائع أو خدمات مستهلكة أو تتعلق بعمليات رأسمالية، فإذا صدر أمر بشراء بضائع فى سنة 1990 ودفعت قيمتها فى عام 1991 ووردت فى عام 1992 فإنها طبقا للاساس النقدى تعتبر مصروفات فى سنة دفع قيمتها وهى 1991 وكذلك إذا استحقت ضرائب على ممول فى عام 1990 وسددها فى عام 1991 فإنها تعتبر ايرادا للدولة فى عام 1991.

ويترتب على اتباع هذا الاساس بصفة عامة أن مبالغ الاعتمادات التى لم تدفع حتى نهاية السنة المالية تعتبر وفرا ويبطل بها ويتم الدفع على اعتمادات السنة المالية التى سيثبت فيها المصروفات عند انفاقة، وكذلك فإن الايرادات حتى ولو كانت مستحقة لاتثبت فى الدفاتر كديون مستحقة بل تترك للاثبات فى السنة التالية عند قبضها فعلا.

ويظهر الحساب الختامى للدولة طبقا للاساس النقدى جملة المصروفات التى صرفت فعلا خلال السنة المالية موزعة على أبواب وبنود الموازنة وكذلك ما تم تحصيله فعلا خلال نفس السنة. وهكذا يبدو واضحا ان الاساس النقدى برغم بساطته ووضوحه اثناء فحص الحساب الختامى بواسطة السلطة التشريعية فإن أهم ما يوجه إليه من نقد انه يأخذ العمليات النقدية فقط فى الحسبان دون العمليات الاجلة، وبالتالى فإن النتائج المستخرجة من النظم المحاسبية التى تقوم على هذا الاساس لا تعبر عن المركز المالى الحقيقى وكذلك صعوبة تحديد التكلفة الحقيقة لبعض أوجه النشاط الحكومى لأن فى ظله لا تمثل فى عناصر التكاليف الا العناصر النقدية فقط.

ب ـ اما اساس الاستحقاق :

فيقوم على اثبات الايرادات الخاصة بالفترة المالية بغض النظر عما إذا كان قد تم تحصيل قيمتها خلال هذه الفترة أو لم يتم تحصيلها، كذلك الأمر بالنسبة للمصروفات فإنه يخصم بها على الفترة المالية متى كانت هذه المصروفات مستحقة طالما أنها تخص تلك الفترة، كما تستبعد منها المبالغ المقدمة لانها تخص فترات مستقبلة وليست الفترة الحالية، وبمعنى آخر يتطلب الامر اجراء التسويات الخاصة بالمستحقات والمقدمات فى نهاية السنة المالية قبل الوصول إلى نتيجة الاعمال.

ومن مزايا النظام ان المركز المالى الذى يعد فى نهاية السنة المالية يكون اكثر تعبيرا عن الحقيقة لانه يعترف ببضاعة الجرد والمدفوعات المقدمة والمصروفات المؤجلة ، ويأخذ بتقسيم المصروفات إلى ايرادية ورأسمالية فضلا عن انه يمكن من اعطاء قائمة صحيحة بالموجودات والالتزامات ويساعد على اعداد تقديرات دقيقة بالنسبة للسنوات المالية المقبلة، غير أنه يعاب على اساس الاستحقاق انه يحتاج إلى خبرة كبيرة وعدد كبير من الخبراء بالنظم المحاسبية مما يؤدى إلى زيادة النفقات العامة التى تصرف على الخدمة المحاسبية، فضلا عن انه يؤدى إلى تأخير اقفال السنوات المالية وامتدادها إلى ما بعد نهاية السنة المالية بكل مستحقاتها فقد تتأخر المطالبات المستحقة على الجهات الحكومية إلى ما بعد نهاية السنة المالية بوقت طويل كاجور النقل بالسكك الحديدية التى كانت تتعامل مع الوحدات الحكومية على اساس تادية الخدمات أولا ثم يتم تحديد قيمة هذه الخدمات والمطالبة بها.

كذلك قد ينشأ هذا الوضع بالنسبة للانشاءات الحكومية المختلفة كإقامة المدارس أوالكبارى أو تعبيد الطرق فقد تنتهى الاعمال أو تتم اجزاء منها حتى نهاية السنة المالية ولا يتحدد قيمة ما تم الا بعد مرور وقت ملحوظ من تاريخ نهاية السنة المالية، الامر الذى يؤثر على اعداد الحسابات الختامية وتأخير تقديمها إلى السلطة التشريعية والرقابية المختلفة فى المواعيد المحددة قانونيا أو دستوريا. فضلا عن أن ذلك يؤدى إلى ازدواج العمل بالوحدات المحاسبية إذ تقوم بالعمل فى سنتين ماليتين فى وقت واحد، حساب السنة الجارية وحساب السنة المالية السابقة.

وفى مصر وقبل صدور قانون الموازنة الجديد رقم 53 لسنة 1973 وتعديله بالقانون 11 لسنة 1979 كان العمل يسير على الاخذ بالأساس النقدى بالنسبة للمصروفات والموارد غيرانه بالنسبة للمصروفات كان يؤخذ احيانا بمبدأ الاستحقاق اى انه كان هناك خروج فى بعض الاحوال عن المبدأ النقدى إلى مبدأ الاستحقاق.

غير أنه بعد صدور قانون رقم 11 لسنة 1979 الذى جاء بتعديل للمادة 12 حسم الامر لصالح الاخذ بمبدأ النظام النقدى ما عدا الموازنات المستقلة فتظل على نظام قاعدة الاستحاق .

■ خبير متخصص فى الشئون الاقتصادية والاستراتيجية

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	عبد الخالق فاروق
الموضوع الفرعي :	ازمة الركود	رقم العـــدد :	٣٠١٩
المصـــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٢/٢٤

دور المشتريات الحكومية فى علاج أزمة الركود المحلى (2-2)

دراسة: عبد الخالق فاروق

وبرغم ذلك تنبغى الاشارة الى ان الدراسات الاقتصادية تؤكد ان نسبة المكون الاجنبى فى هذه الاعمال والتوريدات تتراوح ما بين 45٪ الى 60٪ فى بعض القطاعات (24)، لذا فقد نصت المادة 16 من قانون المناقصات الحكومية الجديد رقم 98 لسنة 1998 على منح ميزة تفضيلية للتوريدات من الانتاج المحلى فى المناقصات العامة او الممارسات حتى لو كانت تزيد بنسبة 15٪ على قيمة اقل عطاء اجنبى فى محاولة من جانب المشرع والحكومة لتشجيع الطلب على المنتجات المحلية.

فاذا تأملنا القطاعات التى تحظى باكبر قدر من الانفاق الاستثمارى وبالتالى المشتريات الحكومية (المستلزمات السلعية والخدمية) نجد ان قطاعات الاسكان والتشييد ثم الزراعة والرى وقطاع التعليم والبحوث والشباب تأتى فى المقدمة والجزء الاكبر من تعاقدات هذه القطاعات تتم مع موردين ومقاولين من القطاع الخاص ولانواع معينة من التوريدات (كحديد التسليح، الاخشاب، طلمبات الحفر.. الخ) يأتى معظمها من الخارج.

وبرغم ان التقارير الرقابية تشير الى نمط المغالاة السائد لدى المسئولين فى الاجهزة الحكومية المختلفة اثناء تحديد الاعتمادات المطلوبة لهذه الجهات وما يترتب على ذلك من اهدار مالى واقتصادى (24) فقد استمر هذا السلوك عاما بعد اخر بما يستدعى اعادة النظر فى نظم وضع اعتمادات الموازنة من ناحية والالتزام الصارم بعدم تجاوزها من جانب الحكومة ووزاراتها من ناحية اخرى. وبرغم ان بعض هذه التوريدات والمستلزمات المستوردة تضيف الى حركة الانتاج فى مصر فانه من المؤكد كذلك وجود بدائل محلية للكثير من هذه المستلزمات والتوريدات المستوردة وتستدعى الحصافة والكفاءة الاقتصادية معا الاسراع فى تشجيع استخدام البدائل المحلية.

وبمقارنة حجم المشتريات الحكومية بحجم الناتج المحلى الاجمالى خلال السنوات الخمس المشار اليها يتبين مقدار التأثير الذى تمارسه هذه الطلبات الحكومية فى الناتج المحلى.

وهكذا يبدو الى اى حد تمثل المشتريات والاستثمارات الحكومية - ناهيك عن مشتريات واستثمارات شركات قطاع الاعمال العام - قدرا كبيرا فى مصفوفة الناتج المحلى الاجمالى، وباضافة مخصصات الاجور والمرتبات للعاملين فى الحكومة والهيئات الاقتصادية التى تتراوح بين 15 مليار جنيه الى 20 مليار جنيه فى المتوسط خلال السنوات الخمس محل الدراسة ومن واقع الحساب الختامى للدولة (25) بما يساعد فى ايجاد طلب نشط فى الاقتصاد المحلى.

ان معدل الاستثمار القومى (بشقيه العام والخاص) والذى لا يتجاوز فى احسن حالاته فى السنوات العشر الماضية معدلا يتراوح بين 17٪ الى 20٪ من الناتج المحلى الاجمالى تجعلنا نتوقف عند اسلوب وطريقة القيد المحاسبى التى تستخدمها وزارة المالية او الجهاز المركزى للمحاسبات فى اعداد وثيقة الحساب الختامى للدولة بفروعها الثلاثة او الهيئات الاقتصادية، ذلك ان توزع الاستثمار القومى بين القطاع الخاص والقطاع الحكومى بما فيها الهيئات الاقتصادية بنسبة الثلثين والثلث على الترتيب تجعل من الصعب القول ان نسبة الاستخدامات الاستثمارية الى الناتج المحلى الواردة فى الجدول السابق تتراوح بين 12٪ الى 13,6٪ من الناتج المحلى الا اذا كان ذلك بسبب وجود تكرار فى القيد المحاسبى فى السنوات المالية التى تعد بشأنها الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة والهيئات الاقتصادية.

او بسبب اتباع الهيئات الاقتصادية لقاعدة الاستحقاق فى قيد الحسابات الختامية.

اتجاهات الاستثمار والطلب لقطاع الأعمال الخاص

تمثل الاستثمارات الخاصة فى نهاية عام 1998 نحو 70٪ من اجمالى الاستثمارات القومية (26) ومع ذلك فقد ظل نمط الاستثمار الخاص يتركز فى انشطة الاسكان والتجارة والمال، اما القطاعات السلعية فقد تركز استثمارات القطاع الخاص فى الزراعة وصناعة البترول.

وقد ساد نمط اساسى فى تمويل استثمارات القطاع الخاص خلال العشرين عاما الماضية هو الاعتماد على فرص التمويل التى يتيحها الجهاز المصرفى المصرى، وتضاءلت بالمقابل فرص التمويل الذاتى لهذا القطاع وهو ما ظهر اثره فى السنوات الثلاث الاخيرة من تأثر كثير من رجال الاعمال والمشروعات بخدمة ديونهم لدى البنوك خاصة بعد دخول الاقتصاد المصرى مرحلة ركود منذ اواخر 1998.

ووفقا للبيانات المتاحة من الجهاز المصرفى فان نسبة القروض الممنوحة من البنوك لقطاع الاعمال الخاص زادت من 46,2٪ من اجمالى الائتمان الممنوح من هذه البنوك لجميع القطاعات فى البلاد عام 1985 الى 61,1٪ عام 1999 وبما يعادل 99,4 مليار جنيه (28).

كما يرتبط حجم هذه الاستثمارات للقطاع الخاص بتعاظم الاستيراد والمكون الاجنبى فى انشطتهم بصفة عامة وهو ما يشكل ضغوطا كبيرة على الميزان التجارى المصرى حتى تجاوز هذا العجز التجارى عام 1999/98 وحده نحو 10,5 مليار دولار (29) اخذة فى التزايد بصورة تهدد كامل النجاح الذى تحقق فى السنوات التى استغرقها تنفيذ برنامج الاصلاح المالى والنقدى منذ عام 1991 حتى الان.

وبالمقابل تنامى المخزون السلعى التام الصنع والمعد للبيع لدى القطاعين العام والخاص والاستثمارى حتى تجاوز 7 مليارات جنيه موزعة على النحو التالى:

قيمة المخزون من الانتاج التام والمعد للبيع فى يونيو 1998

- لدى شركات قطاع الاعمال العام (30) 4046,7 مليون جنيه
- لدى المنشآت الخاصة والاستثمارية (31) 2593,4 مليون جنيه.

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصرى — اسم كاتب المقال : عبد الخالق فاروق
الموضوع الفرعي : ازمة الركود — رقم العـــــدد : ٣٠١٩
المصـــــدر : العالم اليوم — تاريخ الصـدور : ٢٠٠٠/١٢/٢٤

التوسع الاستثمارى الحكومى

ومع التوسع الاستثمارى الحكومى فى السنوات الخمس الاخيرة فى المشروعات العملاقة «توشكى ـ شرق التفريعة ـ غرب السويس.. الخ» والتزايد المترتب عليه فى عجز الموازنة العامة للدولة الذى تجاوز عام 96/97 نحو 13,7 مليار جنيه (32) ثم الى ما يربو على 17 مليار جنيه بما يجاوز 5,7٪ من قيمة الناتج المحلى الاجمالى ذلك العام بعد ان كان قد وصل الى ادنى مستوى له عام 95/1996 (1٪ من الناتج المحلى الاجمالى). وما نتج عنه من تراكم مديونيات الحكومة وتأخر سداد مستخلصات قطاع المقاولات العامة والخاص وغيرهم من الموردين، وصاحب ذلك تشبع الطلب فى سوق العقارات بالتجمعات السكنية الجديدة التى لم تنجح معظمها فى ان تتحول الى تجمعات عمرانية متكاملة فظلت برغم الاستثمارات والمدخرات الهائلة التى انفقت عليها مجرد مدن للأشباح.

وهكذا دخل الاقتصاد المصرى مرحلة ركود عميقة حاول المسئولون الرسميون التخفيف من تأثيرها النفسى على قطاعات الاعمال بوصفها مجرد ازمة سيولة.

والحقيقة ان الركود الثلاثى ـ على حد تعبير بعض الخبراء ـ المتمثل فى ركود الانتاج السلعى وركود الاستثمارات المنتجة وركود الاستهلاك الاساسى (33) تعد الوجه الاخر لسياسات التوسع فى استثمارات البنية الاساسية الطويلة الاجل بطبيعتها دون التفات الى وضع سياسات جادة للقوة الشرائية للفئات الاجتماعية المختلفة ولتنشيط جهاز الانتاج العام بدلا من الدفاع المتزايد وغير الحصيف فى بيع الاصول الانتاجية العامة والتوسع الاستيرادى غير المبرر اقتصاديا واجتماعيا حتى من منظور دعاة الخصخصة والمشروع الخاص والاندماج فى السوق الدولية (34).

تفعيل دور المشتريات الحكومية والخاصة فى زيادة الطلب المحلى

مازالت المشتريات الحكومية برغم ضخامتها كما اوضحنا قاصرة عن اداء دورها المتكامل كآلية تنموية لحفز الطلب المحلى.

والسبب فى ذلك يرجع الى غياب سياسة متكاملة من جانب الحكومة تجاه وسائل تعظيم هذا الدور والمحاور الاساسية التى ينبغى التحرك عليها.

ومع ذلك تنبغى الاشارة الى ان زيادة نسبة المكون الاجنبى والتوريدات الاجنبية للمشروعات المحلية يعود الى بعض الاسباب الموضوعية قد يكون من بينها نقص الكميات المتوافرة لدى المصانع المحلية او عدم توافر الاصناف المطلوبة لدى المصانع المحلية أو تاخير هذه المصانع فى توريد مثل هذه الاصناف.

كما يؤدى نقص المعلومات عن السلع الوطنية لدى المقاولين والموردين الى نقص الطلب على المنتج المحلى.

لذا فقد آن الاوان لوضع نظام قانونى يضمن تفعيل هذه الآلية التنموية لتشجيع الصناعات المحلية خاصة ان الاندماج فى السوق العالمية والتصديق على اتفاقية الجات والانضمام لمنظمة التجارة العالمية وبالتالى الالتزام بالتخفيض التدريجى للتعريفات والرسوم الجمركية على الواردات الاجنبية تجعل من الصعب الاعتماد على هذه الآلية «الرسوم والضرائب الجمركية» كوسيلة لحماية وتشجيع الصناعات المحلية.

وفى هذا الصدد نرى من المناسب اتباع السياسات والاجراءات التالية:

1 ـ ادخال تعديل تشريعى فى قوانين العقود والمناقصات الحكومية ينص فيه على تأمين نسبة معينة لا تقل عن 80٪ من قيمة عقد التوريدات او الاعمال من السلع المنتجة محليا والنص كذلك على عدم صرف مستحقات اى مقاول لا يلتزم بتنفيذ هذه المادة (37).

2 ـ تلتزم الوزارات والهيئات الاقتصادية وشركات قطاع الاعمال العام ـ أو ما بقى منها ـ بنشر قوائم فى بداية السنة المالية عن المشروعات المزمع تنفيذها ويتم النشر عنها بوسائل الاعلام والصحف المختلفة حتى تحاط المصانع واصحاب عقود التوريدات بخطط الانتاج فى ضوء المواصفات الواردة فى هذه المشروعات.

3 ـ تلتزم الوزارات والهيئات الاقتصادية والشركات العامة التى لديها برامج استثمارية وبرامج مشتريات بتشكيل لجان سنوية على مستوى عال لزيارة المعرض الصناعى المصرى السنوى للاطلاع عن كثب على طبيعة وجودة المنتجات المحلية المتاحة فى السوق المصرية والتى تلائم الاحتياجات المطلوبة لهذه الوزارات والهيئات الحكومية.

4 ـ عدم ابرام عقود توريد او اعمال مع المكاتب الاستشارية المحلية او الاجنبية إلا بعد التأكد من تزويده بقوائم المنتجات المصرية الصالحة للمشتريات الحكومية وتتضمن العقود نصوصا واضحة بتوصيف هذه المنتجات والسلع المحلية.

5 ـ اعادة النظر فى اولويات الاستثمار القومى والتركيز فى المرحلة القادمة على قطاعات الانتاج السلعى وربط السياسات الائتمانية للبنوك بهذه الاولويات والتوقف عن تمويل مشروعات الاسكان العقارى لغير محدودى الدخل وتشجيع الصناعات المحلية والخدمات المحلية التى تستجيب لهذه الاولويات القومية.

6 ـ منح دور واضح ومتميز لاتحاد الصناعات المصرية واتحاد الغرف التجارية وغيرهما من المنظمات الاهلية او غير الحكومية لتشجيع الطلب على المنتجات المحلية.

*** خبير متخصص في الشئون الاقتصادية والاستراتيجية**

الإقتصاد

المصرى

أزمة السيولة

الاقتصاد المصرى

ازمة السيولة

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	ايجابيات ازمة السيولة	مجدى مهنا	العالم اليوم	٢٨٨٧	٢٠٠٠/٧/٢٤	١٨
٢	ابرز الحلول لنقص السيولة فى الاقتصاد المصرى	عمر عبد اللة كامل	الحياة	١٣٦٦٢	٢٠٠٠/٨/٧	١٩
٣	ازمة سيولة ام ازمة ضمير	عبد الرحمن عقل	الاهرام	٤١٥١٨	٢٠٠٠/٨/٨	٢٢
٤	ازمة السيولة وهروب الاموال	يحى المصرى	(مجلة الاهرام الاقتصادى	١٦٥١	٢٠٠٠/٨/٢٨	٢٣
٥	السيولة وسندات القطاع الخاص (١)	عبد الرحمن عقل	الاهرام	٤١٥٥٩	٢٠٠٠/٩/١٨	٢٥
٦	السيولة وسندات القطاع الخاص (٢)	عبد الرحمن عقل	الاهرام	٤١٥٦٠	٢٠٠٠/٩/١٩	٢٦
٧	دستة اسباب لازمة السيولة	طلعت الطرابيشى	الوفد	٨٦٥	٢٠٠٠/٩/٢	٢٧
٨	عودة السيولة	الجريدة	العالم اليوم	٢٩٤٧	٢٠٠٠/١٠/١	٢٩
٩	٥ اجراءات اقتصادية لمواجهة السيولة	نبيل سيف	العالم اليوم	٢٩٦٨	٢٠٠٠/١٠/٢٥	٣٣
١٠	١٥ مظاهر لنقص السيولة	ايهاب عبد الحميد	العالم اليوم	٢٩٧٩	٢٠٠٠/١١/٧	٣٤
١١	نقص السيولة يسبب تراجعا فى الاداء	جابر القرموطى	الحياة	١٣٧٦٦	٢٠٠٠/١١/١٩	٣٨

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	مجدى مهنا
الموضوع الفرعى :	ازمة السيولة	رقم العـــــدد :	٢٨٨٧
المصـــــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٧/٢٣

إيجابيات أزمة السيولة

مجدى مهنا

ليس من المفيد الدخول فى جدل لاطائل منه حول .. هل انتهت ازمة السيولة المالية ام انها مازالت قائمة وتطل براسها فمثل هذا الاختلاف لن يقودنا الى شئ .. فضلا عن ان الواقع يلقى بظلاله وهو الذى يقدم الاجابة الصادقة للناس عن وجود الازمة من عدمها.

كما ان الاسترسال فى الحديث حول هذه النقطة يعنى ضياعا للوقت واحتراقا للاعصاب وعدم احترام لعقول الناس.

يبقى سؤال جوهرى حول كيفية الخروج من ازمة السيولة؟

وهنا اختلفت الاراء ايضا وتعددت وجهات النظر الا ان اغرب هذه الاراء واكثرها تطرفا هو ما استمعت اليه من احد كبار رجال الاعمال فى مجال الصناعة فهو لايعترف بوجود ازمة من الاصل كيف؟ بمعنى انه لاينكر وجود الازمة .. ولكن تفسيره لهذه الازمة وطريقة الخروج منها ومعالجته لها هو الجديد.

الأزمة إيجابية..

يقول ان الازمة لها جانبها الايجابى .. وهو يتمثل فى انها ابرزت قوة الاقتصاد المصرى كيف مرة اخرى؟

يقول : ان وجود ازمة سيولة يعنى ان جميع الاموال التى ضختها البنوك فى صورة قروض وغيرها استخدمت بالكامل حتى اخر مليم للصرف منها على استثمارات وعلى مشروعات قائمة حاليا وفى توفير العديد من فرص العمل لعشرات الالاف من الشباب.

يقول ايضا ان المطلوب هو ضخ مزيد من الاستثمارات ومن الاموال للخروج من ازمة السيولة للانفاق على استكمال هذه المشروعات لكى تصبح قادرة على الانتاج وعلى الالتزام بسداد القروض فى مواعيدها.

وهى وجهة نظر [illegible] تماما .. لم اسمع بها قبل وهى ان لازمة ا[illegible] جانبها الايجابى.

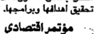
لكن يعترض على هذا الرأى بعض رجال الاقتصاد والبنوك من الاكاديميين الذين يرون ان للازمة اسبابها المتعددة منها ما تتحمل مسئوليته الحكومة بتوقفها عن سداد المستحقات التى عليها منذ سنوات طويلة للقطاعين العام والخاص وبخاصة قطاع البناء والتشييد مما افقده القدرة على الحركة ودفعه الى الاقتراض من البنوك بفوائد عالية لمواجهة المتطلبات والالتزامات المطلوبة منه.

سبب اخر يرجع الى سوء ادارة بعض وحدات القطاع الخاص فى استخدام الاستثمارات التى حصلت عليها من البنوك ومن غيرها .. وبعضها يقدر بعشرات ومئات الملايين من الجنيهات .. وعدم كفاءة بعض رجال الاعمال فى ادارة مشروعاتهم بطريقة اقتصادية سليمة.

وتطالب وجهة النظر هذه بوقفة وبتقديم كشف حساب سريع قبل ضخ مزيد من الاستثمارات لمراجعة سلامة السياسات والتوجهات ودراسات الجدوى التى قامت عليها المشروعات المتعثرة سواء تلك التى تشرف عليها الدولة او التى يمتلكها القطاع الخاص خاصة تلك التى ترتفع فيها نسبة التمويل الخارجى.

اذن نحن امام اكثر من وجهة نظر واحدة تطالب بالتوسع فى سياسة التحرر الاقتصادى وفى سياسة الاقراض وفى ضخ مزيد من الاستثمارات للخروج من الازمة الحالية ووجهة نظر اخرى تطالب بوقفة ومراجعة لما حدث.

ويبدو ان الدولة فى الوقت الراهن تميل الى وضع مزيد من الضمانات ومن القيود على سياسة الاقراض من البنوك حتى تقلل من نسبة المخاطر المحتملة وسط مخاوف من تعثر بعض المشروعات من تحقيق اهدافها وبرامجها.



مؤتمر اقتصادى

ولكل وجهة نظر اسانيدها ومبرراتها ودوافعها الاقتصادية ولها جوانبها الايجابية والسلبية .. وربما يساهم طرح وجهات النظر المختلفة فى الصحافة وفى وسائل الاعلام المختلفة فى تقريب وجهات النظر مع بعضها وطرح حلول للخروج من الازمة لكننى اعتقد ان الحسم المطلوب هنا يتحقق من خلال عقد مؤتمر اقتصادى قومى على غرار المؤتمر الاقتصادى الاول الذى عقد فى بداية الثمانينات والذى تبنى سياسة التحرر الاقتصادى واعطاء دور اكبر للقطاع الخاص فى تنفيذ خطط الدولة الاقتصادية للتنمية.

اعتقد ان الحاجة ماسة الان الى عقد مثل هذا المؤتمر لكى يخرج لنا بتصور واضح ومحدد عن افضل الحلول لمعالجة الازمة الراهنة.

ان الحكومة وحدها مهما بلغت درجة كفاءتها واخلاصها فى العمل .. فى حاجة الى كل اراء الخبراء والمتخصصين فى جميع المجالات ومن مختلف الاتجاهات وفى حاجة الى «بوصلة» ترشدها الى افضل الطرق واقصرها واقلها خسارة للوقوف امام التحديات التى تواجه الاقتصاد المصرى فى المرحلة المقبلة .. خاصة بعد التوقيع الى اتفاقية الشراكة مع الجانب الاوروبى وايضا لمواجهة المخاطر والتحديات فى اتفاقية «الجات».

ان دعوة الرئيس حسنى مبارك الى بناء الدولة العصرية وعملية تحديث مصر تحتاج الى تضافر جهود جميع مؤسسات الدولة وكل مواطن.

ولاتضطلع بها الحكومة وحدها .. بالتخطيط والتنفيذ كل هذه القضايا يمكن ادراجها على جدول اعمال المؤتمر الاقتصادى المزمع عقده .. ودعوة المساهمة والمشاركة فى بناء الوطن وتحمل كل مصرى نصيبه فيها يرفع من قيمة الحكومة ولاينتقص منها لانها لاتستطيع ان تفعل كل شئ بمفردها .. ولا ان تتحمل المسئولية وحدها .. لانها اكبر من ان تتحملها.

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصرى — اسم كاتب المقال : عمر عبد الله كامل
الموضوع الفرعى : ازمة السيولة — رقم العـــــــدد : ١٣٦٦٢
المصـــــــــدر : الحياة — تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠/٨/٧

التصاعد في عجز الميزان التجاري يشكل ضغطاً متزايداً على الاقتصاد

أبرز الحلول لنقص السيولة في الاقتصاد المصري الحد من الواردات واجتذاب الاستثمارات والادخار

د. عمر عبدالله كامل *

■ تزايد الحديث أخيراً عن معاناة الاقتصاد المصري من مشكلة السيولة التي باتت تهدد ما تم انجازه منذ انتهاج الحكومة المصرية سياسة الاصلاح الاقتصادي عام ١٩٩٢ بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي، والتي ترتب عليها تحقيق الإقتصاد المصري ما لم تحققه دولة نامية أخرى، فاضحت التجربة المصرية نموذجاً يحتذى، إذ انخفضت نسبة العجز في الموازنة العامة للدولة إلى اجمالي الناتج المحلي الى أدنى مستوى (واحد في المئة في عام ١٩٩٨/١٩٩٧)، وانكمش معدل التضخم إلى ٣,٨ في المئة في عام ١٩٩٨/١٩٩٧، وسجل معدل النمو الحقيقي لإجمالي الناتج المحلي مستويات قياسية لم يسبق لها مثيل (٥,٧ في المئة في الفترة نفسها)، وتهدف الحكومة المصرية إلى زيادته الى أكثر من ستة في المئة في سنة ٢٠٠١/٢٠٠٠، كما ثبت سعر صرف الجنيه المصري أمام الدولار الاميركي على رغم الضغوط التي تعرضت لها الحكومة المصرية من قبل صندوق النقد الدولي لخفض هذا السعر بحجة أنه مقوّم باكثر من قيمته الحقيقية. وثبت بعد ذلك صدق حس الحكومة المصرية في عدم الاذعان لشروط الصندوق، وبلغ معدل الدولرة (نسبة مكونات النقد الاجنبي الداخلة في عرض النقود الى اجمالي السيولة) ١٧,٣.

غير أن عدم حلّ مشكلة السيولة في القريب العاجل يزيد الخشية على هذه الانجازات. وكانت مصر تعاني في أواخر عام ١٩٩٣ من سيولة مفرطة لدى الجهاز المصرفي، حتى أن بعض المصارف المصرية لجأت الى خفض سعر الفائدة في محاولة منها لتقليص حجم الخسائر اذا ما احتفظت بودائع كبيرة غير موظفة.

اما اليوم وبعد حوالى سبعة اعوام، فقد انقلب الوضع وأصبح الجهاز المصرفي المصري يعاني من مشكلة نقص في السيولة على رغم زيادة ودائعه بالعملة المحلية والاجنبية من ٢٢٧ بليون جنيه في نهاية شهر آذار (مارس) عام ١٩٩٩ الى ٢٤٩ بليوناً في نهاية شباط (فبراير) ٢٠٠٠، أي بمعدل نمو حوالى ١٠ في المئة. كذلك على رغم أن الأرقام الرسمية لاجمالي السيولة في الاقتصاد المصري تشير الى زيادات متتالية خلال التسعينات، إذ ارتفع من ١٣٧,٤ بليون جنيه في عام ١٩٩٤/١٩٩٣ إلى ١٩٣,٤ بليون جنيه في عام ١٩٩٧/١٩٩٦، ثم إلى ٢١٠,٥ بليون جنيه في عام ١٩٩٨/١٩٩٧، وإلى ٢٣٤,٧ بليون جنيه عام ١٩٩٩/١٩٩٨. ولكن يبدو ان هناك متغيراً آخر أكثر تاثيراً من حجم السيولة، وهو سرعة دوران النقود (نسبة اجمالي الناتج المحلي الى المعروض النقدي) فانخفض هذا المعدل من ١,٥٣ في عام ١٩٩٤/١٩٩٣ الى ١,٤٢ عام ١٩٩٧/١٩٩٦، ثم الى ١,٤٠ عام ١٩٩٧ وليواصل انخفاضه في ١٩٩٩/١٩٩٨ عندما سجل ١,٣٧. وانخفاض هذا المعدل معناه تزايد اتجاه الأفراد نحو الادخار وحبس الاموال عن التداول، وكان هذا المتغير أكثر تاثيراً في الشعور بنقص السيولة على رغم زيادة ارقامها المطلقة.

وربما تذرع البعض بأن هناك دورات اقتصادية تشهدها الاقتصادات الراسمالية فتمر بحال من الانتعاش الاقتصادي ثم تتحول الى حال من الركود أو الكساد لتعود إلى الانتعاش مرة أخرى. إلا ان الاقتصاد المصري على رغم تبنيه اقتصاد السوق منذ مطلع التسعينات، لم يندمج بصورة كاملة في الاقتصاد العالمي كما أنه لم يقطع شوطاً طويلاً في هذا المضمار.

بداية المشكلة

في الواقع أن بداية مشكلة نقص السيولة تعود إلى قيام الحكومة المصرية منذ أكثر من ثلاثة أعوام بسحب أموال صندوق التأمينات والمعاشات التي كانت مودعة لدى البنك الأهلي المصري ووضعها في بنك الاستثمار القومي بهدف تمويل المشاريع القومية الضخمة (فوسفات أبوطرطور، العوينات، توشكى، شرق التفريعة في بورسعيد... الخ). وكان البنك الأهلي المصري يستخدم هذه الأموال في اقراض المصارف الأخرى التي قد تواجهها مشاكل في السيولة من خلال نظام الاقراض بين المصارف وذلك لمدة ليلة واحدة.

وتوالت بعد ذلك الاسباب التي كانت جميعها تزيد في مشكلة نقص السيولة مثل الزام المستوردين بتغطية ١٠٠ في المئة من قيمة اعتماداتهم المصرفية بدل الوضع السابق عندما كان يمكن أن تتم التغطية بنسبة ١٠ في المئة من قيمة الاعتماد. وهدفت الحكومة المصرية من وراء ذلك الى تحجيم الواردات بعد الطفرة الكبيرة التي شهدتها في أعقاب تدهور سعر صرف عملات دول جنوب شرقي آسيا، وتهافت المستوردين المصريين على منتجات دول هذه المنطقة، فعمدوا الى الاستيراد الكثيف سواء للحاجات الضرورية أو غير الضرورية، ومن دون مراعاة لانخفاض القوة الشرائية للمواطن المصري على استيعاب هذه الزيادات. ما انعكس تزايداً في الواردات وبالتالي تزايد العجز في الميزان التجاري بصورة أصبحت تهدد منجزات الاقتصاد المصري، فارتفعت قيمة هذه الواردات وفقاً لتقرير الاحصاءات المالية الدولية الصادر عن صندوق النقد الدولي في آذار ٢٠٠٠ من نحو تسعة بلايين دولار في عام ١٩٩٤ إلى ١٢.٣ بليون دولار في عام ١٩٩٥، ولتواصل زيادتها الى ١٤.٦

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	عمر عبد الله كامل
الموضوع الفرعى :	ازمة السيولة	رقم العـــــــدد :	١٣٦٦٢
المصـــــــــدر :	الحياة	تاريخ الصــدور :	٢٠٠٠/٨/٧

بليون دولار في عام ١٩٩٨ (بلغت قيمة الواردات عن الأشهر الستة الأخيرة من عام ١٩٩٩ فقط ٨,٧ بليون دولار)، في الوقت الذي لم تزد فيه قيمة الصادرات الا في صورة ضئيلة من أربعة بلايين دولار عام ١٩٩٤ إلى ٤,٦ بليون عام ١٩٩٥، ثم ٤,٤ بليون دولار عام ١٩٩٨، ما انعكس في تزايد فجوة الميزان التجاري من خمسة بلايين دولار عام ١٩٩٤ إلى ١٢,٢ بليون دولار في ١٩٩٨. وهذا التصاعد في عجز الميزان التجاري يشكل من دون شك ضغطاً متزايداً على الاقتصاد المصري وعلى استنزاف حصيلة مصر من النقد الأجنبي، خصوصاً في ضوء انحسار تحويلات العاملين في الخارج وتراجع ايرادات السياحة، وهو ما دفع المصرف المركزي المصري لضخ نحو خمسة بلايين دولار خلال العامين الماضيين للحفاظ على سعر صرف الجنيه المصري، مما أدى إلى تراجع احتياطاته من النقد الأجنبي من ٢٠ بليون دولار إلى نحو ١٥ بليوناً. ومن المعروف ان سياسة الاصلاح الاقتصادي التي تتبناها مصر منذ مطلع التسعينات ترتكز على خفض العجز في الميزان التجاري وبالتالي على ميزان المدفوعات وما يترتب على ذلك من خفض العجز في الموازنة العامة للدولة وعلى تقليص معدل التضخم.

وعلى الجانب الآخر، يرتبط انكماش الصادرات المصرية بارتباط الجنيه المصري بالدولار الاميركي من الناحية العملية، فارتفاع سعر صرف الدولار امام العملات الاوروبية الذي حدث أخيراً أدى بالتالي الى تزايد سعر صرف الجنيه المصري امام هذه العملات وأصبحت الصادرات المصرية في وضع تنافسي غير متكافئ في مواجهة الصادرات الأوروبية، علماً بأن حجم التجارة الخارجية لمصر مع المجموعة الأوروبية يقترب من ٧٥ في المئة.

ومن العوامل التي ساهمت في زيادة الضغط على السيولة ما قامت به الحكومة المصرية من إلغاء التعامل بالشيكات الخطية التي كان يتعامل بها التجار في ما بينهم، واقتصرت على التعامل في الشيكات المصرفية التي تصدر من المصارف أو تلك التي تصدر من صناديق التوفير (البريد). ومع أن هذا الاجراء يجنب العديد من المشاكل التي ترتبت على الشيكات الخطية، إلا أن إلغاءها أدى الى تزايد المخزون السلعي لدى التجار (بلغ نحو ثمانية بلايين جنيه) والذين أصبح عليهم المطالبة بالسداد الفوري، ما يشكل عبئاً جديداً على السيولة. وكان من الأجدى اعطاء فترة سماح لإلغاء الشيكات الخطية لفترة لا تقل عن ثلاث سنوات حتى يستطيع التجار تصريف ما لديهم من مخزون والتأقلم مع الوضع الجديد.

ومما ساهم أيضاً في ازمة السيولة اتجاه أسعار أسهم الشركات العقارية للانخفاض (بلغت نسبة الانخفاض في بعضها ٥٠ في المئة) في ضوء تدهور أرباحها نتيجة التركيز على الاسكان الفاخر على حساب الاسكان المتوسط، وتزايد المخزون العقاري، وبالتالي تعطيل استثمارات ضخمة لهذه الشركات من دون تدوير في السوق وتعثر بعضها في سداد التزاماته تجاه المصارف، وتفاقم الوضع نتيجة تقليص المصارف لقروضها الموجهة للنشاط العقاري وتاخر اصدار قانون الرهن العقاري.

يضاف إلى كل ذلك، مشكلة الديون الحكومية تجاه المقاولين والموردين والمصارف التي مولت تجارة القطن والتي بلغت حتى نهاية حزيران (يونيو) ١٩٩٩ نحو ٧,٥ بليون جنيه. ومع أن الحكومة المصرية بدأت في سداد هذه المديونيات وقامت بجدولتها على عدة أقساط تنتهي قبل نهاية السنة الجارية، إلا ان سداد هذه المديونية، في ضوء تصاعد الديون المحلية الحكومية والتي سجلت ١٤٧ بليون جنيه في نهاية حزيران ١٩٩٩، فضلاً عن ديون الهيئات الاقتصادية العامة والتي بلغت ٣٥ بليون جنيه، سيكون على حساب عائدات التخصيص التي كان من الأجدى أن توجه الى تمويل استثمارات جديدة تتيح فرص عمل أكبر، والى اصلاح الهياكل التمويلية لشركات قطاع الأعمال، وعلاج الآثار الجانبية المتمثلة في المعاش المبكر للعاملين الذين سيتضررون من تطبيق هذه السياسة. أما في ما يتعلق بمناداة البعض برفع سعر الفائدة على الودائع (إذ أنه من المعروف أن سعر الفائدة يعتبر من أهم أدوات السياسة النقدية والائتمانية تاثيراً على المعروض النقدي) في المصارف بهدف جذب المزيد من المدخرات وزيادة السيولة، فهو إلى جانب انه يحتم زيادة سعر الفائدة على الاقراض وما يترتب على ذلك من حدوث زيادة كلفة الاموال بغرض الاستثمار لتراوح بين ١٤ و١٦ في المئة، وبالتالي انكماش الاستثمار وزيادة حالة الكساد وتفضيل المستثمرين للايداع في المصارف، مستفيدين من رفع سعر الفائدة على الودائع بدون مخاطر ناهيك عن زيادة حالات تعثر العملاء لسداد مديونيتهم، فإن هناك نقطة اخرى يجب أن تؤخذ في الحسبان وهي أن زيادة الودائع في المصارف لا تتوقف فقط على معيار سعر الفائدة وان كان يعتبر أحد هذه المعايير، ولكن هذه الزيادة تتاثر بدرجة أكبر بمعدل الادخار، اي ميل الافراد نحو ايداع أموالهم ومعدل الدخل، ناهيك عن ان ارتفاع [illegible] الفائدة على الايداعات له [illegible] على الاستثمار في البورصة [illegible] المستثمرون ايداع أموا[illegible] المصارف بعيداً عن مخاطر الا[illegible]ستثمار في البورصة.

وبعد [illegible] اسباب مشكلة السيولة في الاقتصاد المصري ربما كان هناك بعض الاجراءات للخروج من عنق الزجاجة نذكر منها:

١ - وجود سياسات تسويقية فعالة تتناسب مع اقتصاديات السوق يكون من شانها زيادة الصادرات المصرية وبالتالي زيادة حصيلة الصادرات مع الحد من الواردات، خصوصاً غير الضرورية منها بهدف تخفيف العبء على الميزان التجاري.

٢ - تهيئة المناخ أكثر فاكثر وتوفير الحوافز لجذب استثمارات أجنبية مباشرة خصوصاً تلك التي توجه لقطاعات انتاجية سواء صناعة او زراعة او لجذب تكنولوجيا جديدة وذلك لتعويض النقص في السيولة.

٣ - بهدف تخفيف العبء الملقي على الحكومة في تمويل المشاريع الضخمة، فإنه من المفضل تشجيع القطاع الخاص سواء المحلي أو العربي أو الاجنبي على زيادة مساهمته في المشاريع بنظام B.O.T (أي البناء ثم التشغيل ثم التسليم أو نقل الملكية).

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	عمر عبد الله كامل
الموضوع الفرعى :	ازمة السيولة	رقم العـــــدد :	١٣٦٦٢
المصـــــــدر :	الحياة	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٨/٧

٤ - ولزيادة السيولة في المصارف بعيداً عن رفع سعر الفائدة قد يكون عليها استحداث أوعية ادخارية جديدة تتناسب ومختلف فئات المودعين.

٥ - سرعة اصدار قانون الرهن العقاري بهدف تشجيع المصارف على تمويل المشاريع العقارية من دون خوف على أموالها وبشرط ألا تقل رؤوس أموال هذه الشركات عن ١٠٠ مليون جنيه.

٦ - تفعيل السياسة الضريبية وتحصيل المتأخرات التي بلغت ١٧ بليون جنيه وتوسيع القاعدة بهدف زيادة الحصيلة ومحاربة التهرب الضريبي ومراجعة سياسات الاعفاءات وربطها بانتاج قيمة مضافة حقيقية للاستثمارات الجديدة، مع خفض الحد الأقصى للضريبة على الدخل البالغ ٢٥ في المئة.

٧ - إعادة النظر في ربط الجنيه المصري بالدولار الاميركي والتفكير في آلية جديدة لسعر الصرف كأن يربط بسلة عملات أو السماح بتحريك سعر صرف الجنيه صعوداً وهبوطاً أمام الدولار في حدود خمسة إلى عشرة في المئة من قيمته الحالية، وليتناسب مع ما يعرف بسعر الظل وذلك لتشجيع الصادرات وجذباً للسياح ولتحويلات العاملين بالخارج.

٨ - اعادة النظر في نسبة تغطية الاعتمادات المصرفية في المصارف لتقتصر النسبة الحالية على السلع غير الضرورية حتى لا تتأثر خطوط الانتاج.

٩ - قد تكون ايضاً زيادة الانفاق الحكومي - من موارد حقيقية غير تضخمية - وسيلة لتحريك السوق وعلاج الركود.

* اقتصادي سعودي.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	عبد الرحمن عقل
الموضوع الفرعي :	ازمة السيولة	رقم العـــدد :	٤١٥١٨
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٨/٨

الناس والاقتصاد

أزمة سيولة أم أزمة ضمير؟

كثر الحديث فى الآونة الاخيرة عن ظاهرة التباطؤ فى النمو الاقتصادى أو ازمة الركود والذى كان من اهم مظاهره حدوث ركود فى بعض التعاملات والانشطة فى السوق. ويسمى رجل الاعمال مصطفى السلاب هذه الظاهرة فى رسالته إلينا انها ليست أزمة سيولة بل ازمة ضمير، سمح بها وجود بعض الثغرات فى القوانين، فكيف نتوقع أن تدور عجلة الاقتصاد وتعقد الصفقات وتنتقل السلع والمنتجات بيسر عن طريق أوراق تجارية مثل الشيك وهى "زى قلتها" لا تنفع صاحبها، فالمتعاملون فى السوق يطالبون بنظام يكفل لهم حقوقهم في حالة إرتداد الشيكات. ونجد فى الواقع أن المستفيد من الشيك يكون فى موقف ضعيف للغاية بالرغم من انه صاحب الحق، بل ويصل الأمر إلى حد ابتزاز صاحب الشيك وتهديده بانه إذا أراد أن يذهب للقضاء فليذهب للقضاء ليأخذ حقه بعد سنوات طويلة، وإذا قام صاحب الشيك بتسديد المبلغ بعد سنوات فى اى مرحلة من مراحل التقاضى فتنقضى الدعوى الجنائية عليه فى حين يخسر المستفيد من الشيك الوقت والجهد ومصاريف المحاماة وأرباح هذا المبلغ إذا تم استثماره طوال هذه الفترة.

ومن الواضح ان هناك عددا من الاسباب التى أدت إلى ضعف الاوراق التجارية (وعلى رأسها الشيك) وفى مقدمتها عدم وجود قانون قوى وحازم يحمى الشيك ولا يسمح بوجود ثغرة لاى من المتلاعبين واصحاب النفوس الضعيفة.

كذلك عدم وجود دوائر خاصة لفض المنازعات التجارية بالسرعة اللازمة، مما يؤدى إلى طول إجراءات التقاضى والتى تصل إلى سنوات. وهناك ايضا عدم فاعلية فى إدارة تنفيذ الاحكام فى تنفيذ الاحكام الصادرة فى قضايا الشيكات، وعدم وجود نظام مصرفى يسمح للبنوك بمعاقبة اصحاب النفوس الضعيفة.

ويقترح رجل الإعمال مصطفى السلاب عددا من الحلول أهمها ضرورة إنشاء دوائر متخصصة فى الدعاوى التجارية لفض النزاعات الناشئة عن المعاملات التجارية وذلك لاصباغ الفاعلية والقوة اللازمين للاوراق التجارية على أن تتمتع بصلاحيات المحاكم الجنائية والمدنية. ويتبع ذلك ضرورة أن يواكب تطبيق قانون الشيك تعديلا فى قانون الاجراءات الجنائية وذلك لتقليل زمن التقاضى. كذلك ضرورة تفعيل دور ادارة تنفيذ الاحكام وذلك بتنفيذ جميع الاحكام التى تصدر فى الدعاوى التجارية خاصة الشيكات سواء كانت أحكامها غيابية أو حضورية.

ولا بد أن يكون هناك تعاونا من الجهاز المصرفى تحت إشراف البنك المركزى وذلك بأن يقوم البنك بتصنيف عملائه على اساس الالتزام فى سداد قيمة الاوراق المالية فى مواعيدها المستحقة.

عبدالرحمن عقل

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	يحيى المصرى
الموضوع الفرعى :	ازمة السيولة	رقم العـــــدد :	١٦٥١
المصـــــــدر :	(مجلة)الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٨/٢٨

أزمة السيولة وهروب الأموال

يحيي المصرى
مستشار اقتصادى
مدير عام البنك المركزى المصرى سابقا

ركز الكثير من الكتاب ورجال الاقتصاد والنقد الاجنبى الذين تناولوا اخيرا أزمة السيولة والعوامل التى ادت اليها وطرق العلاج على الخلل فى السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية الذى تسبب فى ازمتى السيولة والكساد، وطالبوا بما يسمى «بحزمة انقاذ» وليس «حزمة طوارئ» لكى تنتهى الأزمة نهائيا، ولكن العلاج يسير بطيئا ويتعثر فى بعض الأحيان، ولايجدى فى أحيان أخرى.

وبالرغم من بداية هذه الازمة منذ اكثر من ثلاث سنوات، واستفحالها فى الشهور الاخيرة، والكم الكبير الذى كتب عنها، بالرغم من ذلك فإن احدا لم يتطرق إلى السبب الجوهرى الذى كان فى مقدمة الاسباب والذى نوقش على نطاق واسع فى ندوة نظمتها اكاديمية السادات للعلوم الادارية عن ازمتى السيولة والكساد فى الاقتصاد المصرى، حيث عددت الندوة اسباب الظاهرة، وركزت على ضخامة التحويلات الراسمالية إلى الخارج والتى لم تأخذ مكانها الصحيح فى مناقشة هذه الاسباب ، لانها تتم دون قيد او شرط ولاحتى ضوابط تحكمها، وذلك فى ضوء القانون الـ ٣٨ لسنة ١٩٩٤ الخاص بتنظيم التعامل بالنقد الاجنبى والذى الغى تقريبا عمليات الرقابة على النقد.

لقد ذكرت الندوة ان التدفقات الراسمالية إلى الخارج والتى اسهمت فى زيادة عجز ميزان المدفوعات فى تزايدت منذ يناير عام ١٩٩٧ ، وكانت السبب الرئيسى فى استنفاد السيولة من السوق، وهو مؤشر سيىء يوضح سحب جانب كبير من السيولة المحلية إلى الخارج، وقد طالب الجميع بوضع ضوابط لتنظيم تدفقات رءوس الأموال المصرية والاجنبية إلى الخارج، وهى الضوابط التى الغيت بموجب القانون المشار اليه.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	يحى المصرى
الموضوع الفرعى :	ازمة السيولة	رقم العـــدد :	١٦٥١
المصـــدر :	(مجلة)الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٨/٢٨

واكدت الندوة ضرورة التشخيص الدقيق والتكامل لتأثير الصدمات الخارجية خلال السنوات الماضية على الاقتصاد المصرى لتحديد سلبياتها وكيفية علاجها، وفى مقدمة ذلك الصدمات المرتبطة بالازمة الآسيوية - وقد كان البعض يرى عدم النظر إليها - وصدمات حرب الخليج وانخفاض اسعار البترول وتحرير التجارة الدولية واتفاقيات دورة اورجواى والتغيرات الحاكمة لتدفق الاستثمارات الدولية المباشرة وغير المباشرة.وبالرجوع إلى تقرير البنك المركزى المصرى عن عام ٩٨/ ١٩٩٩ يتضح أن صافى الاستثمارات الاجنبية فى مصر انخفض من ٢٧٢٤ مليون دولار امريكى فى عام ١٩٩٨/٩٧ إلى ٤٤١,٨ مليون دولار امريكى فى عام ١٩٩٩/١٩٩٨ وهو ماساهم فى زيادة العجز الكلى فى ميزان المدفوعات، والذى جاء اغلبه من الاستثمار المباشر فى مصر حيث انخفض من فائض قدره ١١٠٣,٩ مليون دولار امريكى عام ٩٧/ ١٩٩٨ إلى فائض قدره ٧١٠,٦ مليون دولار امريكى عام ٩٨/ ١٩٩٩ وذلك بالاضافة إلى العجز الواضح فى استثمارات محفظة الاوارق المالية فى الخارج والبالغ قدره ٤٣,١ مليون دولار امريكى، وكذلك عجز استثمارت محفظة الاوراق المالية فى مصر والبالغ قدره ١٧٣,٦ مليون دولار امريكى ، بالاضافة إلى عجز الاستثمارات الاخرى البالغ قدره ٤٤١,٨ مليون دولار امريكى وتعنى الارقام:

● زيادة العجز الراسمالى مع الخارج، خلال السنتين الاخيرتين والذى يرجع بصفة اساسية إلى عجز الاوراق المالية فى البورصة، وهو ما لم يشر إليه احد، وبالتالى لم يتطرق الحديث عن كيفية معالجته، علما بانه كان احد الاسباب الرئيسية فى أزمة دول جنوب شرق آسيا والتى لابد أن تكون قد اثرت على مصر بعد حدوثها فى منتصف عام ١٩٩٧.

● انخفاض الاستثمار المباشر الوارد إلى مصر بمقدار الثلث فى عام ١٩٩٩/٩٨ ، وهو الاستثمار الذى يرد بغرض انشاء مشروعات يتم تحديدها فى ضوء خطة التنمية الاقتصادية، وبالرغم من زيادة الحوافز المقدمة للاستثمار الاجنبى فى مصر، وهو مايوضح ان هناك خللا ما فى الحوافز الاستثمارية وفى السياسات الاقتصادية وفى الانظمة الادارية والهيكلية وزيادة فى البيروقراطية الادارية. .

● ظهرت هذه الارقام فى تقرير البنك المركزى المصرى وهو اصدق تقرير يمكن الرجوع إليه فى الحصول على الارقام الصحيحة عن ميزان المدفوعات والذى اوضح ان عجز الميزان الكلى ارتفع من ١٣٥ مليون دولار امريكى فى عام ٩٧/ ١٩٩٩ إلى ٢١١٦,٧ مليون دولار امريكى هام ٩٨/ ١٩٩٩، وهو ماورد ايضا فى التقرير الاقتصادى الصادر من الصندوق العربى للانماء الاقتصادى

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	عبد الرحمن عقل
الموضوع الفرعى :	ازمة السيولة	رقم العـــــدد :	٤١٥٥٩
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٩/١٨

الناس والاقتصاد

السيولة وسندات القطاع الخاص (١)

بعد اجازة سنوية عدت الى مكتبى لاجد مجموعة من الخطابات احدثها لايزال يتكلم عن المشاكل التى كنا نتكلم عنهامنذ شهر او شهرين واهمها موضوع السيولة، وفى اعتقادى ان مشكلة السيولة بدأت فى الحل بقيام الحكومة بتسديد ما عليها من ديون للقطاع الخاص على دفعات تدريجية مما يبشر بانهاء المشكلة، ولعلنا نتفق أن برنامج الاصلاح الاقتصادى الذى حقق نجاحا شهدت به المؤسسات الدولية كان لابدان يواجه بعض الاثارالسلبية، ورغم هذه الاثار السلبية ألا آن المؤشرات العامة للاقتصاد المصرى تدل على كفاءته وقدرته على مواصلة التقدم والنجاح.

والرأى الذى نقدمه اليوم جاء فى رسالة للدكتور عبد الواحد حسن رجل اعمال وخبير بالشئون الاقتصادية يناقش مسالة ضبط السيولة ويظهر فيه ان قيام القطاع الخاص باصدار سندات طويلة الاجل كان سببا فى ظهور المشكلة ووصفها بانها مؤسسات خاصة تعمل الى جانب وزارة المالية والبنك المركزى، واذا كان للرأى وجاهته، الا ان ذلك يجب الا يلغى فكرة قيام القطاع الخاص باصدار سندات طويلة الاجل، المهم ان تكون الرقابة على القطاع الخاص قوية، وان تكون الجدوى الاقتصادية لاصدار السندات هى صمام الامان لاستقبال وتشغيل الاموال التى صدرت سندات بشانها.

الرؤية تستحق العرض .. وتقول:

يتفق الكثيرون على ان حجم السيولة فى الاقتصاد (النقود واشباه النقود- او بمعنى اخر القوى الشرائية الكامنة فى المجتمع) تدار بادوات السياسة المالية والسياسة النقدية، والسياسة المالية هى ادوات وزارة المالية لضبط ايقاع النشاط الاقتصادى بالتحكم فى حجم وسائل الدفع المتاحة فى المجتمع عن طريق السياسة الضريبية، بمعنى هل تترك الاموال فى أيدى الوحدات الاقتصادية والافراد او تسحب تلك الاموال لتدخل خزائن الدولة ووسيلتها فى ذلك السياسة الضريبية واذونات الخزانة.

فاذا رأت السياسة المالية ان تقلص من حجم الاموال المتاحة زادت من معدل اسعار الضرائب، ونشطت فى جباية الضرائب واصدرت اذونات الخزانة والعكس ايضا صحيح، وعموما فانه من المفروض ان تتوافر لوزارة المالية المعلومات التى عن طريقها تضبط حجم الاموال فى المجتمع بما يخدم اغراض سياسة الدولة وذلك عن طريق التحكم فى كمية وسائل الدفع المتاحة.

كما ان السياسة النقدية والتى يطبقها البنك المركزى تدير ايضا كمية وسائل الدفع المتاحة عن طريق الجهاز المصرفى (السياسة الائتمانية) وادواتها فى ذلك سعرالفائدة ونسبة الاحتياطى الى جانب التعليمات التى تصدرها الى الجهاز المصرفى لتقييد او اطلاق الائتمان.

غدا نستكمل

عبدالرحمن عقل

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	عبد الرحمن عقل
الموضوع الفرعى :	ازمة السيولة	رقم العـــــدد :	٤١٥٦٠
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٩/١٩

الناس والاقتصاد

السيولة وسندات القطاع الخاص (٢)

نتابع رؤية الدكتور عبد الواحد حسن سليمان حول السيولة وسندات القطاع الخاص فتقول:

..كما ان السياسة النقدية والتى يطبقها البنك المركزى تدير ايضا كمية وسائل الدفع المتاحة عن طريق الجهاز المصرفى (السياسة الائتمانية) وادواتها فى ذلك سعرالفائدة ونسبة الاحتياطى الى جانب التعليمات التى تصدرها الى الجهاز المصرفى لتقييد او اطلاق الائتمان،ومن المفروض ان للبنك المركزى ادواته التى تمكنه من ضبط كمية الاموال اللازمة لتسيير عملية الاقتصاد..

وخلاصة القول ان وزارة المالية والبنك المركزى كانا هما المؤسستين الوحيدتين لضبط السيولة فى المجتمع وانهما يملكان الادوات والوسائل اللازمة لذلك بحيث يتناسب حجم السيولة مع السلع والخدمات المعروضة، ونجحنا فى ذلك لفترة طويلة عندما كانا وحدهما اللذان يديران السيولة فى المجتمع، فلنا ان نسال ماذا حدث خارج نطاق سيطرتهما وادى الى اختلال السيولة.

السبب هو دخول الافراد بادواتهم للعبث بحجم الاموال(السيولة) فى الاقتصاد اذ تم فى خلال السنوات الثلاث الماضية التصريح للافراد باصدار سندات طويلة الاجل تعدت خمسة مليارات من الجنيهات او تزيد بدون النظر الى متطلبات السياسة المالية او السياسة النقدية، وبالتالى اصبحت هناك سوق اخرى للائتمان تخرج عن سيطرة الجهاز المصرفى وقد لاتتمشى ايضا مع السياسة النقدية او المالية، والادهى من ذلك انه ابان ازمة السيولة الحالية مازال اصدار القطاع الخاص للسندات مستمرا ليعمق من المشكلة.

ولاشك ان سحب خمسة مليارات جنيه من حجم الاموال المتاحة للمجتمع وبفعل مضاعف الاستثمار العكسى يعنى انكماشا فى الاسواق بما حجمه ٢٥ مليار جنيه، اى ما يقرب ٢٠٪ من حجم الانتاج القومى، ويتناسب ذلك الرقم مع حجم السلع والخدمات الراكدة فى الاسواق.

لذا يبدو ان السبب الحقيقى لمشكلة انحسار الاموال فى الاقتصاد قد لايعود لمشكلة الاقتصاديات الاسيوية او اسعار البترول، ولكن يعود الى السماح باصدار هذا الكم من سندات القطاع الخاص طويلة الاجل.

وقد يكون من المناسب ان يتم التوقف عن اصدار سندات للقطاع الخاص طويلة الاجل، وفى الوقت نفسه يتم حصر الجهات التى اصدرت تلك السندات وتواريخ استحقاق تلك السندات (ونسبة لاباس بها قد اشترتها البنوك وجمدت اموالها فيها) وان يسمح للبنوك بالاقتراض من البنك المركزى بموجب تلك السندات وان يتم تسييل جانب منها، حيث فى النهاية ان تلك السندات لها الافضلية الاولى على اصول المقترضين.

ان ذلك بداية لضخ اموال حقيقية تزيد من قدرة البنوك على الاقراض وكذا قدرة الافراد على الاستهلاك لتعود للاقتصاد عافيته.

عبدالرحمن عقل

بينها «الموبايل» والتهريب والركود

ستة أسباب لأزمة السيولة

منذ اواخر العام الماضى وازمة السيولة تتنامى، وتتصاعد وتخيم بظلالها القاتمة على حركة السوق.. حتى شملت مختلف الانشطة الاقتصادية.

وبدلا من مواجهة الدولة للأزمة.. والاعتراف بها.. وطرح الحلول. اكتفت الحكومة بتجاهلها، والزعم بأنها مفتعلة، ولا تعدو مجرد ظاهرة عارضة.. وهو نفس ما فعلته الحكومة السابقة فى أزمة الدولار.

ويبدو من تصريحات وزراء المجموعة الاقتصادية، ان الرؤية مازالت غير واضحة للأزمة.. ولم تتجاوز نطاق التصريحات والأفكار العابرة.

وكرد فعل لانخفاض المعروض النقدى وتراجع القوى الشرائية، تصاعد منحنى الكساد، ونشط نظام حرق الاسعار (البيع بأقل من سعر التكلفة).

ويشير الواقع الى ان احتمالات انفراج الازمة غير واردة فى المدى القصير.. كنتيجة طبيعية لضبابية الصورة، والتباطؤ فى اتخاذ أى اجراءات عملية.. ولو على مستوى السياسة النقدية، للتخفيف من آثارها وتداعياتها السلبية السيئة.

باستعراض لغة الارقام عن المعروض النقدى، واشباه النقود طبقا للاحصاءات والبيانات المتاحة.. نجد انها تقدر عام ٩٩ بما يعادل ٢٣٤,٦ مليار جنيه، ويقترب عام ٢٠٠٠ من هذا الرقم.

يخص السيولة النقدية المتداولة (المعروض النقدى) بالسوق، وفى حيازة الافراد، وشركات قطاعي الأعمال العام والخاص، قيمته ٤٨,٨ مليار جنيه بنسبة ٢٠,٨٪ من اجمالي كمية الاموال المتاحة والمقدرة.

أشباه النقود

اما الجزء الباقى من هذه الاموال وقدره ١٨٥,٦ مليار جنيه، فتحتفظ به البنوك فى صورة اشباه نقود. وتتمثل فى الودائع والحسابات الآجلة غير الجارية بالعملة المحلية، والودائع الآجلة، والجارية بالعملات الاجنبية.

ويعزى عدم تداول المعروض النقدى بالكامل فى صورة سيولة، الى احتباس الحكومة وشركات القطاعين للجزء الاكبر من المعروض النقدى المتاح فى حيازتها، وعدم استخدامه فى الوفاء بالتزاماتها بين الشركات بعضها البعض او للبنوك، او بين الحكومة والشركات أو العكس، تارة فى عدم سداد المديونية المستحقة، وتارة اخرى بالمساومة على جدولة المديونية، او افتعال المنازعات القضائية.

وتنحصر ازمة السيولة الحالية فى ١٢ عاملا رئيسيا.. يكفى كل عامل منها على حدة فى خلق ازمة فى كمية المعروض من السيولة النقدية.

وفى مقدمة هذه العوامل، بطء سرعة دوران الاموال، نتيجة التباطؤ والمماطلة فى سداد المديونية المستحقة.. سواء من جانب الحكومة للقطاع الخاص، او للقطاع الخاص بينه وبين نفسه. وتتراوح قيمة المديونية المستحقة على الحكومة عن سنوات سابقة ما بين ١٧ و٢٥ مليار جنيه.

هذا الحجم الكبير من المديونية المحتبسة لدى الحكومة، ساهم بشكل كبير في خلق ازمة السيولة، وفى زيادة حالة الكساد بالسوق، فضلا عن تعرض الشركات الدائنة لخطر الإفلاس.

المخزون الراكد

وتضم قائمة الأسباب، ارتفاع حجم المخزون الراكد من السلع والبضائع دون تصريف. بسبب تراجع حركة الشراء لعدم توافر السيولة المشجعة على ذلك.

ويصل حجم المخزون السلعى الراكد حاليا الى ٨ مليارات جنيه تمثل قيمة سيولة نقدية مجمدة فى بضائع وسلع بالمخازن..

كما تشمل قائمة أسباب ازمة السيولة، المتأخرات الضريبية المستحقة للدولة، التى تقدر بنحو ١٥ مليار جنيه، الى جانب ظاهرة التهرب الضريبى. ويصل عدد المتهربين طبقا للاحصاءات سنويا الى مليونى متهرب.. تبلغ قيمة الحصيلة المطلوب تحصيلها ما قيمته ١٠ مليارات جنيه، فضلا عن ١٧ مليار جنيه قيمة غير المحصل من عمليات التهريب من الموانيء والمنافذ الجمركية.

وتتضمن القائمة فاتورة الدروس الخصوصية، والتليفون المحمول، تستقطع الدروس الخصوصية من ميزانية الاسر، المتمثلة فى السيولة المتوفرة لديهم، والمفترض توجيهها لتلبية احتياجات اخرى بما يقدر بحوالى ١١ مليار جنيه سنويا. بالاضافة الى ما تستقطعه فواتير الموبايل الظاهرة المستحدثة بما يعادل ٦,٦ مليار جنيه سنويا.

ويندرج السفه الاستيرادى بما يمثله من تسهيلات ائتمانية دون ضمانات كافية، واغراق ضمن مقدمة الاسباب الى جانب ازمة انهيار عملات دول جنوب شرق آسيا. وما تبع ذلك من انعكاسات على حركة التجارة مع هذه الدول.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	طلعت الطرابيشى
الموضوع الفرعي :	ازمة السيولة	رقم العـــــدد :	٨٦٥
المصـــــــدر :	الوفد	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٩/٢١

كما ان المشروعات القومية غير المخططة وغير المدروسة بشكل جيد، وفى مقدمتها توشكى، التهمت جزءا كبيرا من المعروض من السيولة النقدية وبصورة مفاجئة، دون اعداد او ترتيب للأولويات، او تدبير موارد اضافية كان لها ابلغ الاثر فى تسارع ازمة السيولة وتفاقم حدتها.

وهذا الى جانب انخفاض المتحصلات النقدية للدولة من عائد السياحة، باعتبارها صادرات سلعية غير منظورة، وكذلك عائدات قناة السويس، والبترول، وتحويلات المصريين العاملين بالخارج. الى جانب فقد جزء كبير من العملات الحرة بسبب عجز الميزان التجاري، وزيادة الفجوة بين الصادرات والواردات.

● ويطرح الدكتور صلاح الجندى استاذ الاقتصاد وعميد زراعة المنصورة، مجموعة من الاجراءات للتخفيف من الازمة أولها: مراجعة شاملة لعمليات الاستيراد فيما يتعلق بالسقوف الائتمانية الممنوحة، على ان يتم تمييز عمليات الاستيراد السلعي خاصة الواردات من السلع الوسيطة، باطلاق حدود التغطية الائتمانية، وتحديد نسبة للتسهيلات والاعتمادات المستندية لعمليات الاستيراد السلعي الترفيهية، او التي لها مثيل في الانتاج المحلي، وذلك من خلال اعمال دور الدولة فى الرقابة وتنفيذ السياسات والتخطيط التأشيري.

الريبو

ويطالب بقيام البنك المركزي بخطوات متدرجة نحو اعادة شراء اذون الخزانة، وهو ما يعرف بنظام «الريبو».. بما يسمح بضخ سيولة نقدية سريعة.

كما تتضمن وسائل العلاج، تخفيض نسبة الاحتياطى النقدى الملزمة للبنوك لصالح البنك المركزى، من ١٥ الى ١٣٪. بما يضمن للبنوك توافر نسبة ٣٪ على الاقل سنويا سيولة نقدية. خاصة ان نسبة الاحتياطى النقدى يتم ايداعها فى البنك المركزى بدون فوائد، الى جانب تهيئة المناخ الجاذب للاستثمار ورؤوس الأموال المصرية والعربية والاجنبية، بضمان عدم هروب الاموال للاستثمار بالخارج.. خاصة وان حجم الاموال المستثمرة للخارج لأفراد مصريين طبقا لتقرير التنمية فى العالم الصادر عن البنك الدولى، تقدر بحوالى ٨٥ مليار دولار.. تعادل حجم الانتاج المحلى الاجمالى، وتقدر بثلاثة امثال ديون مصر الخارجية.

ويضاف الى هذه الاجراءات اعادة النظر فى عمليات الاقتراض الخارجى، بما يضمن استكمال بعض المشروعات الحيوية، وفى حدود نسبة الفائدة البسيطة. ويتم التحرر من عمليات الاقتراض تدريجيا. كما ان وقف رصد الاموال، او الصرف التسهيلي على ما يسمى بالمشروعات القومية، واقتصار عملية الصرف مرحليا يساهم فى توفير المعروض من السيولة النقدية.

طلعت الطرابيشى

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	الجريدة
الموضوع الفرعى :	ازمة السيولة	رقم العـــــدد :	٢٩٤٧
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/١٠/١

رجال الأعمال طالبوا بالاعتماد على رأس المال الأجنبى فى تنفيذها

□ تحقيق ـ هدى سلامة:

أكد رجال الأعمال وخبراء الاقتصاد ان قيام الدولة بطرح مشروعاتها الحيوية وفقا لنظام BOT (حق الامتياز) سيساهم فى كسر حدة الركود وحل ازمة السيولة. واعتبروها خطوة لإقامة صرح، وكيان اقتصادى مصرى قوى، وايد البعض منهم قصر انشائها على الشركات الاجنبية وعدم اقحام رجال الاعمال المصريين فى مثل هذا النوع من المشروعات العملاقة، ورأى البعض ضرورة طرحها من خلال مناقصة عامة على أن يكون للمستثمر المصرى حرية الاختيار والدخول فيها. وفى التحقيق التالى تسرد «العالم اليوم» جميع الاراء والاتجاهات والتى ان اختلفت فى كيفية انشائها ولكنها اتفقت على ضرورة اقامتها بعيدا عن اموال الحكومة كمحاولة للخروج من ازمة الركود الحالية من خلال ضخها المليارات بالسوق المصرى.

عودة السيولة من باب مشروعات الـ «BOT»

محمد فرج عامر: مشروعاتها مجدية لأن الحكومة قد تعجز عن اقامتها

د.لويس بشارة: أرفض المزاعم التى تثار بشأن سيطرة الاجانب على المشروعات الحيوية تأخرنا كثيرا فى ادخال مثل هذه المشروعات لمصر

د. شريف محمد على: حسن علام أول شركة خاضت التجربة فى مجال العقارات واستصلاح الأراضى

بداية يرى الدكتور محسن الخضيرى الخبير الاقتصادى انها احد المداخل الاساسية لمعالجة جميع المشاكل الاقتصادية والتى تتضح من خلال المشروعات الناقصة والتى توقفت فى معظمها بعد أزمة السيولة الحالية، ومشاكل البطالة التى تفاقمت خلال السنوات الاخيرة فالضخ، والحقن النقدى المتوازن، والمتزامن ضرورى لانعاش الطلب الكلى العام، وكذلك الجزئى بما يؤدى لإقامة مشروعات مختلفة المجالات ومتنوعة الانشطة دون ان تتحمل الدولة مليما واحدا فهى بهذا الاسلوب تحصل على ايرادات، وموارد اضافية لم يكن مخططا لها من قبل.

أدوات جذب

ويؤكد الدكتور محسن الخضيرى ان إقامة المشروعات الكبرى وفقا لنظام BOT والتى تسمى عمليات امتياز مقابل حق الانتفاع هى عمليات لها طابعها الذكى الذى يقوم على تفعيل القدرة وزيادة المهارة، وتحقيق التنافسية وفى الوقت ذاته رفع القدرة الاستيعابية للاقتصاد بما يحقق ادوات جذب جديدة للمستثمرين العالميين.

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصرى — اسم كاتب المقال : — الجريدة
الموضوع الفرعي : ازمة السيولة — رقم العـــــدد : ٢٩٤٧
المصـــــدر : العالم اليوم — تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠/١٠/١

ويشير الخضيرى إلى أن انواع المشروعات التى تقام وفقا لنظام الامتياز مقابل حق الانتفاع تصل إلى اكثر من 48 نوعا فى جميع انحاء العالم حتى الان، وتستخدمها مختلف الانظمة مع خاصة تزايد تيارات العولمة، وازالة الحواجز الحدودية بين الدول ليحل محلها مشروعات رابطة تزيد من قوة الاتصال الكونى بين مختلف دول العالم، وترفع من قدرة شركاته التنافسية، ويؤكد الخضيرى ان هذا النوع من الانشطة يصلح بالدرجة الاولى لحل مشاكل، وازمات الدول النامية ويساعد على الاسراع بمعدلات النمو، والتنمية الاقتصادية فى هذه الدول خاصة فيما يتعلق بعمليات التراكم الراسمالى بها، ويضيف الدكتور محسن بأن الاقتصاد المصرى بحاجة إلى وجود خبراء متخصصين لديهم الخبرة والمهارة لإدارة مثل هذه المشروعات الكبرى والتى تقام وفقا لهذه الانظمة الحديثة، ويؤكد الخضيرى على صلاحية هذا النوع من الانظمة لإقامة العديد من المشروعات بما فيها المدارس، والجامعات والمستشفيات ويمكن ايضا ان تمتد إلى السجون.

مشروعات لاتصلح

ويؤكد الدكتور شريف محمد على الخبير الاقتصادى على ضرورة استخدام هذا النوع من الانظمة قصره على المشروعات التى يمكن من خلالها ان تسهم استثماراتها فى زيادة الناتج القومى ولكن ان لم تسهم فى زيادة الدخل القومى فلن تكون لها أهمية تذكر ويشير فى هذا الصدد إلى المشروعات التى تعتمد فى اقامتها على أموال، وخبرة اجنبية ومردود عائدها يستفاد به فى الخارج من خلال خروج اموالها وارباحها فهذا النوع من المشروعات يزيد من تفاقم ازمة السيولة ولايصلح للاقتصاد المصرى ويستطرد الدكتور شريف قائلا إن مشروعا مثل المحمول تستفيد منه الشركة الاجنبية من خلال استخدامها شبكتها، ومعداتها والتى تعتبر السوق المصرى بمثابة سوق استهلاكى كبير لانتاجها ومنتجها النهائى فأين هنا الاستفادة فالمشروعات ذات التكنولوجيا العالية لايحتاجها الاقتصاد المصرى بل هو يحتاج إلى حقن منشطة من خلال ضخ استثمارات بالسوق تحل ازمة العمالة والبطالة والسيولة ويحذر الدكتور شريف على من دخولها مجال الاستثمار العقارى فالعقارات تركيبة معينة يصعب من خلالها دوران رأس المال المنشط للسوق ويؤكد الخبير الاقتصادى ان مشكلة جنوب بشرق اسيا من اهم اسبابها القروض التى قدمت للافراد، وتم استثمارها فى المجال العقارى ويرى الدكتور شريف ضرورة تطبيق نظام BOT اثناء اقامة المطارات والطرق والكبارى ويشير الدكتور شريف إلى تطبيق التجربة بالفعل فى مجالات استصلاح الاراضى ومجال العقارات من خلال شركة حسن علام ولكن مازالت هناك مخاوف من امتدادها على الرغم من انها من اسهل الحلول لانقاذ الاقتصاد المصرى خاصة أن هذا النوع من المشروعات سبق تطبيقه فى دول متقدمة.

ويضيف المهندس محمود البرعى امين صندوق جمعية مستثمرى 6 اكتوبر أن نجاح هذا النوع من المشروعات يتوقف على الدخل، والخدمات المقدمة منه فمثلا شركة الكهرباء يحتاجها المجتمع بشدة ومن المشروعات التى تمتاز بهدوء اقتصادى ، واستثمارى عال كما توجد مشروعات خدمية اخرى يحتاجها قطاع عريض من الشعب ويعتمد عليها مثل مشروعات الصرف الصحى والمطارات وهى مشروعات لن تكلف الدولة أو تضيف عبئا على اعبائها.

الهاى تك مرفوضة

ويضيف المهندس محمود البرعى قائلا ان مشروعات الهاى تك فائقة التكنولوجيا غير ضرورية فمثلا مشروع القمر الصناعى مدة عمله تستغرق 5 سنوات وبعد ذلك يسقط فى البحر، ومشروع كالتليفون المحمول مقام مقابل حصول الشركة الاجنبية على نسبة 40٪ للتشغيل و60٪ للاستثمارات الخارجية 10٪ للمستثمر المصرى، 30٪ للاكتتاب العام وبذلك الوضع تخرج عملة صعبة للخارج بمالا يقل عن 60٪ استثمارات وارباحا فحصول المستثمر على 40٪ من الفواتير، 40٪ للتشغيل بالاضافة إلى انواع الموبايلات الموجودة فى مصر حوالى مليون ، ونصف مليون مشترك فهذا يعنى خروج مليارات من الدولارات للخارج ففى مثل هذه المشروعات العائد والدخل سيكون للأجنبى فى سبيل حصول المستثمر المصرى على نسبة ضئيلة ويؤكد محمود البرعى على احتياج البلاد لمشروعات ثابتة تدخل فى اطار البنية الاساسية وستؤول للدول وليست مجرد محطات هوائية. فالمشروعات عالية التكنولوجيا تكسب سريعا، وتتطور سريعا لكن مشروعات كالصرف الصحى، والكبارى المقامة ستفيد المجتمع وتخدمه وتؤول ملكيتها للدولة بعد 20 أو 30 عاما ويؤكد على ضرورة ان تكون المشروعات والعمل بدون الحصول على مقابل طوال فترة الامتياز ولكن أمامه الحصول على براءة الاختراع فيتنازل عن حقوق الملكية الفكرية وهذا مقابل دخوله مصر وحصوله على ربحية، ومكسب سريع لان مصر بها سوق استهلاكى كبير وسوف يستوعب منتجاته وهذا ما فعلته الصين.

لامخاوف على الاقتصاد

ويؤكد المهندس صالح غيث امين جمعية مستثمرى اكتوبر على احتياج البلد لمثل هذا النوع من المشروعات فهى ستجلب شيئين لهما اهمية أولهما المشروع نفسه وخدماته فى البلد بالاضافة إلى توظيف وتدريب عدد كبير من العاملين المصريين اذن ستحل مشكلة البطالة والثانى هى التمويل الخارجى الذى سيقوم بدوره بضخ اموال واستثمارات فى السوق المصرى من خلال قطاعات عديدة يحتاجها المشروع لتنفيذه وإقامته كقطاع الكهرباء، والمقاولات وبالتالى ستسهم فى حل ازمة السيولة، ويؤكد المهندس صالح غيث ان اغلب المشروعات المطروحة حاليا تحمل الصفة المدنية كمشروعات كهرباء، وطرق واستصلاح اراض فهى ليست مشروعات تحمل صفة السرية كالمشروعات الامنية والعسكرية مادامت الدولة قد حددت مشروعاتها فلا خوف على اقتصادنا من ذلك بل بالعكس ستفيد البلد.

ويشير المهندس صالح غيث إلى ضرورة ان تطرح المشروعات فى الداخل، ويتقدم إليها المستثمر الاجنبى والمصرى على السواء والمكاتب الاستثمارية تحدد الشركة الاصلح لإقامة المشروع على أسس واعتبارات مالية، ويستطرد امين جمعية مستثمرى اكتوبر قائلا إن معظم المشروعات التى تطرح وفقا لنظامBOT تتم وفقا لاتفاقيات خاصة بين الجانب المصرى والاجنبى اى دخول الجانب المصرى شريكا فى التمويل، وتنفيذ المشروع وإقامته سواء كان هذا الجانب حكوميا أم قطاعا خاصا فغالبا مشروعات BOT مشروعات عملاقة واحتياج الدولة للتمويل الاجنبى هناك ضرورى اكثر من مجرد تقديم معونة فنية لانشاء تلك المشروعات على استثماراتها والاموال التى سيقوم بضخها بالسوق المصرى.

التطبيق خير وسيلة

ويقول محمد كمبال مدير إدارة العلاقات العامة لمجموعة شركات كيا موتورز ان طرح مثل هذا النوع من المشروعات بدون شك سوف يسهم فى حل ازمة السيولة ولكن فى جزء منها وهى ناجحة وفقا للدراسات والمؤشرات الاقتصادية ولكن المشكلة الحقيقية تظهر عند التطبيق ويبقى السؤال المطروح : هل سيكون التطبيق العملى مطابقا للنظرى وستنشأ المشاكل التى تحول دون اتمام المشروع وتحاول الحكومة حلها فنحن لانستطيع التكهن بأى شىء الا عند التطبيق العملى فهو خير وسيلة لاتخاذ القرار ويؤكد محمد كمبال على ضرورة تدارك ومعرفة اننا دولة فى مجتمع نام ولسنا دولة متقدمة أى معرضين للفشل والنجاح عكس الدول المتقدمة فيجب أن نكون حذرين فى التطبيق فالاقتصاد المصرى مازال فى منحنى تصاعدى وفى أول طرق النجاح لذلك فإن التطبيق خير وسيلة لبيان القرار سواء كان ناجحا أم فاشلاً، ويرى محمد كمبال ضرورة طرح المشروع على المستثمر الاجنبى بالخارج، وجزء لرجال الأعمال المصريين حتى نضمن خروج ودخول وانسيابية حركة السيولة فى البلد، ويؤكد على أن مساهمة المستثمر الأجنبى ستشجع المستثمر المصرى على الدخول فى هذه المشروعات العملاقة فهو يتخوف من إقامتها بمفرده حتى لو كانت معه السيولة والقدرة على اقامتها خوفاً من أوضاع السوق كما ظلت إقامة وإدارة هذه المشروعات مقصورة على الدولة وفقاً للنظام الاشتراكى فالاقتصاد الحر وتطبيق النظريات الرأس مالية الحديثة أى ترك المشروعات والأموال تسير وفقا لآليات السوق الحر المتمثلة فى العرض والطلب شىء جديد على رجال الأعمال المصريين وكما نعلم جميعا رأس المال جبان بطبيعته. فالتمويل الخارجى ضرورى بجانب التمويل الداخلى لتشجيعه.

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصرى
اسم كاتب المقال : الجريدة
الموضوع الفرعي : ازمة السيولة
رقم العـــــدد : ٢٩٤٧
المصـــــدر : العالم اليوم
تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠/١٠/١

العوامل المحيطة

ويضيف الدكتور لويس بشارة الكيميائى الشهير قائلاً: مثل هذا النوع من المشروعات هى الحل الوحيد لاوضاع الاقتصاد المصرى الذى يتأثر بالعوامل المحيطة به سواء كانت داخلية أم خارجية فهذا الأسلوب قد حقق نجاحاً فى معظم دول العالم فدولة متشابهة معنا اقتصادياً، ومادياً كتركيا اعتمدت عليه فى إقامة مشروعاتها فمطار اسطمبول الجديد يعمل وفقاً لهذا النظام وأصبح من أهم المطارات الحديثة فى العالم وأكبرها فهو يحتوى على 76 بوابة يمكن من خلالها دخول وخروج الطائرات بكل حرية، وحركة وبعد ذلك ستقوم الشركة التى عهد إليها بإقامة المشروع بتسليمه للحكومة التركية بعد 5 سنوات أى بعد أن تكون قد حصلت على حق انتفاعه والحصول على ثمن إقامته وأيضاً أرباحه ويؤكد الدكتور لويس بشارة على نجاح مثل هذه المشروعات بمصر نظراً للظروف الاقتصادية المتشابهة فى كل بلدان العالم النامى فما ينجح فى جنوب شرق آسيا ينجح فى البلاد العربية وفي مصر، ويشير لويس بشارة إلى ضرورة إسهام هذه المشروعات فى إقامة مشروعات حيوية كالطرق السريعة الدولية فنستطيع من خلالها إقامة طرق من البحر المتوسط لاسوان وحتى السودان وبالتالى تنشأ من خلالها مدن كثيرة تزيد من العمران لهذه المناطق وحل مشكلة الكثافة السكانية المتركزة فى محافظة القاهرة ففى الوقت الحالى مطلوب إقامة وإنشاء موانىء ومدن كثيرة ويرى الدكتور لويس بشارة أن هذا النوع من المشروعات لن يمس سيادة الدولة على مشروعاتها الحيوية للأسباب الآتية: ان السيطرة الفعلية ستتواجد من خلال عقود الامتياز التى تعطيها الحق فى ملكيتها بعد انتهاء فترة الامتياز التى ينص عليها العقد ومن ثم تؤول ملكيتها إليها، ويستطرد لويس بشارة قائلاً: فمثلاً مشروع كالمطار حيوى ومهم للدولة ولكن بداخل المطار تستطيع الدولة أن تفرض سيادتها عليه فتنتشر به الشرطة المصرية بجميع تخصصاتها وفضلاً عن استطاعة الدولة تأجير معدات داخل المطار وشركات ومكاتب طيران وفرض رسم دخول وخروج فهى تصرفات من صميم السيادة، ولكن الكيميائى الشهير لويس بشارة يرفض اشراك رجال الأعمال المصريين واقحامهم فى مثل هذه المشروعات الكبرى ويجب الا نحملهم أكبر من طاقتهم خاصة فى الوقت الحالى، ومع وجود أزمات اقتصادية تمر بها الدولة الآن وحتى يستطيعوا الدخول ماليا فى هذه المشروعات والصمود سيقومون بطلب قروض مرة أخرى من البنوك لاكمال مشروعهم كما تعودوا دائماً وتزيد الديون عليهم، ومن ثم لايستطيعون السداد فبتصورى أن مجىء هذه الأموال الضخمة من الخارج أفضل وهذا مايحمله فى طياته مثل هذا النوع من المشروعات.

ويرفض الدكتور لويس بشارة المزاعم التى تثار بشأن سيطرة الاجانب على المشروعات الحيوية من خلال هذا النوع من الانظمة ويؤكد لويس بشارة أن هذه المخاوف كان لها وقتها وفترتها وأسبابها تاريخية فى فترة الخمسينيات والستينيات ولكن الدولةالعريقة، والتي بها حكومة ديمقراطية ولها جيش ومحاكم وتحكيم بشأن الخلافات التى قد تنشأ فضلاً عن إدارة جيدة لن تتخوف من إقامة هذه المشروعات ويستطرد د. بشارة قائلا: ان هذه المشروعات يتم طرحها وفقاً لمقاييس، ومناقصات عالمية يتم على أساسها تحديد حجم المشروع وأين ستتم إقامته فهذه الشركات الهم الأكبر لها هو الحصول على الربحية ونجاح المشروع من خلال قوانين إقتصادية ناجحة ووجود سوق استهلاكى جيد فمشروع BOT قد يطرح عليه إقامة مشروع فى مصر وأخر مماثل له في دولة أخرى فهم يبحثون عن مدى المكاسب والربحية التى ستعود عليهم خلال فترة قصيرة بالتالى لن يتم إلا فى البلد الذى سيحقق أعلى ربحية وأقل خسائر لاصحاب المشروع فمبدأ المنافسة والافضلية الربحية أصبح ينفذ وفقاً للنظريات الحديثة.

مجدية ومفيدة

ويضيف الدكتور محمد فرج عامر رئيس جمعية مستثمرى برج العرب أن إقامة هذه المشروعات ضرورى فى مصر فهى مجدية، ومفيدة للاقتصاد المصرى لأنها ستقوم بإقامة مشروعات قد تعجز الحكومة عن إقامتها مادياً وفنيا تأخرنا فى إقامتها. ويرى الدكتور فرج عامر أننا قد تأخرنا كثيرا فى إقامتها فالعديد من الدول سواء النامية أو المتقدمة سبقتنا بمراحل فى إقامتها ومن ثم فمن خلالها كان سيصبح عندنا شبكة طرق سريعة وقوية وصوامع كثيرة وشبكة مترو عالية التكنولوجيا ويؤكد الدكتور فرج عامر أن الدول تلجأ لهذا النوع من المشروعات عندما تكون الاحتياجات، والامال أكبر من قدراتنا فدولة مثل مصر هناك أولوية لميزانيتها التى من خلالها يتم الصرف على التعليم والصحة وخدمات أخرى يحتاجها الشعب لذلك فهناك مشروعات حيوية يحتاجها الشعب ولكن قد تعجز عن إنشائها ويشير إلى اعتماد دول كثيرة متشابهة مع ظروفنا الاقتصادية فى إنشاء مشروعاتها وفقاً لنظام BOT كدول سنغافوره وماليزيا وتايلاند، ويرى رئيس جمعية مستثمرى برج العرب أن سيطرة الكيانات والشركات الكبرى قادمة بلا محالة فالشركات الصغرى ستجد نفسها فى منأى من منافسة مثل هذا النوع من المشروعات التى تقيمها الدول الكبرى ويشير رئيس الجمعية إلى رغبة المستهلك الأكيدة فى الحصول على خدمة سلع على مستوى عال من الجودة بصرف النظر عن مقدمها فهذه الشركات تبدأ طرح مشروعاتها فى صورة أسهم أى هناك ملايين من الاشخاص يعملون على انعاش المشروعات وبالتالى إنعاش الأسواق.

ويؤكد الدكتور فرج عامر على أن هذا النوع من المشروعات سيسهم فى خروج مصر من الركود فهناك مبان ستقام وخدمات للمشروع وعمالة ستوظف والناتج سيعود علينا فالمشروع يتم طرحه من خلال مناقصة عالمية وسيتحدد ارساء العطاء على مدى نجاح الشركة المتقدمة للمناقصة فى تقديم خدمة جيدة بسعر اقل وبرأيه أن المجال سيكون مفتوحاً لكل الشركات سواء عالمية أو عربية أو مصرية ويستطرد الدكتور فرج عامر قائلاً: إن هذا فكر عالمى متقدم وتأخرنا فى تطبيقه لسنوات عديدة ويشير الدكتور عامر إلى ضرورة لتبديد المخاوف التى قد تنشأ من محاولة هذه الشركات السيطرة ورفع الاسعار ويرى أنها ستوجد نوعاً من التوازن بالسوق فيكون هناك منافسة على العميل ومحاولة ارضائه من قبل هذه الشركات ومن ثم فطرح هذه المشروعات من خلال مناقصات سيضمن لنا الحصول على خدمة وصيانة أمن.

ويؤيد محمد المنوفى رئيس مجلس إدارة الكتروستار للأجهزة الكهربائية إقامة المشروعات المصرية الحيوية وفقاً لنظام BOT فهى انسب شىء للاقتصاد المصرى فمعطيات المشروع تتبلور فى فكر محدد من خلال تفكير هذه الشركات فى استثمار أموالها بدلاً من وضعها فى البنوك وأخذ أرباح من المشروع بالإضافة إلى حصولها على ثمنه مضاعفاً من خلال تقديمها الخدمة والسلع فى السوق المصرى الواسع وبعد أن يكونوا قد جمعوا رأس مالهم يتركون المشروع لاصحابه وتكون الدولة لم تستفد من خلال مشروعات ضخمة كمشروعات الربط الكهربائى والمطارات والمرافق وإنشاء الطرق السريعة ويشير محمد المنوفى إلى استفادة بعض الشركات المصرية من المشروع أثناء تنفيذه كشركات المقاولات التى تتولى أعمال البناء، وحفر الأراضى وتشطيب المبانى وكل ذلك سيوجد سيولة ويشير إلى بعض مشروعات BOT والتى يتم طرحها من خلال مناقصة محلية لشركة مصرية لتنفيذها لحساب الشركة الاجنبية، وما يقام بايد مصرية فمثلاً لو كانت قيمة المشروع 200 مليون دولار تستطيع الشركة المصرية أن تحصل على نصيبها من كعكة المشروع من خلال توليها تنفيذ المشروع من حفر وكهرباء وصرف صحى وسيراميك ويرى رئيس مجلس إدارة الكترستار أن هذا النوع من المشروعات قد تأخر علينا كثيراً نظراً لسيطرة الفكر الاقتصادى علينا لفترة طويلة.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	الجريدة
الموضوع الفرعي :	ازمة السيولة	رقم العـــــدد :	٢٩٤٧
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/١٠/١

محمود البرعي

: نجاح هذا النوع من المشروعات يتوقف على الخدمات التي يقدمها

محمد كمال:

طرح المشروعات على المستثمر الأجنبي والمصري لضمان انسياب حركة السيولة

صالح غيث : أغلب المشروعات المطروحة حاليا تحمل الصفة المدنية ويجب الإعلان عنها

ويشترط الدكتور احمد محروس عضو الشعبة العامة للمستثمرين لإقامة مثل هذا النوع من المشروعات ان تعتمد بالدرجة الأولى على التمويل الخارجي والفكرة فى ذلك هى عدم تحميل الخزانة المصرية اى أعباء مالية إضافية فهى بدون شك مثل أى مشروع له اشتراطاته والقدرة المالية والتكلفة الضخمة لإقامته ويؤكد الدكتور أحمد محروس أن ضخ أموال فى البلد من خلال هذه الاستثمارات سيسهم بدون شك في حل أزمة الركود، والبطالة فى آن واحد. ويقول عضو شعبة المستثمرين أن هذا النوع من المشروعات مطلوب فى ظل سيطرة القطاع الخاص خلال المرحلة القادمة على جميع المشاريع التى ستقام فيما بعد بما فيها الخدمات الحكومية فهذا دورة فى ظل نظرية السوق المفتوح ويرى الدكتور أحمد ضرورة الالتزام بأن بكون التمويل للمشروع كلة من الخارج ولكن لو كان من الداخل فلن يجد فى حل المشاكل الاقتصادية لأن مشاكل رجال الأعمال المصريين والحكومة تصب كلها في وعاء واحد فلو قام بها القطاع الخاص لن يحقق الهدف المرجو منه وهو ضخ أموال إضافية في السوق المصرى ولكن يعود الدكتور أحمد ويضيف قائلاً: أن هذا النوع من المشروعات لن يطرح بقوة لأننا مازلنا فى المراحل الأولى من الخصخصة فمازالت توابع الفكر الاشتراكى مستمرة فى البلد فالفكر الاقتصادى الحر لم نستطع حتى الان استيعابه على جميع المستويات وبالتالى نحن فى مرحلة من مراحل استيعاب الفكر الاقتصادى الحر ومازال أمامنا الكثير لاستيعابه ومثال على ذلك اصرار الحكومة على التمسك بسعر صرف ثابت حتى الآن فالكل خائف من تحريك سعر الدولار وهذه المخاوف التى أدت إلى تراجع الصادرات ويرفض الدكتور أحمد تدخلات الحكومة فى سياسة الاقتصاد ورفضها حتى الآن التحول النهائى للاقتصاد الحر.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	نبيل سيف
الموضوع الفرعى :	ازمة السيولة	رقم العـــــدد :	٢٩٦٨
المصـــــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/١٠/٢٥

إطلاق حرية البنوك فى تقييم خطابات الضمان

فائقة الرفاعى: 5 إجراءات اقتصادية لمواجهة أزمة السيولة

□ كتب - نبيل سيف:

أكدت د. فائقة الرفاعى وكيل محافظ البنك المركزى سابقا ان الاختلال فى ميزان المدفوعات يعود الى ادارة سوق الصرف الاجنبى وما ادت اليه من توقعات سلبية وتدفقات رأسمالية الى الخارج من جهة ومزاحمة الحكومة للقطاع الخاص فى الحصول على الائتمان من البنوك. واوصت فى دراستها «السيولة فى مصر الاسباب والحلول» التى صدرت عن المركز المصرى للدراسات الاقتصادية باتخاذ 5 اجراءات اقتصادية لمواجهة ازمة السيولة والاختلال فى ميزان المدفوعات وفى مقدمتها اعادة النظر فى اهداف السياسة النقدية المتمثلة بشكل ضمنى فى معدل التضخم وسعر الصرف وكذلك إعادة النظر فى نسبة 100٪ الغطاء النقدى لخطابات الاعتماد وتركه لتقييم البنوك.

ونوهت الدراسة الى ان السيولة المحلية ارتفعت كرقم مطلق خلال الفترة من مارس 1996 الى ديسمبر 1999 ونمت بمعدل موجب خلال الفترة باكملها الا ان الاقتصاد المصرى شهد هبوطا حادا فى معدلات النمو فى السيولة خلال الفترة من سبتمبر 97 - مارس 1998 ورغم تعويض هذا الهبوط جزئيا الا ان معدلات النمو فى السيولة اخذت اتجاها نزوليا بعد ذلك.

اشارت الدراسة الى ان البنوك المصرية تعتمد على هذه المواد اساسا كمصدر اساسى لتمويل منح الائتمان لذلك فحالة ازمة السيولة فى البنوك تتركز مظاهرها فى عدد من العناصر:= انخفاض فائض السيولة للبنوك مع البنك المركزى وتحوله الى السالب.

= النمو فى الطلب على الائتمان بصورة تفوق التوسع فى الودائع.

= انخفاض استثمارات البنوك فى الاوراق المالية الحكومية حيث بلغت 73 مليار جنيه عام 1997 مقابل 64,8 مليار جنيه عام 1999,= انخفاض التوسع فى المركز المالى الاجمالى للبنوك حيث زاد بمقدار 40,9 مليار جنيه بمعدل 15,7٪ فى عام 1997/96، بينما بلغ 22,1 مليار جنيه بمعدل 6,7٪ فقط عام 1999, = زيادة اقتراض البنوك من الخارج حيث بلغ 10,9 مليار جنيه فى يونيو 1997 وارتفع الى 17,0 مليار جنيه فى يونيه 1998 وبرغم انخفاضه الى 15,4 مليار جنيه فى ديسمبر 1999، الا انه لم يرجع الى مستواه قبل الازمة فى يونيو 1997.

= النقص الملحوظ فى الاصول الاجنبية للبنوك حيث انكمشت من 37,8 مليار جنيه فى يونيو 1997 الى 25,9 مليار جنيه فى فبراير عام 2000.

نقص السيولة والمنتجون

اشارت الدراسة الى ان قطاع الاعمال واجه ايضا نقصا فى السيولة فمن جملة الاستثمارات المنفذة ارتفع نصيب القطاع الخاص من 51,5٪ عام 1997 الى 68,6٪ فى عام 98/1999 وفى المقابل بلغ تمويل قطاع الاعمال الخاص من البنوك الى استثماراته من 70٪ عام 1997 الى 99,5٪ عام 1999 حيث يلاحظ أنه فى العام الحالى 2000 وصل اجمالى الاستثمارات المخططة 80 مليار جنيه، ينفذ القطاع الخاص ما قيمته 56 مليار جنيه للسنة فاذا ما قورن ذلك بالقروض المقدمة لهذا القطاع خلال النصف الاول من العام 1999 نجد ان نسبة التمويل للقطاع الخاص قد انخفضت لنحو نسبة 32٪ من استثماراته اى لنصف ما كانت عليه فى المتوسط خلال الاعوام الثلاثة السابقة.

واشارت الدراسة الى ان الاقتصاد المصرى خلال النصف الاول من العام المالى 1998/97 سجل مؤشرات متعاقبة تمثلت فى الازمة الاسيوية التى بدأت فى اغسطس 1997 واحداث الاقصر فى نوفمبر 1997 ثم تدهور اسعار البترول ومنتجاته نهاية 1997, كان نتيجة ذلك ان انخفض المعروض من النقد الاجنبى نسبة الى الطلب عليه وبدأ ميزان المدفوعات يحقق عجزا كليا.

واشارت الدراسة الى ان البنك المركزى واجه النقص من النقد الاجنبى متاخرا عدة شهور خوفا من استخدام الاحتياطات الدولية ثم قام باستخدامها بصورة اقل مما كان مطلوبا فى البداية. وكان من نتيجة هذا التدخل فى سوق الصرف ان تقلصت السيولة بالعملة المحلية فى المقابل وهو ما ادى الى نقص كبير تحول الى ازمة فى السيولة باشكالها المختلفة. كما رصدت الدراسة ان مدة عطاءات عمليات اعادة شراء اذون الخزانة «60 مليار جنيه» عام 98/1999 مقابل 20 مليار جنيه خلال 97/1998 كانت قصيرة للغاية حيث لم تزد على 9 أيام وكان بعضها لمدة يومين او ثلاثة وهى بذلك رغم كبر حجمها لم تواكب طبيعة نقص السيولة من تطور منح الائتمان الاطول اجلا لقطاعات الاعمال وفى نفس الوقت ظل كل من نسبة الاحتياطى القانونى والبالغة 15٪ على الودائع بالعملة المحلية ونسبة الـ 10٪ المطلوبة على الودائع بالعملة الاجنبية وكذلك بقى العائد الحقيقى على الجنيه المصرى مرتفعا عن مثيله على الدولار الامريكى مرتفعا بفارق واضح وهو الامر الذى حد من عملية الدولرة فيما قبل الازمة.

التوصيات

اوضحت الدراسة ان الاختلال فى ميزان المدفوعات بسبب ادارة سوق الصرف الاجنبى وما ادت اليه من توقعات سلبية وتدفقات راسمالية الى الخارج من جهة ومزاحمة الحكومة والهيئات الاقتصادية للقطاع الخاص فى الحصول على الائتمان من البنوك ومن ذلك توصى الدراسة:= إعادة النظر فى اهداف السياسة النقدية المتمثلة بشكل ضمنى فى معدل التضخم وسعر الصرف.

= اعادة النظر فى الغطاء النقدى «100٪» لخطابات الاعتمادوتركه لتقييم البنوك، كذلك اعادة النظر فى سياسات سعر الخصم ونسبة الاحتياطى القانونى.

= وضع استراتيجية واضحة ومعلنة تحدد الاولويات فيما يتعلق بتنفيذ المشروعات الكبرى.

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال : ايهاب عبد الحميد
الموضوع الفرعى : ازمة السيولة	رقم العدد : ٢٩٧٩
المصدر : العالم اليوم	تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/١١/٧

فى ندوة جمعية الاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع

رئيس الوزراء الأسبق

د. على لطفى يحدد:

مشكلة الركود ونقص السيولة كانت محور الندوة الأولى للموسم الثقافى للجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع والتى اقيمت الاسبوع الماضى وكان المتحدث الرئيسى بها الدكتور على لطفى رئيس الوزراء الاسبق وشارك فى المناقشات د. حازم الببلاوى السكرتير العام المساعد لبرنامج الأمم المتحدة للمنطقة العربية وغرب آسيا ورئيس بنك الصادرات السابق والمفكر الاقتصادى والدكتور السيد عبد المولى استاذ المالية العامة بجامعة القاهرة والدكتور صلاح زين والدكتور فوزى حليم وعدد آخر من خبراء الاقتصاد والمهتمين بالاسواق والبيزنس.

10 مظاهر لنقص السيولة و12 سببا للركود

و10 وسائل لعلاج المشكلة

قام بتغطية الندوة: إيهاب عبد الحميد

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصرى
اسم كاتب المقال : ايهاب عبد الحميد
الموضوع الفرعي : ازمة السيولة
رقم العــــدد : ٢٩٧٩
المصــــدر : العالم اليوم
تاريخ الصــدور : ٢٠٠٠/١١/٧

د. السيد عبد المولى:

الركود موجود منذ منتصف الثمانينات فلماذا لم يشتك أحد من نقص السيولة ؟

د. صلاح زين:

لماذا لاتوجد معاهد للتنبؤ بالركود وأزمات السيولة ؟

العالم اليوم رصدت ما دار في الندوة:

في البداية اشار د. على لطفى الى ان الركود ظاهرة تتعلق باقتصاديات الدول الرأسمالية والدول التى تطبق نظام الاقتصاد الحر بمعنى أى دولة تتبع الاقتصاد الحر فلابد ان يمر اقتصادها بفترات من الرواج والكساد والمهم هو التعرف على فترة الركود أو الكساد ومحاولة تقليل هذه الفترة الزمنية وتقليل حدتها لننتقل الى مرحلة الرواج فهى اذن ظاهرة موجودة فى اقتصاديات جميع الدول التى تتبع نظام الاقتصاد الحر.

أكد رئيس الوزراء الاسبق تنبه الحكومة الى ازمة الكساد حيث لم تنكر الحكومة أية ارقام او حاولت اخفاءها وانما اعترفت بوجودها والاعتراف بالمشكلة هى بداية حلها وقد بدأت الحكومة بالفعل اتخاذ خطوات جادة لحل المشكلة فى العام الاخير وقد بدأت الامور فى الاتجاه للتحسن.

مظاهر الركود

وتناول د. على لطفى مظاهر الركود فى الاقتصاد المصرى حيث جمع تلك المظاهر فى عشر نقاط هى:

1- تراكم المخزون السلعى حيث ان المعروض سواء كان انتاجا محليا اواستيرادا لايوجد طلب فعال عليه الامر الذى ادى الى هذا التراكم فى المخزون السلعى.

2- شيوع ظاهرة حرق الاسعار وهى ظاهرة جديدة على الاقتصاد المصرى ولم نشعر بها أو نراها الا فى السنوات الاخيرة وهى احد مظاهر نقص السيولة حيث توجد علاقة بين الركود ونقص السيولة.

وقضية حرق الاسعار وخاصة فى السلع الهندسية وبيعها بسعر التكلفة أو اقل تأتى بسبب احتياج المواطن الى السيولة.

3- انخفاض معدل دوران النقود فالارقام التى ينشرها البنك المركزى تؤكد ان المشكلة ليست فى حجم النقود بقدر ما هى فى معدل سرعة الدوران فليس سبب مشكلة نقص السيولة فى المعروض النقدى ولكن سببها انخفاض معدل دوران النقود فالتاجر يعبر عن ذلك بان البضائع لاتباع الا مرة واحدة فى العام وكانت قبل ذلك تباع عدة مرات على مدار العام.

4- عجز بعض البنوك عن الوفاء بنسب السيولة التى يقتضيها البنك المركزى حيث ان البنك المركزى يحدد نسب سيولة على كل بنك ان يحتفظ بها سواء بالعملات الوطنية أو غيرها والكثير من البنوك لم تستطع ذلك. وطلبت استثناءات من البنك المركزى لظروف السيولة لديها.

5- تأخر برنامج الخصخصة وكان آخرها تاجيلا للمرة الثانية بيع 20٪ من شركة الاتصالات وبسبب ضخامة هذه الشركة فان الحكومة تتحسس قبل عملية البيع وتحاول أن تتأكد ان ما سوف يطرح سيغطى عدة مرات والا تكون قد فشلت وبالتالى فتاجيل خصخصة بعض شركات القطاع العام مظهر اخر على السيولة.

6- تزايد فترات الاوكازيونات وتخفيضات الاسعار ومهرجانات التسوق وكان آخرها مهرجان العودة الى المدارس وهذه الاشياء مطلوبة ولكن تعددها وكثرتها تدل على ان حركة البيع ضعيفة.

7- ارتفاع معدل وسعر الاقتراض بين البنوك حيث تصل الفائدة بين البنوك الى 15٪ وتعود وتعطيها للافراد بسعر فائدة 11٪ وذلك احد مظاهر نقص السيولة.

8- اختلال الهياكل التمويلية فى الوحدات الانتاجية فالممول لايستطيع ضخا فى رأس المال فيقوم بالاقتراض.

9- اضطراب سوق الائتمان فى مصر فى الفترة الاخيرة وهناك تأخر فى سداد القروض وبعض البنوك اغدقت على البعض مبالغ بمئات الملايين وهروب بعض رجال الاعمال الى الخارج.

10- عجز ميزان المدفوعات فقبل الاصلاح الاقتصادى كنا نعانى من عجز فى الميزان ولكن بعد الاصلاح قل العجز وحدث توازن وحدث فائض واستمر الفائض الى عام 96 – 97 فى آخر ثلاث سنوات انتهى الفائض وبدأنا نعود الى العجز مرة اخرى.

أسبابه

وحدد د. على لطفى اثنى عشر سببا لظاهرة الركود هى:

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال : ايهاب عبد الحميد
الموضوع الفرعى : ازمة السيولة	رقم العـــــدد : ٢٩٧٩
المصـــــدر : العالم اليوم	تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/١١/٧

الاول: عدم سداد الحكومة لمديونياتها للشركات. وبصفة خاصة شركات المقاولات الكبيرة فالحكومة لديها مشروعات قومية كبرى نحتاج لاشك اليها ولكن لاتوجد لها اعتمادات فتكلف الحكومة احدى الشركات بقيام المشروع ولاتسدد التكاليف فتقترض الشركة من البنوك ولاتسدد لها فيتاخر السداد ويضعف معدل دوران النقود وقد بلغت هذه المتاخرات 20 مليار جنيه قامت الحكومة بسداد 8,3 مليار منها ولكن لايزال هناك 11,7 مليون جنيه مديونيات.

الثانى: تحويل ارصدة الهيئات الاقتصادية العامة من البنوك الى البنك المركزى وبنك الاستثمار القومى .. فبعض الهيئات الاقتصادية العامة كانت لها ودائع ضخمة لدى البنوك التجارية وصدرت تعليمات بتحويل جزء من هذه الودائع الى البنك المركزى وجزء آخر الى بنك الاستثمار القومى لتضاف الى حسابات الحكومة لانها محتاجة الى سيولة لتسديد المديونية.

الثالث: مشكلة سعر الصرف والضغط على الدولار حيث كان طبيعيا ان يضخ البنك المركزى دولارات لانه كان يمتلك فائضا احتياطيا يصل الى 22 مليار دولار وتم سحب 7 مليارات دولار فهبط الفائض الى 15 مليارا وفى مقابل ضخ الدولارات يتم سحب الجنيه من السوق فتزيد من مشكلة السيولة.

الرابع: التوسع فى الانفاق الحكومى الاستثمارى فى مشروعات طويلة الاجل لاتعطى عائدا الا فى الاجل الطويل.

الخامس: التوسع فى الاستثمار العقارى الفاخر فالاستثمار العقارى مطلوب لانه اكثر قطاع يستخدم فى عملياته قطاعات الانتاج الاخرى ولكن الخطأ هو الاتجاه الى الاسكان الفاخر فى الوقت الذى تشبع فيه الطلب واصبح هناك عرض اكثر من الطلب فجمدت الاموال فى هذه العقارات فقل معدل دوران النقود مرة اخرى وحدث عجز عن سداد قروض البنوك.

السادس: الزام شركات التأمين بالاكتتاب فى اذون الخزانة العامة وقيمتها 3 مليارات جنيه وهى عبارة عن ودائع لشركات التامين لدى الجهاز المصرفى فتم سحبها وذهابها الى الحكومة.

السابع: الاندفاع نحو الاستيراد من دول جنوب شرق آسيا بعد الازمة الاقتصادية التى مرت بها هذه الدول فى صيف عام 97 وادت هذه الازمة الى انهيار عملات دول جنوب شرق آسيا امام الدولار فاصبحت سلعها رخيصة جدا فاندفع المستوردون المصريون فى استيراد كل شئ وبأى كمية لانه ارخص من الانتاج المحلى رغم الجمارك ورغم مصاريف الشحن فتزايد المخزون السلعى مرة أخرى عن حاجة السوق علاوة على ان تلك السلع نفس سلع الانتاج المحلى فساعد ذلك على عملية الركود.

الثامن: عودة اعداد كبيرة من المصريين من الخارج عقب انهيار اسعار البترول بعد ان وصل سعر البرميل الى 8 دولارات فعجزت هذه الدول عن دفع بعض المرتبات فاضطرت للاستغناء عن جزء من العمالة المصرية فحرم الاقتصاد المصرى من جزء كبير من تدفقات التحويلات بالدولار.

التاسع: ظاهرة التهريب وقد لجأت الحكومة الى اتخاذ بعض الاجراءات الفعالة فى الشهور الاخيرة ولكن قبل ذلك كان تهريب السلع ظاهرة مستشرية بشكل كبير جدا وكانت السلع المهربة موجودة فى كل مكان.

العاشر: تزايد الواردات بصفة عامة فى السنوات الاخيرة بمعدلات كبيرة جدا فى مقابل عدم تزايد الصادرات الامر الذى ادى الى عجز فى الميزان التجارى باستثناء العام الاخير.

الحادى عشر: التليفون المحمول .. فجميع الاجهزة مستوردة مما يعنى خروج جزء من الاموال الى الخارج بالاضافة الى قيمة الفواتير الشهرية علاوة على ان ذهاب جزء آخر للخارج فى صورة مرتبات للخبراء الاجانب لان الشركتين بهما عدد ضخم من الخبراء الاجانب ففى الاعوام الاخيرة ونتيجة لكل هذه الاسباب تم سحب حوالى 6 مليارات جنيه من السوق.

الثانى عشر: الدروس الخصوصية والتى تساهم فى حالة الركود ونقص السيولة لان النقود تخرج من اشخاص ينفقون الى اشخاص يكتنزون حتى انهم لايودعون هذه النقود بالبنوك خوفا من الضرائب أو من قانون من أين لك هذا كما ان النقود تخرج من اعداد ضخمة وهم الآباء واولياء الامور وتذهب الى اعداد قليلة جدا وهم المدرسون وهذه الاموال كان يمكن انفاقها فى شراء سلع عديدة مما يسهم فى انعاش الاسواق.

العلاج

ووصف الدكتور على لطفى روشتة علاج لمشكلة الركود ونقص السيولة وحددها فى عشر وسائل وهى:

1- سرعة قيام الحكومة بسداد المديونيات والتى تصل الان الى 11,7 مليار جنيه بشرط ألا تلجأ الى الوسائل التضخمية ويمكن ذلك عن طريق الاسراع فى برنامج الخصخصة وادخال مستثمرين عرب واجانب ليمثلوا اضافة الى الاقتصاد.

2- تخفيض نسبة الاحتياطى لدى البنك المركزى تخفيضا بسيطا جدا من 1٪ الى 2٪ فالنسبة التى يحددها البنك المركزى لاحتياطى البنوك يمكن النظر فى تخفيضها لتصل مثلا من 10٪ الى 14٪ أو 13٪ ولو لفترة مؤقتة للخروج من هذه الازمة.

3- سرعة اصدار قانون الرهن العقارى والذى كان من المفروض ان يصدر فى الدورة السابقة لمجلس الشعب ولكنه تاجل لان الاسراع فى اصدار هذا القانون يحد من حجم الاموال المجمدة فى العقارات.

4- مواجهة ظاهرة التهريب وقد بدأت الحكومة بالفعل فى مواجهة هذه الظاهرة ولكننا بحاجة ايضا الى زيادة هذه المواجهة لانها تؤثر على المنتج المحلى والمستثمر الاجنبى.

5- تخفيض معدلات الضرائب فالمعدل الفعلى للضريبة فى مصر مرتفع جدا مما يشجع على التهرب منها ورغم ارتفاع المعدل فان التحصيل ضعيف.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	أيهاب عبد الحميد
الموضوع الفرعي :	ازمة السيولة	رقم العـــــدد :	٢٩٧٩
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/١١/٧

من السلطات وذلك لمنع هروب رجال الاعمال باموال البنوك.

8- سرعة اصدار مجموعة من القوانين الجديدة وتعديل بعض القوانين للمساعدة فى مبدأ دعم المنافسة ومنع الاحتكار فلا اعتقد ان هناك دولة راسمالية ذات اقتصاد حر وليس عندها قانون منع الاحتكار.

9- ترشيد الواردات وتشجيع الصادرات لعلاج العجز فى الميزان التجارى.

10- العمل على رفع معدل الادخار ليصل الى 25٪ من حجم الاستثمار حتى يمكن سد الفجوة بين الادخار والاستثمار.

واختتم د. على لطفى رأيه فى ظاهرة الركود بعرض مجموعة من الارقام توضح نجاح الحكومة فى محاولة الاصلاح فى الفترة الاخيرة فذكر ان حجم السيولة النقدية زاد من يوليو 99 من 236 مليون جنيه الى 257 فى يوليو 2000 والمعروض النقدى ايضا زاد من 48,5 مليون جنيه الى 52,2 مليون جنيه فى نفس الفترة وبلغ اجمالى الودائع 236 مليون جنيه الى 260 مليون جنيه وزادت القروض من 206 ملايين جنيه الى 223 مليونا، ايضا الاستثمار المباشر وغير الى مباشر ارتفع من 711 مليونا الى 1636 مليون جنيه. كما زادت الصادرات من 4365 مليونا الى اكثر من 6 مليارات جنيه.

مناقشات

وفى نهاية الندوة جرت بعض المناقشات استهلها الدكتور السيد عبد المولى استاذ المالية العامة بجامعة القاهرة بسؤاله ان هناك ركودا منذ منتصف الثمانينات ولم يشتك احد من نقص السيولة فهل فترة الكساد الطويلة ادت الى نقص السيولة كما اشار ايضا الى ان الزيادة فى الصادرات هذا العام ترجع الى الزيادة فى اسعار البترول.

واجاب الدكتور على لطفى بانه قد اوضح اسباب نقص السيولة وهى مرتبطة بالركود وظهورها فى الفترة الاخيرة وكان نتيجة اجتماع اسباب عديدة منها الاستثمار فى مشروعات استثمارية غير سريعة العائد وغيرها من الاسباب السابقة وعن الصادرات فنحن بالفعل فى حاجة الى ترشيد الواردات وزيادة الصادرات غير البترولية.

وتساءل الدكتور حازم الببلاوى ان البيانات التى ذكرت تدعو للاطمئنان ولكننا لانشعر بأى تحسن فهل هذه الارقام صحيحة أم اننا نواجه حالة شاذة للاقتصاد المصرى دون غيره؟

واجاب الدكتور على لطفى: البيانات صحيحة تماما لانها صادرة عن البنك المركزى واننا لن نتحدث عن تحسن فجائى فالحكومة بدأت فى الاصلاح منذ عام فقط وهذه الارقام فى العام الاخير والمشكلة ليست فى نقص السيولة ولكنها فى معدل دوران النقود.

وتساءل الدكتور صلاح زين هل هناك مؤسسات او معاهد للتنبؤ بحالات الركود ونقص السيولة خصوصا ان هناك فى الدول الراسمالية معاهد تعد تقارير شهرية حول اقتصاد بلادها.

وعقب رئيس الوزراء الاسبق انه لاتوجد هذه المعاهد فى مصر للاسف ولكن هناك محاولات فى رسائل الماجستير والدكتوراه يتم فيها رصد هذه المؤشرات وعمل دراسات عن الاقتصاد المصرى كما انه توجد نشرات دورية يعدها مجلس الوزراء والجهاز المركزى للتعبئة للاحصاء.

د. حازم الببلاوى:

هل الأرقام المعلنة صحيحة أم أننا نواجه حالة شاذة للاقتصاد المصرى؟

وعلق الدكتور فوزى حليم على هذه المناقشات قائلا انه خلال فترة الاصلاح الاقتصادى ارتفع عدد الفقراء الى 48٪ كما تلاشت الطبقة الوسطى وتزايدت حالات الافلاس والشيكات المرتدة.

كما تحدث بعض الحاضرين حول ان الارتفاع فى الاسعار راجع الى جشع بعض التجار ويجب تدخل الحكومة فى تسعير السلع وطالب اخرون بالغاء ضريبة المبيعات.

وقد رفض د. على لطفى هذه الاراء قائلا: انه من الخطأ ان تدخل الحكومة فى عملية التسعير كما رفض الغاء الضريبة مشيرا الى ان جميع دول العالم تطبق ضريبة المبيعات ثم انها تدخل للدولة مليار جنيه فكيف احرم الناتج المحلى من 17٪ من دخله عن طريق الغاء ضريبة المبيعات.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	جابر القرموطى
الموضوع الفرعي :	ازمة السيولة	رقم العـــــدد :	١٣٧٦٦
المصـــــدر :	الحياة	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/١١/١٩

مسح للشركات خلال النصف الاول من السنة

مصر: نقص السيولة يسبّب تراجعاً في الأداء والانتاج

□ واجه الاقتصاد المصري قدراً من الركود خلال النصف الأول من سنة ٢٠٠٠ ونما بمعدلات أقل مما كان متوقعاً. وقال المركز المصري للدراسات الاقتصادية، في مسح أجراه على عينة مصنفة قطاعياً تتكون من ٢٠٠ شركة كبيرة في قطاعي الصناعة والتشييد والبناء، إن هناك انخفاضاً شديداً في الإنتاج خلال النصف الأول من سنة ٢٠٠٠ نتيجة انخفاض المبيعات في السوق المحلية وفي الخارج.

□ *القاهرة - جابر القرموطي*

■ أفاد معظم الشركات التي تضمنها المسح بأن اسعار مبيعاتها خلال الأشهر الستة الأولى من السنة بقيت على ما هي مقارنة مع الأشهر الستة السابقة. كذلك ظلت الأجور عند مستوياتها السابقة مما يمكن تفسيره بمحاولة هذه الشركات تجنب كلفة الإحلال للعمالة وكذا الضغوط التنافسية المتزايدة على العمالة الماهرة.

وتقلصت خطط الشركات في ما يتعلق بمستويات الإنتاج والاستثمار والعمالة للنصف الثاني من السنة. ويتسق هذا الانخفاض في الأداء خلال النصف الأول مع المؤشرات الاقتصادية الأخرى، خصوصاً ما يتعلق باستهلاك القطاع الصناعي للكهرباء واستهلاك الاسمنت والانخفاض في الواردات. ويمكن إرجاع هذا الانخفاض إلى عوامل خارجية وأخرى داخلية. ولكن من اهم هذه العوامل مشكلة نقص السيولة التي أملت نفسها بسبب الرغبة في الاحتفاظ باستقرار سعر الصرف الاسمي في وقت ساد فيه فائض طلب على العملات الأجنبية. ويشير كل من الانتعاش في السياحة، وجهود الحكومة لسداد المستحقات عليها، والمرونة النسبية في سياسة سعر الصرف التي تم البدء في تطبيقها أخيراً إلى أن المشكلة ستخف حدتها مستقبلاً.

يشار إلى أن المركز مؤسسة بحثية مستقلة ويضم اعضاء بارزين منهم رئيس الوزراء الاسبق مصطفى خليل ونجل الرئيس المصري جمال مبارك ومحمد فريد خميس وشفيق جبر وإبراهيم كامل وأحمد عز واحمد بهجت.

مستوى النشاط الاقتصادي

ويشير التقرير إلى أنه رغم ان النتائج الفعلية للنمو لن تتحدد حتى نهاية السنة إلا ان تقويم نحو ٩٠ في المئة من الشركات العاملة في قطاعي الصناعة والتشييد والبناء التي شملها المسح تصف النمو الاقتصادي للنصف الأول من السنة بالكساد او الانخفاض، وهذا التقويم يتسق مع اتجاهات بعض المؤشرات الاقتصادية الأخرى مثل الواردات واستهلاك كل من الكهرباء والاسمنت، ومن المؤشرات الأخرى التي تعكس فترة نمو أبطأ، النقص الطفيف في عدد الشركات الجديدة المرخص لها (والتي بلغت ٣١٢ شركة خلال الفترة آب / اغسطس وكانون الأول (ديسمبر ١٩٩٩ مقابل ٢٩٦ شركة خلال الفترة كانون الثاني/ يناير وأيار/ مايو ٢٠٠٠).

اما بالنسبة للنصف الثاني من السنة نجد ان عدداً محدوداً من الشركات (أقل من ٢٥ في المئة) يتوقع أن ينمو الاقتصاد بمعدل أعلى من السابق.

واشار التقرير ان هناك نحو ثلاثة أرباع الشركات في العينة (٧٢ في المئة منها) ظل انتاجها خلال النصف الأول إما على حاله او انخفض نسبة للفترة المماثلة السابقة. وتمثل صناعات الورق والفحم والاخشاب والاثاث استثناء لهذا الاتجاه. وبينما ظلت توقعات الإنتاج في المستقبل متفائلة، حيث توقعت نحو ٥٣ في المئة من الشركات في العينة مستويات اعلى لإنتاجها. وتوقعت صناعات المعادن الأساسية والأغذية والطباعة والمنتجات غير المعدنية والمشروبات والدخان انخفاضاً في انتاجها خلال الستة اشهر المقبلة.

انخفاض المبيعات

وعلى عكس الاتجاه التصاعدي للمبيعات عام ١٩٩٩ تظهر نتائج المسح انخفاضاً ملموساً في المبيعات في السوق المحلية، وفي الخارج خلال النصف الأول من السنة إذ افادت ١٣٥ شركة بان مبيعاتها كانت راكدة او انخفضت عن ذي قبل. وشعرت بهذه الظاهرة بصورة أكبر تلك الشركات التي توجه إنتاجها أيضاً للتصدير ويصل عددها إلى ١١٥ شركة.

وعلى مستوى القطاعات الفرعية، فعلى عكس الاتجاه العام في السوق المحلية والخارجية، أشارت صناعات الفحم والخشب والأثاث والورق والغزل والنسيج والمشروبات والدخان والنقل إلى زيادة مبيعاتها في الأسواق الخارجية.

اما التوقعات حتى نهاية السنة الجارية فهي إيجابية، على رغم انها اقل من السابق، فغالبية الشركات تتوقع ارتفاعاً في مستوى مبيعاتها ما عدا الغزل والنسيج والمعادن الأساسية، والمشروبات والدخان، والمنتجات الجلدية إذ تتوقع انخفاضاً في الطلب في السوق المحلية، وفي المقابل تتوقع ٦٨ في المئة من الصناعات المماثلة في الغزل والنسيج، والكيماويات، والنقل، والمنتجات الجلدية بقاء مبيعاتها على حالها أو أن تنخفض في الأسواق الخارجية.

وتعكس هذه النظرة المتفائلة إلى حد كبير جهود الحكومة المتزايدة لتنشيط الاقتصاد وذلك من خلال تسوية المستحقات عليها، وإضفاء قدر من المرونة على سعر الصرف، واتخاذ خطوات عملية لدفع الصادرات.

انخفاض المخزون

استخدمت غالبية الشركات في عينة قطاع الصناعة المخزون لديها لتلبية الطلب خلال النصف الأول (لا يحتفظ قطاع التشييد بمستوى ملموس من المخزون)، واشارت ٣٨ شركة فقط تمثل اقل من ربع العينة في قطاع الصناعة، إلى تراجع المخزون لديها خلال الفترة، وتتركز هذه الشركات في صناعات الملابس الجاهزة والطباعة، حيث أفادت صناعات الفحم والخشب والاثاث والمطاط بانها حافظت على مستويات المخزون. في الوقت نفسه، افادت غالبية الشركات (١٦٢ شركة) بانها لم ترفع من مستوى تشغيل أصولها الانتاجية.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	جابر القرموطى
الموضوع الفرعى :	ازمة السيولة	رقم العـــــدد :	١٣٧٦٦
المصـــــدر :	الحياة	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/١١/١٩

الأسعار والأجور

وعلى رغم انخفاض مستوى الطلب، لم تشر سوى خمس الشركات في العينة إلى انخفاض في اسعار منتجاتها خلال النصف الأول من السنة. فيما حافظت ١٢٧ شركة على مستوى أسعارها من دون تغيير. ولم يتمكن سوى عدد ضئيل من الشركات (٦ في المئة فقط من العينة) من زيادة اسعارها. وتعكس هذه النتيجة عدم رغبة الشركات في تكبد كلفته حتى وإن كان الطلب منخفضاً وذلك أملاً في انتعاش اقتصادي مستقبلاً وهو ما قد يساعد على تفسير توقع غالبية الشركات (١٧١ شركة) بقاء اسعار منتجاتها على ما هي عليه خلال النصف الثاني من سنة ٢٠٠٠ رغم توقعاتها بزيادة الطلب. وتتوقع صناعات الكيماويات ومواد البناء والالبسة الجاهزة والورق والفحم والاثاث ارتفاع اسعار منتجاتها.

ارتفاع في أسعار المدخلات

تظهر نتائج المسح ان ٥٨ شركة تمثل ٢٩ في المئة من العينة تستحوذ على ٥٠ في المئة من السوق فالغالبية واجهت ارتفاعاً في اسعار مدخلاتها خلال الفترة كانون الثاني - حزيران (يناير - يونيو) ٢٠٠٠. وهذه النتيجة من الصعب تبريرها بالنسبة للمدخلات التي مصدرها السوق المحلية اخذاً في الحسبان حالة النشاط الاقتصادي، لكن من المحتمل ان تكون أسعار المدخلات المستوردة ارتفعت أو ان هناك زيادة في كلفة تامين الحصول عليها، خاصة مع ندرة النقد الاجنبي محلياً نسبة للطلب عليه في بعض الأوقات.

وعلى رغم ذلك فإن التوقعات تبدو إيجابية في ما يتعلق باسعار المدخلات خلال الأشهر الستة الأخيرة من سنة ٢٠٠٠، إذ ان ١٦٧ شركة (تمثل ٨٤ في المئة من العينة) تتوقع استقراراً في اسعار المدخلات، فيما تتوقع نسبة ٢٦ في المئة فقط مواجهة ارتفاع في الأسعار.

ارتفاع في الأجور

وفي ما يتعلق بكلفة الاجور، تشير نتائج المسح إلى ان ١٥٢ شركة رفعت مستوى الأجور لديها في النصف الأول من السنة. بالاضافة إلى ذلك، توقعت ١٣٤ شركة زيادة اخرى في كلفة أجورها في النصف الثاني من السنة واخذاً في الاعتبار ان هذه الشركات تعتزم الابقاء على مستوى العمالة لديها على ما هو عليه أو حتى تخفيضه، فإن ذلك يعني زيادة في متوسط اجر العامل في المستقبل.

انخفاض الاستثمار

وتشير نتائج المسح ان ٩٠ في المئة من الشركات ليس لديها خططاً لزيادة استثماراتها بشكل ملحوظ خلال الفترة حتى نهاية العام. وهذه الظاهرة يمكن إرجاعها إلى النسبة المرتفعة للطاقات الانتاجية غير المستخدمة (الطاقات العاطلة) ومستويات الاستثمار المرتفعة خلال الفترة الماضية، والقدرة التنافسية المحدودة في أسواق التصدير.

اما في ما يتعلق بالعمالة، فتتوقع ١٣ شركة فقط (وهي تمثل ٦ في المئة من العينة) أن توظف عمالة اكثر خلال النصف الثاني من السنة. وتتوقع غالبية الشركات (١٧٨ شركة) إبقاء مستوى العمالة لديها على ما هو عليه أو خفضه عن ذي قبل.

ويشير المسح إلى أن النقص في الطلب هو اكثر المعوقات تأثيراً في أعمالها، ومع ذلك اشارت شركات القطاع العام إلى ان نقص العمالة الماهرة يشكل ثاني أهم المعوقات بالنسبة لها، فيما كانت اكثر المشاكل حدة بالنسبة الى شركات القطاع الخاص هي عدم كفاية الائتمان المتاح.

الإقتصاد

المصرى

الاصلاح الاقتصادى

مقدمة

الاقتصاد المصرى

الاصلاح الاقتصادى

مقدمة

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	تجديد مسيرة الاصلاح الاقتصادى	عثمان محمد عثمان	الاهرام	٤١٥١٢	٢٠٠٠/٨/٢	٤٠
٢	مصر الثامنة عالميا بين اكثر الاسواق الناشئة نمو		الانترنت		٢٠٠٠/٨/١٣	٤٢
٣	الوضع الاقتصادى الحالى وضرورة تنشيطة	وجية شندى	الاهرام	٤١٥٤٠	٢٠٠٠/٨/٣٠	٤٣
٤	الاداء الاقتصادى المصرى	صليب بطرس	العالم اليوم	٢٩٣١	٢٠٠٠/٩/١٢	٤٥
٥	نهضة مصر الاقتصادية كيف ندعمها	ابراهيم نافع	الاهرام	٤١٥٢٦	٢٠٠٠/٩/١٥	٤٧
٦	تقويم اداء الاقتصاد المصرى فى نصف عام	صليب بطرس	العالم اليوم	٢٩٥٣	٢٠٠٠/١٠/٨	٤٩
٧	سنة اولى حكومة : قسم اقتصاد	محمد بركة	العالم الوم	٢٩٦٠	٢٠٠٠/١٠/١٦	٥١
٨	الاقتصاد المصرى يتقدم	المجلة	(مجلة) الحوادث	٢٢٩٣	٢٠٠٠/١٠/١٩	٥٤
٩	الخبراء يؤكدون قدرة الاقتصاد المصرى	شيما على	العالم اليوم	٢٩٦٤	٢٠٠٠/١٠/٢١	٥٦
١٠	تقويم اداء الاقتصاد	صليب بطرس	العالم اليوم	٢٩٧٧	٢٠٠٠/١١/٥	٥٧

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال	عثمان محمد عثمان
الموضوع الفرعى :	الاصلاح الاقتصادى:مقدمة	رقم العـــــدد :	٤١٥١٢
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٨/٢

تجديد مسيرة الإصلاح الاقتصادى

د.عثمان محمد عثمان
مدير معهد التخطيط القومى

ربما نكون قد تجاوزنا الآن فترة الجدل الذى دار واسعا عندما تعثرت مسيرة الاقتصاد المصرى لبعض الوقت، واختلطت الآراء حول المفاهيم وهل ماحدث هو نقص فى السيولة المحلية او ركود اقتصادى أو ازمة او ازمة سعر صرف واختلفت وجهات النظر حول الأسباب التى ادت إلى تازم الوضع الاقتصادى، وتوزعت مسئولية ماحدث بين تقاعس الحكومة عن سداد التزاماتها وتقصير البنوك عن توفير الائتمان وخروج رأس المال وهروب رجال الأعمال... الخ .وربما يكون لاختلاف الآراء وتضارب التفسيرات قد انتهى إلى قدر من التفاق العام حول بعض ماثار الجدل حوله. ولكن يبقى - فى تقديرنا - ثمة اسئلة لم يطرحها احد، ولم تجد اجابة وافية وقضايا رئيسية لم يتطرق اليها البحث، ورؤية المستقبل يتوجب تحديدها.

هل تعثر الأداء الاقتصادى يرجع إلى انتهاء فترة الاصلاح الاقتصادى، ام انه بسبب سياسة الاصلاح نفسها؟ وسواء كان هذا الأمر أو ذاك، فهل هناك مايضمن ألا تتكرر مشكلات السيولة وسعر الصرف وركود النشاط الاقتصادى؟ هل يملك الاقتصاد المصرى امكانات تجاوز مرحلة التوازن إلى الانطلاق والتنمية المطردة؟ ماهى الآليات المناسبة للتخطيط والإدارة الكفء لاقتصاد السوق فى مصر؟

● هل توقفت مسيرة الإصلاح الاقتصادى؟

جرت العادة ان نطلق على فترة العقد الأخير من القرن الماضى (القرن العشرين) وصف سنوات الاصلاح الاقتصادى الذى بدأ برنامجه مع بداية التسعينات. واعتاد الباحثون والكتاب والمسئولون جميعا على الاشادة بما تحقق من نجاح لهذا البرنامج. وتواترت الاشارة إلى مرحلتين متميزتين فى تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادى هما: مرحلة التثبيت أو الاستقرار المالى والنقدى، ومرحلة الاصلاح الهيكلى. واصبح من نافلة القول انه بفضل تطبيق البرنامج فى مرحلته الأولى امكن القضاء على أسباب ومظاهر الاختلالات المالية والنقدية: فانخفض عجز الموازنة العامة من حوالى ٢٠٪ إلى أقل من ٢٪، وانخفض معدل التضخم من ١٥ - ١٧٪ إلى اقل من ٣٪، وتم توحيد اسعار الصرف، واستقرت معاملات النقد الأجنبى وتراكم احتياطى وافر منه. ولايخفى كذلك ان البرنامج قد ارتكز - خاصة فى مرحلته الثانية - على تنفيذ برنامج واسع للخصخصة (توسيع قاعدة الملكية) حتى وان تباينت سرعة وانماط تحويل ملكية الشركات العامة إلى القطاع الخاص. وقد تقلص عدد وحجم اصول شركات قطاع الاعمال العام إلى النصف تقريبا فى ظل برنامج الخصخصة. وهناك خطة لتكثيف هذا البرنامج خلال السنة القادمة.

إذا كانت هذه هى مؤشرات انجاز برنامج الإصلاح الاقتصادى فهل يمكننا القول ان البرنامج قد حقق اهدافه؟ وهل تعنى زيادة محدودة فى عجز الموازنة مثلا، او انخفاض قيمة الجنيه فى السوق (ولو قليلا)، او اعادة تقييد الائتمان، أو ترشيد الاستيراد أن مسيرة الإصلاح الاقتصادى قد انتكست؟ إن الغاية الحقيقية للإصلاح الاقتصادى تتمثل فى ثلاثة اهداف متكاملة:

١ - استكمال الانتقال إلى اقتصاد السوق الذى يعتمد فيه النشاط الانتاجى على القطاع الخاص بصفة أساسية.

٢ - تهيئة المناخ للارتفاع بمعدلات النمو الاقتصادى.

٣ - ضمان استفادة كافة فئات المجتمع من منافع التنمية.

ولاشك أن ممارسات وردود افعال كافة الأطراف في الاقتصاد المصرى خلال فترة التعثر الاقتصادى الأخيرة لاتعكس تفهم واستيعاب متطلبات العمل في ظل فعالية وتأثير قوى السوق. فمن ناحية لم يتم الاعداد الكافى للانتقال من مستوى منخفض لمعدلات النمو فى الناتج المحلى. خلال فترة الاستقرار المالى والنقدى إلى تحقيق معدلات اكثر ارتفاعا (٧٪ كما كان مقدرا).

ومن ناحية ثانيه فان جهود الرعاية الاجتماعية ومراعاة البعد الاجتماعى لن تكون كافية - فى ظل ضعف معدلات زيادة الدخل - لتحسين احوال معيشة الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل. والاكثر اهمية - من ناحية ثالثة - هو ضعف الاستجابة لمؤشرات الأسواق، وعدم القدرة على استقراء التقلبات الاقتصادية خاصة تلك القادمة من الأسواق الخارجية.

● التقلبات الدورية ومشكلات اقتصاد السوق:

يكاد المدقق فى ترابية سلوك الفاعلين الاقتصاديين فى مصر أن يشك فى انتشار ورسوخ ثقافة التنمية وقيم حرية السوق وكفاءة الأداء، وكفاية واحترام القوانين والتشريعات المرعية.

وكما تلعب البيانات والمعلومات المستقاة من تفاعل قوى السوق دورا أساسيا فى صنع القرار الاقتصادى، فان «التوقعات» ليست اقل اهمية فى اتخاذ القرار الصحيح، وتصويب القرار الخاطئ، باقل تكلفة ممكنة.

وتشير مراجعة الأحداث والتطورات فى غضون الفترة الاقتصادية الاخيرة إلى امرين مهمين : الأول ان احدا - فيما يبدو - لم يكن يتوقع ان تواجه مسيرة الاقتصاد المصرى اية صعوبات فى ظل الوفرة المالية والرواج الواسع، والحديث عن الانجازات والأسواق الواعدة والصاعدة، وان من طبيعة الأسواق ان تشهد تقلبات (دورية أو غير دورية)، والنتائج مرهونة فى هذه الحالات بمدى القدرة على السيطرة على عوامل الركود. الأمر الثانى، انه حينما بدات بوادر المشكلة فى الظهور، بل وحينما تفاقمت، اتجهت كل الأطراف إلى لوم الحكومة، ومطالبتها بسرعة اتخاذ إجراءات معينة لمواجهتها. وبغض النظر عن مدى مسئولية الحكومة فقد ظهر بوضوح غياب اليات مناسبة وأشكال مؤسسية محددة للتنسيق وتوزيع الأدوار بين أصحاب القرار الاقتصادى، خاصة القطاع الخاص.

إن الاضطراب الذى أصاب الاقتصاد المصرى، وبغض النظر عن اعتباره ركودا أو نقصا فى السيولة المحلية او ماعداه، يرجع بصفة اساسية إلى انعكاسات ازمة شرق اسيا. وفى ظل اقتصاد السوق فى مصر كان من الضرورى:

- عدم إنكار التأثير المحتمل لهذه الازمة على الاقتصاد المصرى، مهما كانت عافيته.

- مواجهة تأثير تخفيض عملة هذه البلدان على واردات مصر منها، إما بقيام الحكومة بتعديل سعر الصرف مثلا لدرء اثر الميزة التنافسية لمنتجات دول شرق اسيا، أو تقدير المستوردين لقدرة السوق المصرية على الاستيعاب، وعدم الاندفاع فى تكوين مخزون يصعب تسويقه.

- حذر البنوك فى توفير الائتمان للتوسع غير المحسوب فى الواردات (لاخطاء الإجراءات التى اتخذت فى هذا الصدد جاءت متأخرة جدا، مما كان له أثر عكسى على السيولة المحلية)

- الاستقراء المبكر من قبل الحكومة والجهاز المصرفى لأثر مايعرف «بالصدمة الخارجية» التى يحدثها انخفاض ايرادات النقد الأجنبى من المصادر التقليدية الأساسية (تصدير البترول، عائدات السياحة، تحويلات العاملين فى الخارج).

- تجنب التعامل مع المشكلة وابعادها من خلال قرارات وإجراءات إدارية، واستخدام أدوات السياسة النقدية بمرونة وكفاءة.

ولأن كل أو بعض هذه المتطلبات لم تتحقق، فإن هذه العثرة الاقتصادية قد تبدو نموذجا عمليا لعملية «التصحيح الذاتى» لأداء السوق، اى أن الفاعلين الاقتصاديين قد استجابوا لاحقا لمؤشرات السوق السلبية، ولم يتوقعوا أثارها مسبقا بحيث تعوض قراراتهم الانخفاض المحتمل فى النشاط الاقتصادى. أما وقد حدث ما حدث فلعله نوع من الركود الحميد، إذ إن قسوة الوضع الاقتصادى أدت إلى الآتى:

● مراجعة سياسة الائتمان، وكشف الخبيث من الطيب فى مجال منح القروض وطبيعة الضمانات المطلوبة.

● إدراك القصور فى سياسة الاستثمار التى يتبعها القطاع الخاص، ومدى حاجة كل مستثمر الى الخوض فى مجالات مختلفة قد لا يربطها رابط فتصحيح عيبه على القدرة الإدارية والتسويقية.

● عدم الإرتكان الى مؤشرات الرواج والاستقرار المالى، وضرورة المتابعة الدقيقة واليقظة لمؤشرات الاقتصاد الحقيقى (إنتاج السلع والخدمات النهائية).

● فترة النقاهة واستعادة التوازن الاقتصادى:

يتوقف انحسار موجة القلق والتعثر الاقتصادى العارض، وعدم انتقالها الى عمق الاقتصاد الحقيقى والبنية الأساسية للاقتصاد على إمكان السيطرة على عوامل الاختلال المالى والنقدى الناجمة عن «الصدمة الاقتصادية» سواء من الداخل أو من الخارج. ولا شك أن العمل على استعادة التوازن الاقتصادى فى أعقاب فترة الاضطراب كان شرطاً اساسياً لعدم استفحال الأزمة، وقصر فترة النقاهة التى احتاجها الاقتصاد المصرى لتعديل أوضاعه.

وقد تطلب ذلك اتباع عدة إجراءات ضرورية لعل من اهمها:

● على صعيد تنشيط الطلب الكلى: قيام الحكومة بضخ أموال غير قليلة فى شرايين الاقتصاد من خلال سداد متأخرات المقاولين والموردين من القطاعين العام والخاص، قدرها رئيس مجلس الوزراء بما يزيد على ٨ مليارات جنيه واستمرار سداد حوالى ٤ مليارات جنيه حتى نهاية هذا العام.

● تكثيف الاستثمارات الحكومية فى مجالات البنية الأساسية وقطاعات الخدمات الانتاجية.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	عثمان محمد عثمان
الموضوع الفرعي :	الاصلاح الاقتصادي:مقدمة	رقم العـــــدد :	٤١٥١٢
المصـــــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٨/٢

● تشجيع الإنتاج الوطنى وتقليل الواردات من خلال قصر المشتريات الحكومية على الإنتاج المحلى.

● زيادة الاستهلاك (الإنفاق) العائلى من خلال برامج الدعم الاجتماعى للأسر الفقيرة والمنح المالية لطلاب الجامعات، وتسويق مستلزمات عودة الطلاب للمدارس.

وعلى صعيد السياسة الاقتصادية، حرصت الحكومة على السيطرة على عجز الموازنة ـ رغم الإجراءات المالية التى سبقت الإشارة إليها ـ والالتزام بتمويل العجز من موارد حقيقية رغم إغراء طبع النقود، ومن ثم حصار الدين العام المحلى والأجنبى، والحفاظ على احتياطى النقد الاجنبى رغم التردد فى مواجهة الضغوط على النقد الأجنبى وقيمة الجنيه.

وأوضحت هذه الإجراءات وغيرها أهمية الاستقرار الاقتصادى وبث روح الطمأنينة بل والتفاؤل لحفز النشاط واستعادة حيوية الاقتصاد. كما لعله بات واضحا لقطاع الأعمال الخاص، والجهاز المصرفى، اهمية تعديل البرامج والخطط الموضوعة لمواكبة التغيرات الاقتصادية العاتية والسريعة.

● التخطيط وإدارة الاقتصاد القومى فى مرحلة الانطلاق:

مثلما بدأت مسيرة الإصلاح الاقتصادى فى التسعينات من القرن الأخير، يتطلب الانطلاق فى معراج التنمية وتحديث الاقتصاد المصرى تجديد مسيرة الإصلاح الاقتصادى لضمان عوامل التوازن الاقتصادى واستقرار الأوضاع المالية والنقدية ووضوح أهداف السياسة العامة. ولا شك أن هذا ما قصده السيد رئيس الوزراء مؤخرا بإعادة ترتيب البيت الاقتصادى.

وكما ذكرنا آنفا فان الاستفادة من تجربة السنتين الأخيرتين تستوجب ادراك حقيقتين مهمتين: ـ

أن الاقتصاد المصرى ينتقل، ويجب أن يستكمل التحول من حالة الاقتصاد المدار الذى يعتمد على التخطط المركزى الى بناء وتدعيم أسس اقتصاد السوق المخطط.

ـ أن البنية الاقتصادية والمؤسسية لمصر وللاقتصاد العالمى قد تغيرت جوهريا عن أوضاع ربع قرن مضى.

وتنعكس هذه التغيرات العميقة فى متطلبات توفير وتحديث وتدقيق البيانات والمؤشرات المتصلة بالأداء الاقتصادى، وتغير أدوار شركاء التنمية ومسئولياتهم والمؤسسات الممثلة لهم.

ولا شك أن المتاح من بيانات أصبح وفيرا عن حركة الاقتصاد المصرى وأوجه النشاط الاقتصادى المختلفة. وتتعدد النشرات ومصادر الاحصاءات المفيدة فى هذا الصدد. ولكن مازال التتبع لحركة التغيرات الاقتصادية المختلفة يعانى بعض التضارب والتباين فى الاحصاءات بين المصادر المختلفة، ولكن الاكثر اهمية هو تأخر نشر بعض البيانات والاحصاءات الهامة، وعدم حداثتها بما يبعدها عن مجريات التطورات الاقتصادية الحالية. فحينما أشار البعض ـ على سبيل المثال ـ الى حالة الركود، خلال النصف الاول من سنة ٢٠٠٠، كانت البيانات المتاحة عن النشاط الاقتصادى تشير الى معدلات التغير فى الناتج المحلى فى ١٩٩٧، ١٩٨٨، بينما بعض المؤشرات المالية والنقدية ترصد الوضع فى النصف الأخير من سنة ١٩٩٩.

أما أهم مجالات التطوير المطلوبة فتتعلق بعملية التخطيط وإدارة الاقتصاد القومى فى ظل تغير أدوار ومسئوليات أطراف التنمية. إن التخطيط القومى ليس مسئولا فقط عن الاستثمارات العامة، التى لم تعد تمثل أكثر من ١٠ ـ ١٥٪ من إجمالى الاستثمار المحلى، والتى قد يتلاءم معها أساليب التخطيط العينى، والقرارات المباشرة. ولكن يأتى فى مقدمة مهام التخطيط الى جانب استكشاف آفاق التنمية فى المستقبل وتحديد إطار عام متسق للأهداف والموارد، وضع أسس السياسة الماكرو اقتصادية بالتنسيق مع وزارتى المالية والاقتصاد، إذا إن تناسق السياسة المالية والسياسة النقدية مع سياسة الانتاج والتصدير، وسياسة العمالة والإنتاجية، وإدارة الدين العام مع سياسة تمويل الاستثمار المحلى، لا يتحقق عن طريق قيام كل جهة مختصة بصياغة جزء من السياسة الكلية للاقتصاد القومى فى معزل عن الاطار الكلى لهذه السياسة. وربما يكون من السهل تحقيق هذا التناسق بين الوزارات والجهات الحكومية المعنية. ولكن ما يحتاج الى تطوير حقيقى فى أجهزة التخطيط للتوافق مع متطلبات اقتصاد السوق واتساع نطاق عمل القطاع الخاص هو بلورة آليات ومؤشرات جديدة لتحقيق التخطيط بالمشاركة. إن تحديد وبلورة قنوات نشيطة للتشاور والحوار مع القطاع الخاص والأهلى أصبح أمرا لا غنى عنه سواء فى مرحلة تحديد أهداف الخطة، أو عند صياغة السياسات الملائمة، أو تحديد البرامج والمشاريع المختلفة. وفي تقديرنا أن الامر يتجاوز اكتفاء الحكومة بوضع السياسة العامة وترك القطاع الخاص لاستقراء توجهاتها من خلال مؤشرات ويصحح كذلك وضعا قد يمثل فيه بعض رجال الأعمال مجموعة ضغط على الحكومة.

فى ظل هذا الاطار المؤسسى الاكثر فعالية يمكن ان يتحول اهتمام فريق كبير من القائمين على نشاط تجارة الاستيراد (لانه الأسرع ربحا) الى تنمية الصادرات التى تفيد النمو الاقتصادى والتطور التكنولوجى، وأن يتم ترشيد القروض لتمويل استثمارات انتاجية تتضمنها خطة التنمية، لا ان تعطل فى مخزون سلعى راكد... وهكذا. وربما يكون البحث فى صور وأساليب التخطيط الجديدة فرصة مناسبة لان يحاول القطاع الخاص تنظيم صفوفه، وتأسيس منظمات وقنوات أعمق وأوسع تمثيلا لرؤاه وتوجهاته، بما يحقق مشاركته بفعالية فى عملية تخطيط التنمية.

وتلافى تضحيات وخسائر فترات الركود وتعطل مسيرة النماء.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	
الموضوع الفرعى :	الاصلاح الاقتصادى:مقدمة	رقم العـــــدد :	
المصـــــــدر :	الانترنت	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٨/١٣

مصر الثامنة عالميا بين اكثر الاسواق الناشئة نموا

تاريخ الخبر : 00/13/8

القاهرة : احتلت مصر المرتبة الثامنة بين قائمة الاسواق الناشئة الاكثر نموا للناتج المحلى الاجمالى فى العالم خلال النصيف الاول من العام الجارى والسنة المنقضية. حققت مصر معدل نمو قدره 6 % في الناتج المحلى الاجمالى وكان القطاع الصناعى من اكثر القطاعات نموا حيث زاد معدل النمو بنسبة 7.9 بالمئة بينما هبط معدل التضخم الى 9.2 بالمائة . وتصدرت هونج كونج قائمة الاسواق الناشئة من حيث معدل النمو في الناتج المحلى الاجمالى بنسبة 8.14 بالمائة تليها كوريا الجنوبية بنسبة 8.12 بالمئة فماليزيا بنسبة 7.11 بالمئة وروسيا 4.8 بالمئة والصين 3.8 بالمئة وسنغافورة ثمانية بالمئة والمكسيك وتايوان 9.7 بالمئة والمجر 6.6 بالمئة. واشتركت مصر وبولندا فى المرتبة الثامنة بنسبة ستة بالمئة وتركيا 6.5 بالمئة وشيلى 5.5 بالمئة والتشيك 4.4 بالمئة واليونان 7.3 بالمئة والفلبين 4.3 بالمئة والارجنتين 9.0 بالمئة وفنزويلا 3.0 بالمئة . ونقلت صحيفة البيان فى عددها الصادر اليوم عن مجلة ذا ايكونومست ان المشكلة الحقيقية التى مازالت تؤرق الاقتصاديين المصريين هي العجز التجارى الضخم الذى بلغ في الربع الاول من العام الجارى نسبة 9.11 بالمائة من الناتج المحلى الاجمالى فيما اقتصر عجز الحساب الجارى على نسبة 5.1 بالمئة

ارتفاع واضح لمعدل النمو الصناعى

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	وجية شندى
الموضوع الفرعي :	الاصلاح الاقتصادى: مقدمة	رقم العـــــــدد :	٤١٥٤٠
المصـــــــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٨/٣٠

الوضع الاقتصادى الحالى وضرورة تنشيطه

د.وجيه شندى

تتعرض اقتصاديات مختلف دول العالم - المتقدمة والنامية - على السواء لفترات مختلفة من الانتعاش والكساد.

ويحاول خبراء الاقتصاد تفسير هذه الفترات بما يعرف باسم الدورات الاقتصادية، ومع ذلك فمثل هذه الدورات لها أسبابها ونتائجها، وبالتالى تحاول حكومات الدول المختلفة التخلص قدر الإمكان من أسباب الكساد والركود الاقتصادى، وتحاول جاهدة خلق وتهيئة الأسباب التى تدفع اقتصادها إلى الرواج والازدهار.

فعلى مستوى العالم، حقق الاقتصاد الأمريكى بمفرده أكبر فترة ازدهار خلال السنوات التسع الأخيرة، إذ وصل متوسط معدل النمو السنوى ما بين ٣.٥ و٤٪ سنويا، أى ما يعادل ضعف معدلات نمو اقتصاديات دول السوق الأوروبية المشتركة، بفضل السياسات التى اتبعتها الإدارة الأمريكية وبالذات مستر الن جرين سبان رئيس البنك الاحتياطى الفيدرالى، ومع ذلك فقد عانت أغلب الدول النامية وبالذات دول جنوب شرق آسيا ودول شرق أوروبا الأزمة الآسيوية وتوابعها التى استمرت لسنوات حتى بداية العام الحالى، فقد حققت أغلب هذه الدول معدل نمو بالسالب تراوح ما بين -٢ إلى -٥٪ فى السنوات الأخيرة.

والاقتصاد المصرى ليس استثناء من الوضع السابق، فقد حقق معدلات تنمية عالية من النمو خلال السنوات الأخيرة، ثم تأثر بما تأثرت به مختلف دول العالم من مؤثرات اقتصادية بسبب الأزمة الآسيوية، وإن كان تأثره بها جاء متأخرا، وبالتالى بدأت تظهر عليه أعراض محددة أثرت على نشاطه وحيويته.

فقد أعلنت الحكومة منذ فترة قصيرة أن الاقتصاد المصرى يعانى من مشكلة سيولة، وأنها ستعالج هذه المشكلة عن طريق ضخ حوالى ٢.٥ مليار جنيه شهريا لمدة الأشهر الثمانية القادمة. وأن ضخ هذه الأموال سيتم من موارد حقيقية تجنبا للضغوط التضخمية. ثم أعلنت بعد ذلك أن ضخ هذه الأموال قد تم، وأن مشكلة السيولة قد انتهت.

ومع تقديرنا الكامل لما أعلن فى هذا الشأن، فإننا نعتقد أن المشكلة الحقيقية التى تواجه الاقتصاد المصرى حاليا هى مشكلة ركود اقتصادى. قد تكون مشكلة السيولة أحد عناصرها، إلا أنها أعم وأشمل من موضوع السيولة فقط وبالتالى يجب أن تعالج هذه المشكلة من جذورها، ليستطيع الاقتصاد المصرى أن ينطلق لآفاق جديدة بتيسير المعاملات الاقتصادية ليزداد معدل النشاط الاقتصادى الداخلى والخارجى، وتزيد الاستثمارات الحقيقية، فيتم خلق فرص عمالة حقيقية، وتزيد مستويات دخول المواطنين، وترتفع بالتالى معدلات التنمية الاقتصادية.

أولا: الأسباب الحقيقية للركود الاقتصادى:

١. الأزمة الاقتصادية العالمية التى بدأت فى دول جنوب شرقى آسيا فى نهاية ٩٧ وانتقلت منها إلى أغلب دول أوروبا الشرقية عام ٩٨ فبعض دول أمريكا اللاتينية، مما أدى إلى انهيار معدلات النمو بل وتحقيق معدلات سلبية لم تعرفها هذه الدول من قبل، ووجود أكثر من ٢٠ مليون عاطل، وانخفاض أسعار صرف عملات هذه الدول، وبالتالى انخفاض حاد فى أسعار الصادرات، وانهيار أسواق المال، وقد أثرت هذه الأزمة كما توقعنا من قبل (مقالنا المنشور بالأهرام) على الاقتصاد المصرى من جانبين:

أ. طفرة استيرادية أدت الأزمة الاقتصادية إلى انخفاض العديد من أسعار السلع المصنعة بسبب مشاكل البطالة وانخفاض أسعار العملات، فضلا عن انخفاض أسعار مواد أولية عديدة بنسب تراوحت بين ١٥ و٢٠٪ وقد وجد العديد من المستوردين فى مصر أن هذا الوضع، يمثل فرصة لا تعوض فاندفعوا فى نهاية ٩٨ وطوال ٩٩ لاستيراد كميات كبيرة من السلع الخارجية بتمويل من البنوك المصرية، وقد أثر هذا الحجم الضخم من الواردات على مستوى سيولة العديد من المؤسسات المالية، فضلا عن تأثيره السلبى على الانتاج الوطنى المثيل.

٢. انخفاض أسعار النفط وتحويلات المصريين: كان من تأثير الأزمة السابقة انخفاض أسعار النفط إلى مستويات متدنية. وقد أثر هذا الانخفاض على مختلف الدول المنتجة والمصدرة للنفط فى العالم، خصوصا الدول العربية. ولذا طالب كبار المسئولين فى الدول المصدرة للنفط مثل المملكة العربية السعودية «بضرورة اتباع سياسة شد الأحزمة على البطون». وبالفعل انخفض حجم الانفاق العام فى هذه الدول، وبالتالى انخفض حجم الاستثمارات العامة، وبالتبعية حجم العمالة، خصوصا العمالة المستوردة.

ولذا تأثرت العمالة المصرية فى هذه الدول، سواء من حيث الأعداد الكلية، أو مستويات الدخول. وقد انعكس انخفاض أسعار النفط وانخفاض تحويلات المصريين العاملين فى الخارج على الوضع الاقتصادى فى مصر. صحيح أن أسعار النفط ارتفعت إلى حوالى ٢٧ - ٣٠ دولارا للبرميل فى الفترة القليلة الماضية، إلا أن هذا الارتفاع مازال قريبا فى توقيته الزمنى ولم يعط تأثيره الإيجابى بعد.

٣. انخفاض الحجم الكلى للاستثمار: افترضت الخطة القومية أن حوالى ٢٥٪ من جملة الاستثمارات القومية تأتى من مصادر حكومية أو عامة. أما الباقى وهو ٧٥٪ من جملة استثمارات الخطة فتأتى عن طريق القطاع الخاص. ومن [الأ]سف أن استثمارات القطاع الخاص لم [ت]صل إلى النسبة المستهدفة. وبالتالى لم [ت]توافر كل الاستثمارات اللازمة لتحقيق معدلات النمو المرتفعة وبالتالى دفع النشاط الاقتصادى. ومع ذلك فقد أدى تجاوز حجم الاستثمارات الحكومية لمعدلاتها فى العام الماضى إلى سد جزء من النقص الحادث فى الاستثمارات الخاصة.

٤. نوعية الاستثمارات التى تمت: ولم يقف الأمر عند نقص حجم الاستثمارات الكلية بسبب نقص الاستثمارات الخاصة، بل أن جزءا كبيرا من الاستثمارات العامة التى تمت فى العام الماضى وجهت لعدد محدود من المشاريع الاستثمارية التى لا يزيد عددها على ٤ إلى ٦ مشاريع، وهى كلها مشاريع جديدة لن يتحقق العائد منها الآن، بل يتحقق هذا العائد بعد مزيد من الإنفاق لسنوات وعند استكمال هذه المشاريع المكلفة.

وبالتالى أدى نقص الاستثمارات الخاصة، وتوجيه أغلب الاستثمارات الحكومية إلى مشاريع جديدة تحتاج لاستيراد آلات ومعدات من الخارج بمبالغ كبيرة، إلى حرمان القطاعات التقليدية وبالذات القطاعان الصناعى والزراعى التى تمثل دوائر النشاط التقليدى من استثمارات مهمة كانت فى حاجة إليها.

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى — اسم الكاتب : وجية شندى

الموضوع الفرعى : الاصلاح الاقتصادى: مقدمة — رقم العدد : ٤١٥٤٠

المصدر : الاهرام — تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٨/٣٠

٥- عدم زيادة حجم الائتمان المصرفي: لم تحدث زيادة فى حجم الائتمان الذى قدمه الجهاز المصرى لمختلف الشركات وأفراد القطاع الخاص خلال الفترة الأخيرة. ومعنى ذلك أنه قد حدث ثبات نسبى أو تراجع فى معدلات الزيادة فى الائتمان المصرفي.

فإذا أضفنا إلى هذه الحقيقة، ما لوحظ خلال الفترة الأخيرة من:

أ- اختلاط الأوراق بين بعض البنوك ورجال الأعمال: مما أدى إلى حصول عدد محدود من الشركات ورجال الأعمال - لا يزيد عددهم على خمسين عميلا تقريبا - على نسبة معينة من جملة الائتمان الذى قدمه القطاع المصرفى للقطاع الخاص في مصر، ومع أن أغلب هذه الشركات وأصحابها من رجال أعمال لهم معاملات سابقة مع البنوك ولم يتم سداد مديونياتهم، إلا أن بعض البنوك وافقت مع ذلك على تأجيل سداد بعض مديونياتهم أو زيادة الحدود الإئتمانية المصرح بها لهم. وبالتالى عوقبت القطاعات الإنتاجية التقليدية من زراعة وصناعة وسياحة بسبب قلة الأموال المتاحة مرتين:

الأولى: بسبب نقص استثمارات القطاع الخاص.

الثانية: بسبب عدم إمكانية الحصول على كل التمويل المطلوب من البنوك.

ب- زاد من صعوبة الموقف أن جزءا غير قليل من تمويل البنوك قد وجه للمشاريع العقارية فى المدن الجديدة، وبالذات حول القاهرة لإنشاء أحياء سكنية راقية، أو فيلات. وتكرر نفس الوضع فى الساحل الشمالى غرب مدينة الإسكندرية فتم إنشاء مصايف من فيلات وشاليهات وبعض الشقق فى عمارات. مما أدى إلى زيادة المعروض الفعلى من هذه النوعيات المتميزة من المساكن والمصايف عن حاجة الطلب الفعلى عليها. وبالتالى حدثت أزمة عقارية، انعكست ضخامة استثماراتها، وهدوء حركة البيع والشراء فيها، على مختلف الشركات والأفراد المتعاملين فيها. ويخشى من امتداد آثار هذا الوضع إلى قطاعات أخرى.

٦- التوقعات عن مستقبل سعر الجنيه: أدى الحديث عن نقص المعروض من النقد الأجنبى، وعدم إمكان حصول كل طالبى العملة على احتياجاتهم بالسعر المعلن وفورا، إلى طلب المزيد من العملات الأجنبية. عن طريق الجهاز المصرفى، أو الاحتفاظ بالعملات الأجنبية عند توافرها دون تغير، واستمر البنك المركزى فى توفير العملات الأجنبية من احتياطياته بنفس السعر.

٧- عدم الاهتمام بالدراسات المستقبلية وتزايد المخزون: قطع الاقتصاد المصرى شوطا كبيرا فى سبيل إنتاج أنواع عديدة ومختلفة من السلع المعمرة مثل السيارات، أجهزة التكييف، الثلاجات، التليفزيونات، الفيديو، الغسالات، ماكينات التنظيف بأنواعها . إذ كانت السلع السابقة تستورد من الخارج حتى عهد قريب، وبالتالى كان يطبق عليها قيود الاستيراد المختلفة، فضلا عن فرض رسوم جمركية مرتفعة عليها، وبالتالى كان شراؤها غير متاح لأغلب المواطنين.

وقد أدت سياسة تشجيع الاستثمار الخاصة، وتحرير التجارة الخارجية من أغلب القيود المفروضة عليها، إلى إنتاج السلع السابقة بأنواع وأحجام وماركات متزايدة عاما بعد عام بسبب الإقبال عليها. ومع ذلك فقد قام الإقبال على شراء هذه السلع أخيرا بسبب منافسة السلع المستوردة والمهربة. مما أدى إلى انخفاض حجم المبيعات وزيادة حجم المخزون.

ويرجع ذلك إلى الثبات النسبى فى الدخول مع تزايد أعداد أفراد الأسرة المصرية، وانفاق قدر لا يستهان به من ميزانية الأسرة على نفقات المدارس، والدروس الخصوصية، والتليفون المحمول.. إلى آخر هذه البنود. وبالتالى كان من واجب الاتحادات النوعية أن تهتم بالدراسات المستقبلية وتنبه المنتجين إلى أن التوسع فى الإنتاج له حدوده الآمنة التى يجب الالتزام بها.

ثالثا: المقترحات: لعلاج الأوضاع السابقة فإننا نقترح إجراءات للمدى القصير، وأخرى للمدى المتوسط والطويل:

المدى القصير: ١- محاولة خفض نسبة ودائع البنوك التجارية لدى البنك المركزى المصرى، حتى يتاح قدر أكبر من الأموال لدى البنوك فتستطيع ضخها فى الائتمان. حتى تستفيد المشاريع المختلفة خصوصا متوسطة و صغيرة الحجم من توسيع نشاطها، أو إنشاء مشاريع جديدة.

٢- محاولة تخفيض سعر الفائدة السارى حاليا بنسبة ١٪ لتستطيع شركات قطاع الأعمال و الأفراد الذين لم تتح لهم فرصة الاقتراض من البنوك بأسعار فائدة مقبولة - بدلا من رفع سعر الفائدة حاليا فيحدث مزيد من الانكماش فى السوق.

٣- تشكيل لجنة من الفنيين والخبراء - من خارج الجهاز المصرفى - للنظر فى أوضاع البنوك، وحجم الائتمان الذى قدمه كل بنك، والقطاعات المختلفة التى قدمت لها، وحجم القروض المتعثرة، تقديم مقترحات عملية فى هذا الشأن.

٤- اللجوء إلى التمويل بالعجز فى حدود آمنة، لا تتعدى نسبة مقبولة مثل ٢ إلى ٣٪ فقط للمحافظة على نسبة التضخم الحالية. ولا يحدث العكس - لاقدر الله - فتنطلق مستويات الأسعار من عقالها.

فى المدى المتوسط: ١- ضرورة إعداد برنامج لتنشيط تمويل القطاع الخاص متوسط وصغير الحجم عن طريق البنوك فى المجالات الصناعية والزراعية والسياحية، استبعاد الأنشطة العقارية من التمويل، ولا شك أن انتهاء لجنة تطوير البنوك ودراسة الائتمان المصرفى من عملها، سيساعد فى وضع الحقائق اللازمة أمام الخبراء لإعداد مثل هذا البرنامج.

٢- ضرورة تحريك سعر صرف الجنية ارتفاعا وانخفاضا نحو نقطة تعادل جديدة مقابل الدولار الأمريكى، ليصبح سعر التعادل الجديد أكثر واقعية من السعر الحالى، فيستطيع أن يحقق آثاره الاقتصادية بالنسبة للصادرات والواردات ويوقف نزيف السحب المستمر من احتياجات الدولة لدى البنك المركزى.

٣- لاشك أن تأجيل العمل بقانون الشيك لمدة سنة سيساعد مجتمع التجار، وبالتالى وجب ومن الآن بحث وسائل تدعيم الكمبيالة لجعلها أداة ائتمان حقيقية مقبولة لمختلف العاملين فى السوق من مشترين وتجار.

٤- ضرورة تخفيض مستوى الضرائب المفروضة على الاستثمارات الجديدة، أو التوسع فى النشاط الاستثمارى القائم بعد انتهاء فترات الإعفاء المختلفة، حيث أوضحت دراسة قام بها فريق من الخبراء تحت إشرافنا أهمية هذا التخفيض فى ظل المنافسة السائدة لجذب الاستثمارات المختلفة بين مختلف الدول المستوردة لرأس المال فى العالم.

٥- القضاء على البيروقراطية الصغرى، وهى بيروقراطية صغار موظفى الدولة التى يتعامل معهم المستثمر العادى فى الدواوين والمحافظات المختلفة للحصول على أنواع التصاريح المختلفة.. للبناء.. لتوصيل الكهرباء.. توصيل المياه.. الحريق.. تجديد التصاريح السابقة.. إلى آخر معاملات المستثمرين الوطنيين والأجانب مع الأجهزة الحكومية.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	صليب بطرس
الموضوع الفرعى :	الاصلاح الاقتصادى : مقدمة	رقم العــــدد :	٢٩٣٠
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٩/٢

نشرت جريدة الاخبار الاسبوع الماضى على صدر صفحتها الاولى ان المجموعة الاقتصادية فى اجتماع موسع لها توفرت على بحث برنامج جديد لرفع الاداء الاقتصادى وان الحكومة حريصة ايضا على اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتحقيق تحسن ملموس فى اداء الاقتصاد المصرى والواقع ان هذه العملية لايمكن ان تفرض على المجتمع اى مجتمع فالاداء الاقتصادى والنهوض به هو بمثابة «فرض عين».«لافرض كفاية» كما تنادى احكام الشريعة وأول نوع من الفروض لايسقط عن صاحبه الا متى اداه بشخصه ومن الامثلة : الصوم والصلاة وذلك على عكس النوع الثانى الذى اذا ما اداه شخص سقط عمن سواه من افراد المجتمع كنظافة الشوارع وفى تصورى ان رفع مستوى الاداء الاقتصادى لايمكن ان يكون من ذلك النوع وكيف يتصور ان يصنف الهبوط بكفة الانتاج الا اذا التزمه الجميع : فى المصنع والحقل والمكتب وغيرها ولتوضيح ذلك استعرض فى عدد من المقالات ماهية وفروع هذه القضية.

الأداء الاقتصادى المصرى فى النصف الأول من هذا العام

(١)



د. صليب بطرس

انتاب الاقتصاد المصرى فى هذه الفترة هزتان عنيفتان احداهما ازمة وصفت بانها نقص فى السيولة مع ان العكس هو الصحيح انها ازمة هيكلية تراكمية تعنى بالضرورة ان علاجها اذا لم يؤخذ بجدية فانه قد يستعصى على الحل واما الهزة الاخرى فهى ما اثاره حكم محكمة امن الدولة العليا فى قضية نواب القروض ليس فى الجهاز المصرفى وحده بل فى الاقتصاد المصرى كله وقد عالجت هذه الاثار فى اكثر من مقال ولكن النظرة الشمولية من عل على الاقتصاد ككل قد تساعد القارئ فى الوقوف على حقيقة مايدور ومايتوقع تعلن الحكومة انها ما تزال تصر على ماوعدت به بشأن تعهدها بتحرير الاقتصاد هدفا وطنيا يحقق مصالح الشعب وفى هذا الصدد لاتخفى الحكومة تفاؤلها من انها اوفت بما وعدت من تحقيق نمو الناتج المحلى الاجمالى بمعدل يدور حول 6٪ عن سنة 1999/2000 عندما تظهر الارقام النهائية اما رجال المال والمستثمرون شركاء التنمية وبعض المحللين يرون الامور من زاوية اخرى مخالفة خلص الرأى العام من خلال ممارساته اليومية الى ان هناك تقلصا فى اداء بعض القطاعات يرتقى الى مرتبة الركود.

وفى تلك الفترة عمد البنك المركزى الى السحب من احتياطى النقد الاجنبى نتيجة لما تعانيه البلاد من نقص فى الموارد الرئيسية للعملات الاجنبية ومما ضاعف من اثار التقلص تزامن هذه الاوضاع المقلقة مع صدور الحكم المشار اليه مما حدا بالادارات العليا لوحدات الجهاز المصرفى الى التزام الحرص فى منح الائتمان بالقدر الكافى والذى يرضى رجال الاعمال والمستثمرين وكان محصلة ذلك نقص قيمة الاحتياطى المشار اليه الى ارقام لم يسبق ان هبط اليها من قبل بحيث تتراوح مابين 15 و16 مليار دولار بدلا من عشرين مليارا.

وفى النصف الاول من العام الميلادى الحالى ويقابل النصف الثانى من السنة المالية 1999/2000 وجهت بعض الاتهامات القاسية لحكومة الجنزورى باعتبارها المسئولة عن تزايد عجز الميزانية العامة عما خطط له ويعتقد بعض المحللين ان الحكومة الحالية تبذل قصارى جهدها للحد من تزايد هذا العجز ولكن ظهرت مؤخرا بعض تصرفات من جانب الحكومة من شأنها ان توحى بغير ذلك فقد اعلنت لمناسبة قرب الانتخابات للدورة البرلمانية الجديدة عن تدبير فرص عمل جديدة باعداد غير مألوفة كما اعلنت تيسير قواعد ترقية العاملين بالحكومة الى وظائف ذات درجات اعلى وكلها اجراءات من شأنها الارتفاع بنفقات الميزانية بارقام لايدرى المرء من اى الموارد يمكن ان تمول ويعيد هذا الى الاذهان ماكان يتبع فيما قبل الثورة لمناسبة اجراء الانتخابات من اجراءات مماثلة لاغراء الموظفين على اعادة انتخاب الحكومة مرة اخرى وهذا اجراء عفا عليه الزمن.

وفى شهر ابريل الماضى اعلن ان الحكومة اعادت النظر فى رقم عجز الميزانية لمناسبة اعداد الحساب الختامى لسنة 1998/1999 واذيع فى هذا الصدد ان معدل العجز ارتفع من 1,3٪ الى 4,2٪ من اجمالى الناتج المحلى على الارجح اما عن عجز الميزانية عن السنة المالية 1999/2000 فمازال فى علم الغيب.

انخفاض العجز

شهدت التسعة اشهر الاولى من السنة المالية «اى من يوليو 99 الى بداية ابريل 2000» انخفاضا طفيفا فى عجز موازين المدفوعات ارتفعت حصيلة موارد النقد الاجنبى بفضل انتعاش حركة السياحة «ستعالج بالتفصيل عند الكلام عن ميزان المدفوعات» ولكن مازالت منخفضة الاستثمارات المباشرة والاستثمارات غير المباشرة التى ترد من خلال سوق الاوراق المالية وتعكس هذه الصورة مدى ثقة المستثمرين لما تعلنه الحكومة بين الفينة والفينة عن خططها فى الاصلاح الهيكلى للاقتصاد المصرى ولم تنخفض نبرة المعارضة فى المناداة بضرورة الاصلاح السياسى شرطا لازما وضروريا للاصلاح الاقتصادى ونكرر هنا ماسبق الاتيان عليه من ان الاحزاب المعارضة لم تقدم حتى الان برنامجا تفصيليا يتفهمه الرأى العام فى يسر وسهولة عن السبيل الذى توصل اليه الاصلاح الاقتصادى ومدى تواكبه مع الاصلاح السياسى ولم يتجاوز ماقيل حدود مايشبه العناوين الصحفية.

اعلنت الحكومة فى الفترة موضوع البحث عن عدم قدرتها على تحديد مديونيتها للقطاع الخاص بجانب عدم استطاعتها بحكم طبائع الاشياء تقديم ارقام مفصلة دقيقة لدائنيها لممولى الضرائب وعجزت الحكومة عن الرد على ماكتبه الكثيرون عن صعوبة تنفيذ هذا الاجراء لاعتبارات عملية تتمثل فى ان الممولين لايستطيعون تسديد جانب من الارصدة المتراكمة مع ضرورة تسديد الالتزامات السنوية الجارية المتجددة بالاضافة الى ذلك هناك اعتبارات قانونية تشل حركة الحكومة فى اتخاذ اية اجراءات لتحصيل الارصدة المتاخرة ومع ذلك اعلنت الحكومة عن التزامها بضخ 25 مليار جنيه من هذه المديونية لانعاش الاقتصاد خلال عشرة اشهر لم تنقض بعد.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	صليب بطرس
الموضوع الفرعى :	الاصلاح الاقتصادى : مقدمة	رقم العـــدد :	٢٩٣٠
المصـــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٩/٢

اعلنت الحكومة عن اعتزامها تنفيذ ماتطلبه منظمة التجارة العالمية فى طرائق تقدير قيمة السلع المستوردة بغرض تطبيق الرسوم الجمركية ولاريب فى ان تطبيق هذه القواعد من شانه ان ينتهى الى تخفيض حصيلة الرسوم الجمركية واكدت الحكومة التزامها بتنفيذ برنامج الخصخصة الذى بلغ مرحلة التجمد ومازال غامضا حتى الآن موقف الحكومة من خصخصة بعض البنوك التابعة للقطاع العام وشركات التامين.

افصحت الحكومة عن عدة مشروعات بقوانين تعرض على البرلمان فى دورته القادمة فى شهر نوفمبر القادم وتخص السياسة الاقتصادية منها التحرك نحو ضريبة القيمة المضافة بدلا من ضريبة المبيعات ونذكر ايضا مشروع قانون الرهن العقارى لما يقدم لوحدات الجهاز المصرفى ويعمل هذا المشروع متى اقر ان يقضى على جانب من الكوارث التى لحقت ببعض هذه الوحدات من جراء قبول قروض بضمانات غير كافية والواقع ان دوائر المال والاعمال واوساط المستثمرين تترقب باهتمام بالغ ماقد تتخذه الحكومة فى ميدان الاقتصاد خلال النصف الثانى من العام الحالى ولاريب فى ان اداء الحكومة المرتقب فى تلك الفترة سوف يتردد صداه فى الموقف الاقتصادى ان سلبا وان ايجابا.

بداية الاصلاح

ويجبرنا هذا العرض الى ان نرجع قليلا الى الوراء لنتذكر دائما الاصلاح الاقتصادى الذى جاء مع سنة 1991 فى عهد وزارة عاطف صدقى كانت البداية فى صورة تلبى برنامجا من شانه ان يشيع الاستقرار فى مفاتيح الاقتصاد الرئيسية مثل تثبيت سعر الصرف بعد توحيده والعمل على بقائه مستقرا ومثل خفض التضخم والسيطرة عليها مع استخدام سعر الفائدة بطريقة سليمة فى ادارة الاقتصاد وخفض عجز الميزانية العامة للدولة واخيرا تحقيق قدر مقبول من النمو الاقتصادى اعلنت الجهات الرسمية انه بلغ 3,8٪ فى عام 1998/1999 ولم تذكر هذه الجهات وصفا لهذا المعدل : هل هو الصافى اى بعد خصم معدل زيادة السكان فاذا كان الامر كذلك فان حقيقة المعدل يكون 5٪ بعد اضافة معدل زيادة السكان الذى يدور حول 1,9٪ والعكس اذا لم يكن الرقم المعلن يمثل الصافى الذى يصبح اذن 1,7٪ ‹3,8٪ -1,9٪› ومن هذا المنطلق وجب على الجهات المعنية ان تفصح عن حقيقة الرقم ولاتترك الناس يضربون اخماسا فى اسداس هذا هو مايقصد بالشفافية فى مثل هذه الاحوال.

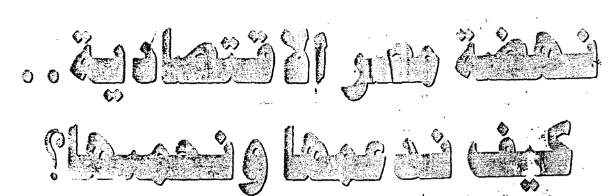
استطاعت الحكومة بفضل هذا البرنامج ان يحتل الاداء الاقتصادى منزلة افضل بكثير فى سلم تصنيف الاقتصاديات الصاعدة جلب الى مصر قدرا مقبولا من احتياطيات النقد الاجنبى فى سنة 1997, وترى دوائر المال والاعمال ان توقعات النمو كما رسمتها الحكومة متفائلة للغاية وفى رأى هذه الدوائر ان الاقتصاد يمر فى الفترة موضوع البحث الى منحنى يقوده الى الهبوط نتيجة لسلوك بعض المتغيرات مثل نقص المعروض من النقد الاجنبى وبطء نمو الصادرات وارتفاع مستويات المخزون السلعى ويقصد به رصيد الانتاج الذى عجز اصحابه عن بيعه ثم الاجراءات الحكومية المعوقة للتبادل التجارى.

ومع نهاية هذه الفترة وافق البرلمان على ميزانية السنة المالية 2000 -2001، كما قدمتها الحكومة والمعروف انه طبقا لاحكام الدستور لايجوز لمجلس الشعب ادخال تعديلات على مشروع الميزانية الا بموافقتها وهذا وضع ينتقص من حق الشعب .. بلغ عجز الميزانية طبقا لما وافق عليه البرلمان مايدور حول 3,5 مليار جنيه تمثل مايزيد قليلا على 1٪ من الناتج المحلى الاجمالى و يدور معدل النمو حول 7٪ مع تضخم يقدر معدله بثلاثة فى المائة وكلها معدلات جاءت على لسان الجهات الرسمية.

وتركز الميزانية على الانفاق الاجتماعى وايجاد 580 الف فرصة عمل جديدة وهو رقم لايسنده حجم الاستثمارات المستهدفة بتاتا حصل العاملون بالحكومة واصحاب المعاشات على زيادة مخصصاتهم بمعدل 10٪ مع زيادة فى اجمالى قيمة الاجور بحوالى 13٪ ولم تتضمن الميزانية ارقام صافى العجز الذى يتحقق فى بعض ميزانيات الهيئات الاقتصادية العامة البالغ عددها سبعاوستين هيئة مما يؤكد ان رقم العجز الوارد فى النمو لايمثل [illegible] اعلنت الحكومة ان العجز المقدر فى ميزانية الدولة فى سنة 1998/1999 ارتفع الى 4,2٪ بدلا من 1,3٪ من الناتج المحلى الاجمالى.

وكذلك الحال مع ميزانية 1999/2000، فقد ارتفع من 1٪ الى 3,1٪ اما [illegible] سنة 2000/2001، التى لم ينقض منها سوى شهرين [illegible] الحكومة تقدير العجز المنتظر ليصبح 5,5٪ وفى رأى الحكومة الحالية ان هذه الظاهرة ترجع الى نفقات خارج نطاق الميزانية بالاضافة الى تجاوز ارقام القروض لما هو مقدر نتيجة لما اقدمت عليه حكومة الجنزورى لتغطية جانب من نفقات المشروعات العملاقة.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	ابراهيم نافع
الموضوع الفرعى :	الاصلاح الاقتصادى : مقدمة	رقم العـــــدد :	٤١٥٥٦
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٩/١٥



وقبل ان نشير إلى ما هو مطلوب من الدولة والقطاع الخاص والمجتمع لدعم مسيرة الاقتصاد المصرى، فإنه من الضرورى الإشارة إلى أن البيانات الدولية عن الاقتصاد المصرى تؤكد أنه فى وضع جيد، استحق معه إشادة المؤسسات المالية الحكومية الدولية، وعلى راسها صندوق النقد الدولى، والمؤسسات المالية الخاصة العملاقة التى تتمتع تقاريرها، عن أى اقتصاد، بمصداقية واحترام عالميين، مثل مورجان ستانلى وميرل لينش. وبالنسبة للمؤشرات المعبرة عن أداء الاقتصاد المصرى فإننى آثرت ان أستخدم بيانات المؤسسات الدولية، حتى ولو كان هناك تباين طفيف بينها وبين البيانات الحكومية، لأن هذه البيانات الدولية ليست بيانات صادرة عن الحكومة المصرية التى يحلو للبعض إثارة اللغط حولها احيانا، فبيانات صندوق النقد الدولى تشير فى احدث تقرير له عن الاقتصاد العالمى - World Economic Outlook, May 2000 - إلى ان معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى المصرى قد بلغ ٦٪ عام ١٩٩٩، وان هذا المعدل سيبلغ ٦,٥٪ فى العام الحالى (٢٠٠٠). على الرغم من أن هذا المعدل يقل عن معدل النمو المتحقق عام ١٩٩٩، فإنه يبقى معدلا مرتفعا يزيد كثيرا على معدل النمو الاقتصادى العالمى الذى تشير بيانات الصندوق إلى أنه لن يتجاوز ٤.٢٪ فى عام ٢٠٠٠.

وتجسيدا لاقتناع باحثى وخبراء صندوق النقد الدولى، بأن الاقتصاد المصرى سيحقق نموا مستمرا فإن توقعات الصندوق - فى تقريره هذا - تشير إلى أن معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى المصرى سوف يبلغ ٥٪ فى عام ٢٠٠١ ، علما بأن معدل النمو العالمى المتوقع عام ٢٠٠١ لا يتجاوز ٣.٩٪ حسب التقرير نفسه، أى أن توقعات الصندوق تؤكد أن الاقتصاد المصرى سيبقى فى حالة نهوض ، وسيظل معدل نموه أعلى كثيرا من المتوسط العالمى للنمو الاقتصادى.

ومن ناحية أخرى تشير بيانات صندوق النقد الدولى إلى أن معدل التضخم فى مصر قد سجل ٣.٨٪ عام ١٩٩٩، وهو معدل منخفض يضاهى المعدلات المسجلة فى أكثر اقتصادات العالم استقرار [illegible] بأن متوسط معدل التضخم فى الدول النامية بلغ ٥.٧٪ فى [illegible] عام الماضى، وتشير توقعات الصندوق إلى أن هذا المعدل سيظل فى مصر قريبا من مستوياته المنخفضة التى سجلها فى عام ١٩٩٩، وتشير بيانات إحدى أشهر المجلات الاقتصادية العالمية، فى العالم، وهى مجلة الأيكونوميست إلى أن معدل التضخم فى مصر قد انخفض إلى ٢.٩٪ فى مايو الماضى. وفى كل الأحوال فإن هذا المعدل منخفض، [illegible]ؤكد حالة الاستقرار التى يمر بها الاقتصاد المصرى، علما بأن ار[illegible]فاع هذا المعدل ظل ملمحا دائما للاقتصاد المصرى منذ منتصف الد[illegible]بعينيات وحتى نجاح الحكومة المصرية فى السيطرة عليه، من خلال سياسات نقدية ومالية فعالة فى إطار الإصلاح الاقتصادى. وكان التضخم المرتفع قبل الإصلاح الاقتصادى عاملا رئيسيا فى اضطراب حسابات الاستثمار الجديد، كما كان يؤثر سلبيا على القدرة الشرائية لأصحاب الرواتب والأجور والمعاشات، أو من يسميهم الاقتصاديون بأصحاب الدخول شبه الثابتة.

وفى مجال البطالة حققت الحكومة المصرية إنجازا حقيقيا بالانخفاض بمعدل البطالة إلى أقل من ٨٪ أخيرا، بعد ان ظل لسنوات طويلة عند مستويات أعلى كثيرا من هذا المعدل.

وهذه المؤشرات الرئيسية الثلاثة (النمو والتضخم والبطالة) ترمز [illegible] أداء أى اقتصاد فى العالم، ولنا كل الحق فى أن نقول إن اقتصادنا فى وضع جيد لأن مؤشراته الرئيسية المشار إليها آنفا هى فى وضع جيد بالفعل، سواء بشكل مطلق أو بالمقارنة بالوضع العالمى.

وبالنسبة للموازين الخارجية للاقتصاد المصرى، وبالذات الميزان التجارى الذى يعانى عجزا كبيرا، فإن جانبا من هذا العجز يمكن قبوله ، لأن أوقات النهوض الاقتصادى تتضمن بطبيعتها إقامة عدد كبير من المشروعات دفعة واحدة، وتكون هناك حاجة إلى استيراد السلع الاستثمارية (الآلات) والسلع الوسيطة ومستلزمات الإنتاج والمواد الخام، فى حين أن هذه المشروعات لا تبدأ الإنتاج والتصدير فورا، مما يؤدى عادة إلى زيادة الواردات بشكل كبير يسهم فى إحداث أو زيادة العجز التجارى. لكن الجانب غير المقبول من العجز التجارى هو ذلك المرتبط بالاستيراد للتخزين، أو الاستيراد المبالغ فيه لسلع غير ضرورية بالنسبة لاقتصاد فى مرحلة النمو. وهذا النوع من الاستيراد هو الذى يجب ترشيده بالتعاون بين الحكومة والمستوردين وجمعيات رجال الأعمال، على ضوء الدراسات الخاصة باحتياجات السوق وبأولويات الدولة والمجتمع. وفى كل الأحوال فإن هناك ضرورة للعمل بشكل [illegible] من أجل السيطرة على عجز الميزان التجارى الذى يش[illegible] العامل الأكثر خطورة فى استنزاف الاحتياطيات المصرية من العملات الحرة وفى التأثير سلبيا على الجدارة الائتمانية لمصر والمشكلات الاقتصادية.

وبالنسبة للموازنة العامة للدولة فإن الحكومة تعمل بشكل صارم

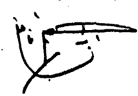
بقلم:

إبراهيم نافع

على تخفيض هذا العجز، الذى سيبلغ هذا العام نحو ٣.٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى المصرى. وفى ظل موجة النهوض العام للاقتصاد والمشروعات الجديدة، فى الأعوام الأخيرة، تعثر بعض هذه المشروعات بسبب الأخطاء فى حساب إمكانات التسويق الداخلى والخارجي، كما حدثت بعض التجاوزات مما استدعى وقفة حكومية لإعادة ترتيب الأوضاع الاقتصادية الداخلية فى مصر، وبدات الحكومة بنفسها من خلال سداد ما عليها من التزامات لشركات القطاع الخاص لإنعاش السوق، مما انتج آثارا إيجابية سريعة فى الفترة الأخيرة يشعر بها كل من يعمل فى السوق المصرية.

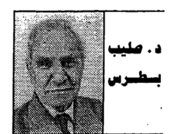
وعلى الجانب الآخر فإن تعثر بعض رجال الأعمال فى سداد مديونياتهم للبنوك قد قوبل بدرجة عالية من المرونة من الدولة ومؤسساتها، من خلال الاستعداد لجدولة الديون. لكن هذه القضية - من ناحية أخرى - استخدمت بشكل غير ملائم لإثارة القلق فى أوساط المستثمرين، وهو قلق لا مبرر له لأن الحكومة [illegible]ت مساندتها الكاملة للمستثمرين الجادين، وبرهنت [illegible]ى تفهمها ومرونتها فى التعامل مع المتعثرين، فى السداد، وتمت الاستجابة للكثير من المطالب التى من شأنها مساندة المتعثرين. وكانت النتيجة هى عودة زخم الثقة والانطلاق الاقتصادى من جديد على أسس اكثر قوة.

وإذا كانت عودة الثقة والانتعاش للاقتصاد المصرى قد بدأت على ضوء الإجراءات الحكومية لمعالجة أزمة السيولة، فى النصف الاول من هذا العام، فإن الكثير من التحسن الاقتصادى فى مصر يمكن توقعه فى ظل السياسات الحكومية التى تضع تحقيق الانطلاق الاقتصادى فى مقدمة اولوياتها، وفى ظل الخبرات الاستثمارية والاقتصادية عامة ، التى تراكمت لدى المستثمرين على ضوء ما جرى فى الفترة الأخيرة. كما أن تحسن أسعار صادرات مصر من النفط قد اضاف عنصرا إيجابيا إلى أداء الاقتصاد المصرى، علاوة على تنامى دخل قطاع السياحة حتى بلغ ٣.٩ مليار دولار، ومن المتوقع ان يرتفع دخله إلى ما يقرب من ٥ مليارات دولار فى العام الجارى، بما يشكل أيضا عاملا مساندا لتحسن الوضع الاقتصادى فى مصر. كما ان احتمال توقيع مصر الاتفاقات الدولية والإقليمية يفتح الباب امام عهد جديد للاقتصاد المصرى، بتوسيع نطاق اندماجه فى محيط اقتصادى دولى عملاق ومتقدم، بما يدعم فرص مصر فى الانطلاق اقتصاديا فى الفترة المقبلة، خاصة ان المفاوضين المصريين يصرون على الحصول على شروط جيدة تفتح بالفعل آفاقا كبيرة للانطلاق الاقتصادى فى مصر، لكن تبقى الامور فى النهاية متوقفة علينا، حكومة ومستثمرين وشعبا، فتدعيم النمو والانطلاق الاقتصادى هو مسئولية جماعية لنا جميعا، لابد أن نضطلع بها بهمة وقوة، وروح وثابة متطلعة لبناء مستقبل اقتصادى لبلادنا.



الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	صليب بطرس
الموضوع الفرعى :	الاصلاح الاقتصادى :مقدمة	رقم العـــــدد :	٢٩٥٣
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/١٠/٨

تقويم أداء الاقتصاد المصرى فى نصف العام (2.2)



د. صليب بطرس

عالجت فى مقال سابق 12 سبتمبر 2000 اداء الاقتصاد المصرى فى النصف الاول من العام الحالى.. وجاءت هذه المعالجة انطلاقا من الرغبة في ان يطل قارئ العالم اليوم ذو الاهتمام الاكبر عن غيره من قراء الصحف الاخرى بسلوك الاقتصاد المصرى من آن إلى آخر من خلال نظرة شاملة تيسر الوقوف على حركة الاقتصاد ككل. وثمة مقولة انجليزية: ان الاطلالة على الغابة ككل افضل من النظرة الى الشجرة الواحدة منها.

السياسة النقدية

لم يحدث سوى تعديل طفيف فى السياسة النقدية. فاسعار الفائدة ظلت الى حد كبير على ما هى عليه دون تعديل وكذلك الحال مع سلوك الجهاز المصرفى ازاء حجم الائتمان الذى يمنحه لعملائه الا فيما يتعلق بالتدقيق فى طريقة الوقوف على كفاية الضمانات التى يقدمها العملاء. وجاء ذلك تحت تأثير الحكم الصادر فى قضية نواب القروض.

وفى هذه الفترة بدا واضحا اتجاه السلطات النقدية للدفاع عن الحفاظ على سعر صرف الجنيه قبالة العملات الاجنبية مع الحفاظ على احتياطى النقد الاجنبى الموجود لدى الجهاز المصرفى ثابتا الى ابعد مدى.

ولم تدع السلطات النقدية فرصة تمر دون ان تعلن تصميمها على بقاء قيمة الجنيه المصرى ثابتة امام العملات الاجنبية من الناحية الرسمية. ويتعين هنا ان نفرق بين طريقتين من طرائق تخفيض العملة ـ اية عملة: الاولى ان تعلن السلطات النقدية بطريقة رسمية خفض قيمة الجنيه المصرى قبالة العملات الاجنبية من خلال الدولار ويطلق على ذلك بالانجليزية devaluation . والطريقة الثانية ترك تحديد قيمة العملة بقوى العرض والطلب de perciation أو سياسة تعويم العملة بتركها تتذبذب صعودا وهبوطا حسب تفاعل العروض من العملة وحجم الطلب عليها.

ويلاحظ المراقبون ان الاشهر الاخيرة من الفترة موضوع البحث شهدت زيادة المسحوب مما لدى السلطات النقدية من الاحتياطيات نتيجة نقص تعرضت له الموارد الجارية. وهبط الاحتياطى بحيث بلغ فى شهر يونيو 18 مليار دولار وهو ادنى مستوى وصل اليه من قبل بعد ان كان يدور حول 20 مليارا. ويرى بعض رجال الاعمال انه لولا ما اتخذته السلطات النقدية من اجراءات مصرفية للحد من الطلب على الدولار من خلال تنظيم عمليات فتح الاعتمادات المستندية، لجاءت النتائج اسوأ بكثير. ومما تجدر الاشارة اليه ان سلوك رصيد الاحتياطى خلال الثلاث السنوات الماضية 96/97، 97/98، 98/99 جاء على التوالى كالآتى «مليار دولار» 20,7 ـ 20,3 ـ 17,582.

وفى هذه الفترة عمدت السلطات النقدية الى تخفيف الضغط على الجنيه المصرى بترك سعر الصرف بتحرك من 3,40 الى 3,55 بالنسبة للدولار ويتوقع المستثمرون من الحكومة ان تقف موقفا يتسم بدرجة من المرونة أكبر في الاشهر الثلاثة الاولى من السنة المالية 2000 / 2001 (يوليو ـ سبتمبر) وبحيث تكون أكثر استجابة وذلك من خلال اتباع اجراءات اكثر تواكبا مع متطلبات السوق كجزء من استراتيجية اكثر شمولا.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	صليب بطرس
الموضوع الفرعي :	الاصلاح الاقتصادى :مقدمة	رقم العـــــدد :	٢٩٥٣
المصــــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصــدور :	٢٠٠٠/١٠/٨

ميزان المدفوعات

تركزت اهتمامات الحكومة الخاصة بمعالجة عجز الميزان التجارى وميزان المدفوعات منذ عام 1998، فى الحد من تمويل عمليات الاستيراد ومن حجم النقد الاجنبى المخصص لهذا الغرض وفى الوقت نفسه الاهتمام بزيادة الصادرات. واسهمت هذه السياسات فى تخفيض عجز الميزان التجارى بما يعادل 8,5٪ فى النصف الاول من العام المالى 1999/2000 . ظهر ذلك من بيانات اذاعها البنك المركزى. واسهم ارتفاع اسعار البترول في الاسواق العالمية فى هبوط عجز ميزان المدفوعات فى النصف الثانى من العام المذكور (اى يناير - يونيو 2000). وسجلت الواردات فى تلك الفترة زيادة طفيفة. ومن نتيجة ذلك حقق عجز ميزان المدفوعات هبوطا بلغ معدله 22٪ عما كان عليه فى السنة المالية السابقة. وجاءت هذه النتيجة بسبب ارتفاع اداء قطاع السياحة بصفة خاصة.

ومع هذا التحسن الطفيف فى الموازين الخارجية، ومن شانه ان يخفف الضغط على مواردنا العملات الاجنبية المحدودة، فان بعض المحللين بخاصة من رجال الاعمال يرون ان ذلك جاء نتيجة تباطؤ النمو وتراجع الثقة فى دوائر الاعمال.

وليس من ريب فى ان هبوط مستويات الاستثمار المباشر والاستثمار غير المباشر - وهو ما تحصل عليه مصر من خلال بورصة الاوراق المالية - بالاضافة الى نقص الاقبال على اقتناء السندات التى تصدرها الحكومة مقومة بالعملات الاجنبية، تعتبر مؤشرات تظهر حجم ثقة المستثمرين.من ناحية ورجال الاعمال من ناحية اخرى فى السياسة الاقتصادية وفى اداء اقتصاديات البلاد، وهناك ايضا ما اسهم فى هذا التباطؤ هو ارتفاع قيمة المخزون السلعى الذى ورثته مصر عن القطاع العام، الذى اعتاد فى فترة الانغلاق على ان ينتج سلعا متدنية الجودة وغالية الثمن، يمكن تصريفها بوسائل اصطناعية. ومما يذكر ان زيادة حجم المخزون السلعى فى هذه الفترة انما يعكس الظروف غير المواتية التى تمر بها دوائر الاعمال.

وتوضح الارقام الرسمية المعلنة ان المخزون السلعى ارتفع بما قيمته 2,7 مليار جنيه فى سنة 97/98 وبما يعادل 9,3 مليار جنيه فى السنة المالية 98/99. وتامل الحكومة فى ان تتمكن من خفض هذا المخزون بحوالى 2,7 مليار فى السنة المالية 1999/2000.

ويتطلع رجال الاعمال والمستثمرون الى ان تتمكن الحكومة من الاقدام على اجراءات تمس قضايا اقتصادية كثيرة من خلال استراتيجيات من شانها الا تقف عقبة فى سبيل تحسن اجواء التبادل التجارى وبيئة دوائر المال والاعمال ومحيطها.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	محمد بركة
الموضوع الفرعي :	الاصلاح الاقتصادي : مقدمة	رقم العـــدد :	٢٩٦٠
المصـــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/١٠/١٦

أكملت حكومة الدكتور عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء هذه الأيام أول عام كامل منذ بدء تشكيلها وادائها اليمين الدستورية امام الرئيس حسني مبارك.. وفي هذا الملف نقدم صورة شاملة لأداء الحكومة في قسم الاقتصاد من عملها في جميع قطاعاته المختلفة، وذلك سواء من حيث منهجها وفلسفتها العامة في الاداء، أو من حيث النتائج التي اسفرت عنها هذه السنة الكاملة مع الاستعانة بالأرقام كلما امكن باعتبارها اصدق لغة يمكن الاعتماد عليها في اية محاولة لتقييم الاداء.

كما يتضمن الملف استعراضا لأهم القرارات التي اتخذتها الحكومة لتصحيح المسار للاقتصاد المصري وترتيب البيت الحكومي من الداخل وإعادة الثقة في الاقتصاد والحكومة على حد سواء.. والأهم موقفها في إدارة الازمات بجميع انواعها ورد الفعل السريع في إدارتها، وكذلك اخطر القرارات التي قامت باصدارها.. بالاضافة إلى اراء الخبراء حول المؤشرات الاقتصادية والقضايا المصرفية.

ماذا حدث خلال 12 شهرا كاملة ؟

سنة أولى حكومة - قسم إقتصاد

بالأرقام: الحكومة لا تكــــذب ولا تتجمل

■ محمد بركة ■

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى | اسم كاتب المقال : محمد بركة
الموضوع الفرعى : الاصلاح الاقتصادى : مقدمة | رقم العـــــدد : ٢٩٦٠
المصـــــدر : العالم اليوم | تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠/١٠/١٦

تنميـــــة الموارد بدون فـــرض أعبـــاء جـــديدة

دور بارز للقطاع المصـــرفى فى تحقـــيق المعـــدلات المستـــهدفـة

عندما تتحدث الارقام فهى لا تكذب ولا تتجمل.. وانما تعكس الواقع دون احكام قيمية أو وجهات نظر.. لهذا كان لابد لتقييم وزارة الدكتور عاطف عبيد وادائها من الرجوع إلى الأرقام الرسمية التى أعلنت عنها خاصة إذا تعلق التقييم بالقضايا المصرفية.

فيما يتعلق بمعدل نمو الناتج المحلى الاجمالى استهدفت الحكومة رفعه من 6٪ إلى 6,8٪ خلال السنة المالية 99/2000 ونجحت فى الوصول إلى معدل 6,7٪ وذلك من خلال الاعتماد على القطاعات السلعية (صناعة، زراعة، بترول، كهرباء) باعتبارها العامل الأساسى لتحسين الميزان التجارى مع العالم الخارجى.

واستهدفت أن ينمو ناتج القطاع الخاص بمعدل 7,7 لترتفع نسبة مساهماته إلى 74,7٪ من الناتج المحلى الاجمالى خلال السنة المالية 99/2000 مقابل 74٪ فى السنة المالية السابقة وذلك من خلال مشاركته فى القطاعات السلعية بما نسبته 53,5٪ يليها الخدمات الانتاجية 33,8٪ خاصة التجارة والنقل والاتصالات، ثم الخدمات الاجتماعية 12,7٪ خاصة فى الاسكان والخدمات الشخصية والاجتماعية.. وهو ما تحقق بنسبة كبيرة.

وكان للقطاع المصرفى دور بارز فى تحقيق هذه المعدلات.. حيث تمت زيادة سعر العائد على شهادات الاستثمار (مجموعة أ، ب) بواقع 0,5٪ سنويا بهدف رفع معدل الادخار المحلى وتوسيع قاعدة الودائع لدى البنوك.. مما أدى بالفعل إلى نمو ملحوظ فى حجم الادخار والودائع الذى ارتفع من 221,6 مليار جنيه فى عام 98/1999 إلى 259,4 مليار جنيه حتى يونيو 2000.

على العكس من ذلك تباطأ معدل نمو السيولة ليبلغ 1,9٪ مقابل 2,9 فى السنة المالية 99/2000 مقارنة بالسنة السابقة.

واستمر سعر البنك المركزى للاقراض والخصم عند 12٪ بينما زادت اسعار العائد على اذون الخزانة بصورة طفيفة لتبلغ 8,895٪ بالنسبة للاذون لمدة 91 يوماً.

ارتفاع الاصول المحلية

وقد نتج عن الاداء المصرفى فى ظل حكومة الدكتور عاطف عبيد ارتفاع حجم الاصول المحلية للبنك المركزى بواقع 5 مليارات جنيه لزيادة صافى مطلوبات البنك من الحكومة بمقدار 8,3 مليار جنيه وتراجع صافى البنود الأخرى بمقدار 3,3 مليار جنيه وعلى العكس من ذلك انخفض صافى الأصول الأجنبية للبنك بما يعادل 4,7 مليار جنيه نظراً لتراجع اصوله الأجنبية بما يعادل 3,4 مليار جنيه، وزيادة التزاماته الأجنبية بما يعادل 1,3 مليار جنيه والناشئة اساساً من فروق اعادة تقييم ارصدة حسابات إعادة الجدولة.

وفيما يتعلق باجمالى المراكز المالية للبنوك بخلاف البنك المركزى فقد بلغت الزيادة فيها 13,8 مليار جنيه بمعدل 3,9٪ ليصل إلى 365,4 مليار جنيه فى نهاية سبتمبر 1999. واستطاعت البنوك جذب مزيد من الودائع بلغت معه الزيادة 3,8 مليار جنيه بمعدل نمو 1,6٪ لتصل إلى 241,1 مليار جنيه خلال تلك الفترة وارتفعت إلى 259,4 مليار جنيه.

النشاط الاقراضى

وقد توسعت البنوك فى نشاطها الاقراضى، اذ ارتفعت التسهيلات الائتمانية الممنوحة منها بمقدار 5,9 مليار جنيه لتصل إلى 210 مليارات جنيه ممثلة 57,5٪ من اجمالى الاصول و87,1٪ من اجمالى الودائع فى نهاية سبتمبر 1999. وقد بلغت التسهيلات بالعملة المحلية 163 مليار جنيه بزيادة قدرها 6,7 مليار جنيه وتلك الممنوحة بالعملات الأجنبية بما يعادل 47 مليار جنيه بنقص يعادل 0,8 مليار جنيه.

كما استثمرت البنوك ما قيمته 1,7 مليار جنيه اذون الخزانة والاوراق المالية خلال الفترة منها 1,2 مليار جنيه اكتتابات البنوك فى اذون الخزانة، و0,3 مليار جنيه سندات غير حكومية و0,2 مليار جنيه مساهمات فى المشروعات.

تنامى سوق المال

شهدت فترة تولى حكومة الدكتور عاطف عبيد نشاطا ملحوظا فى سوق الأوراق المالية حيث بلغت كمية الأوراق المتداولة 0,3 مليار ورقة حتى سبتمبر 1999 بقيمة اسمية 9,5 مليار جنيه.

وقد تركز التعامل خلال الفترة فى الاسهم بالجنيه المصرى داخل المقصورة وهو ما انعكس على الرقم القياسى لاسعارها ليرتفع بمقدار 32,2 نقطة ليصل إلى 512,5 نقطة فى نهاية سبتمبر وهى الفترة التى انتهى الرصد الرسمى لها فيما يخص المؤشرات المصرفية ومؤشرات سوق المال.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	محمد بركة
الموضوع الفرعي :	الاصلاح الاقتصادى : مقدمة	رقم العـــــدد :	٢٩٦٠
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/١٠/١٦

عجز فى الدولار

واسفر التعامل فى سوق الصرف الأجنبى خلال فترة العرض التى امتد لها رصد البنك المركزى عن عجز قدره 1,6 مليار دولار مقابل 0,7 مليار دولار عن الفترة الموازية (حتى نهاية سبتمبر 1998).. ومع ذلك فقد حرص البنك المركزى على استمرار سياسته الهادفة إلى استقرار سعر الصرف حيث تم خلال تلك الفترة توفير احتياجات البنوك من النقد الأجنبى وهو ما استمر حتى الآن وكانت اخر دفعة لتدخل المركزى فى سوق الدولار هى ضخ 400 مليون دولار إلى السوق. وقد انعكس ذلك على صافى احتياطاته الدولية التى تراجعت بمقدار 1,0 مليار دولار لتبلغ 17,0 مليار دولار فى نهاية سبتمبر 1999. وقد ظل سعر صرف الجنيه المصرى المستخدم فى معاملات البنك المركزى مع البنوك مستقرا عند 339,6 قرش للدولار حتى سبتمبر 1999 ارتفع بعدها ليصل مؤخرا إلى نحو 380 قرشا.

خفض عجز الموازنة

كان من أهم ما تم الارتكاز عليه عند اعداد تقديرات الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 99/2000 ان تسهم السياسة المالية فى تحقيق اهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذا العام. فقد حرصت حكومة الدكتور عاطف عبيد على ترشيد الانفاق دون الاخلال بمصالح محدودى الدخل، ومن ناحية أخرى اعتمد على تنمية الموارد دون فرض اعباء جديدة على المواطنين وفى إطار استمرار تقديم التيسيرات لتحفيز الاستثمار والتوسع فى النشاط الاقتصادى.

ووفقا للتقديرات الأولية للموازنة يبلغ اجمالى الاستخدامات 89 مليار جنيه واجمالى الايرادات 76,7 مليار جنيه، أى بعجز كلى قدره 12,3 مليار جنيه بما نسبته 3,7٪ من الناتج المحلى الاجمالى.

وقد اظهرت المتابعة الفعلية للموازنة السابقة 99/2000 نجاح الحكومة فى زيادة مواردها وهو ما كان يلزم لتنفيذ الموازنة وان كانت هناك بعض اوجه التوسع الانفاقى.

الدين المحلى

بلغ اجمالى الدين المحلى للحكومة فى نهاية سبتمبر 99 نحو 154,9 مليار جنيه بزيادة 7,8 مليار جنيه عن نهاية يونيه 1999 فقط. وقد ادى الى ذلك، من ناحية تراجع المركز الدائن للحكومة لدى الجهاز المصرفى بما قدره 6,4 مليار جنيه لزيادة قروضها وانخفاض ودائعها وارتفاع رصيد اقتراضها من بنك الاستثمار القومى بمقدار 1,6 مليار جنيه ومن ناحية أخرى تراجع رصيد الأرصدة من السندات والاذون الصادرة على الخزانة العامة بما قدره 0,2 مليار جنيه.

وفيما يتعلق بالمعاملات مع العالم الخارجى فقد ارتفع عجز الميزان التجارى ليصل إلى 379 مليون دولار خلال الفترة من يونية 99 الى سبتمبر من نفس العام فقط حسب الرصد الذى اظهرته تقارير البنك المركزى.. وقد نتج ذلك بسبب انخفاض فائض ميزان الخدمات والتحويلات على الرغم من انخفاض عجز الميزان التجارى. ويرجع التحسن فى الميزان التجارى إلى ارتفاع الصادرات البترولية.

المعاملات الرأسمالية

فيما يتعلق بالمعاملات الرأسمالية والمالية فقد اظهرت وضعا مختلفا عن الفترة المماثلة من العام السابق الذى تولت ادارة السياسات النقدية والمالية له الحكومة السابقة.. وقد تم تسجيل تدفق مالى للخارج بلغ 248,2 مليون دولار مقابل صافى تدفق للداخل قدره 375,7 مليون دولار فى العام السابق.

وقد نتج عن جميع المعاملات الجارية والرأسمالية قد اسفرت عن عجز كلى فى ميزان المدفوعات بلغ ما يعادل 1 مليار دولار.. فى الوقت الذى زاد رصيد الدين الخارجى بنحو 0,8 مليار دولار.

رئيس وزراء مصر الدكتور عاطف عبيد يخاطب
اكبر تجمع اقتصادي بالقاهرة:

الاقتصاد المصري يتقدم والديون تتراجع

٧ برامج جديدة لجذب الاستثمارات والتنمية

على مدى ثلاثة ايام شهدت العاصمة المصرية القاهرة اكبر تجمع مالي واقتصادي ضم ١٥٠٠ من رجال الاعمال المصريين والعرب والاجانب من ٣٧ دولة، وهو المؤتمر المعروف باسم مؤتمر «اليوروماني». هذا الحشد الكبير التقى تحت عنوان «الاقتصادات العربية الناشئة واقتحام آفاق جديدة في الاسواق العالمية»، وكانت فرصة لتعرض مصر اوضاع الاقتصاد القومي وبرامج الاصلاح الاقتصادي التي نفذتها على مدى السنوات الماضية. وكانت فرصة ايضا لتؤكد مصر امام هذا التجمع الضخم ان مناخ الاستثمار يجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة وان مصر من افضل الدول قدرة في هذا الشأن، ولتؤكد ايضا ان مؤشرات الاقتصاد المصري في تحسن مستمر.

هذا المؤشرات اعلنها رئيس الوزراء المصري الدكتور عاطف عبيد والعديد من الوزراء وكبار المسؤولين امام مؤتمر «اليوروماني» الذي بدأ يوم ١٣ ايلول (سبتمبر) الماضي، واستمر حتى يوم ١٥ من الشهر نفسه. وقال الدكتور عبيد ان الحكومة المصرية تنفذ سبعة برامج للتنمية في مختلف المحافظات تستهدف الارتفاع بمعدل النمو الى ٧٪ من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي. وذكر ان هناك زيادة ملحوظة في الصادرات وانتعاشا في حركة السياحة وتراجعا في حجم الديون الخارجية. وكان المؤتمر فرصة طيبة لتبادل الآراء بين المسؤولين المصريين ورجال الاعمال من مختلف دول العالم حول الاوضاع الاقتصادية المحلية والاقليمية والدولية.

بدأ رئيس وزراء مصر حديثه مستعرضا بعض الارقام عن اوضاع الاقتصاد المصري في الوقت الراهن، فقال ان هناك مؤشرات ايجابية تؤكد استقرار هذه الاوضاع. واشار الدكتور عاطف عبيد الى ان هذه المؤشرات تتمثل في وصول معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي الى ٥،٥٪ من العام المالي الحالي وانخفاض عجز الموازنة الى ٣،٤٪ من الناتج الاجمالي. كما تراجع معدل التضخم الى نحو ٢،٤٪. وقال ان حجم الدين الخارجي بلغ اقل معدل له منذ سنوات طويلة حيث وصل الى ٢٧،٢ مليار دولار.

واشار الدكتور عبيد الى حجم الصادرات مؤكدا حدوث زيادة في معدلها وبنسبة ٢٣٪ من الصادرات السلعية، كما ان حركة الزيادة حققت نموا بلغ ٢١٪. واكد رئيس الوزراء ان مصر من اكثر الدول قدرة على جذب الاستثمارات العالمية مشيرا الى ان هناك سوقا مالية ناشئة تتمتع بالقوة والاستقرار. واستطرد الدكتور عاطف عبيد قائلا ان مصر تستهدف الوصول بمعدل النمو الى نحو ٧٪ من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي، وذكر ان الحكومة، لتحقيق هذا الهدف، تنفذ سبعة برامج للتنمية في كل المحافظات:

- اول هذه البرامج يتعلق بتعميق برامج الخصخصة، وقال انه سيتم خلال العام الحالي ٢٠٠٠ والمقبل ٢٠٠١ بيع معظم الشركات العامة حيث تتضمن خطة الحكومة في هذا الشأن خصخصة ١٧٥ شركة، مشيرا الى ان هناك ملكية حكومية في ٣٨٥ شركة مشتركة. وقال ان برنامج الخصخصة الجديد يتضمن طرح نسبة تصل الى ٢٠٪ من اسهم شركة الاتصالات وشركات البترول وتوزيع منتجاته، وكذا طرح نسبة كبيرة من الاسهم في قطاع الكهرباء، وذلك بعد الانتهاء من بعض المشاكل الخاصة بالديون المتراكمة على شركات التوزيع. ومن المنتظر ان يتم ذلك خلال شهرين. وقال انه سيتم الانتهاء من خصخصة باقي حصة القطاع العام في البنوك المشتركة في نهاية العام الحالي. كما ان خصخصة البنوك العامة تستغرق وقتا طويلا اي قرابة ١٥ شهرا وان عمليات التفتيش تتطلب مدة كبيرة. وذكر رئيس الوزراء انه سيتم خلال الدورة الجديدة لمجلس الشعب تحويل ٤٣ مؤسسة اقتصادية الى شركات قائمة بذاتاها.
- وتحدث الدكتور عبيد عن البرنامج الثاني للتنمية فقال انه يتعلق بتحديث البنية الاساسية وخصوصا في مجالات المدارس والوحدات الصحية والطرق والمطارات وشبكات توزيع الغاز الطبيعي. واضاف ان النية تتجه الى دعوة رأس المال الخاص لتمويل تلك المشروعات وتملكها، مع التزام الحكومة بضمان حد ادنى من الدخل السنوي للمستثمر ودفع رسوم المستهلكين. وقال ان قيمة هذه المشروعات من المنتظر ان تصل الى نحو ٢٠ مليار جنيه.
- اما البرنامج الثالث من برامج التنمية فانه يتعلق بالاصلاح التشريعي والقانوني وذلك بهدف سرعة حل المنازعات وهو امر يتم من خلاله ايجاد آلية فعالة لتنفيذ الاحكام القضائية. وذكر الدكتور عبيد

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصرى
اسم كاتب المقال : المجلة
الموضوع الفرعى : الاصلاح الاقتصادى : مقدمة
رقم العـــــدد : ٢٢٩٣
المصـــــــدر : (مجلة) الحوادث
تاريخ الصــدور : ٢٠٠٠/١٠/١٩

ان هذه الآلية والاصلاح القانوني المتعلق بها، من المنتظر ان يتحقق في نهاية العام الحالي. واوضح رئيس الوزراء المصري ان تحويل الاقتصاد المصري الى اقتصاد سوق وفق آليات العرض والطلب واندماجه في الاقتصاد العالمي يتطلب بعض الاصلاحات، اضافة الى ما تم تنفيذه في هذا الشأن. وذكر ان هناك ١٧ تشريعا جديدا سوف تطرح للمناقشة وابداء الرأي بشأنها امام الرأي العام قبل احالتها الى مجلس الشعب في دورته المقبلة. ومن بين تلك التشريعات قانون للرهن العقاري، وقانون للمناطق الاقتصادية الخاصة، وقانون الاتصالات، وقانون الغرف التجارية، وقانون الضرائب، وتشريع يتعلق بالملكية الفكرية وقانون العمل الموحد.

- واشار د. عبيد الى البرنامج الرابع من برامج التنمية وقال انه برنامج قومي للتحديث. واوضح ان مصر على وشك التوقيع على اتفاق للشراكة مع الاتحاد الاوروبي. هذا الاتفاق يتضمن تعاونا متبادلا بين الطرفين لتحقيق زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المصرية من خلال تحديث قطاع الصناعة. وقال ان هذا يتطلب تحديثا شاملا في مختلف قطاعات الاقتصاد المصري وليس قطاع الصناعة فقط. واضاف قائلا ان الامر يتطلب كذلك اعادة تنظيم للخدمات المدنية والقضاء على البيروقراطية في شتى صورها، وتنمية جيل جديد من القادة في قطاع الخدمات. كما ان الاندماج في المجتمع الاوروبي يتطلب اعادة هيكلة ادوات واداء قطاع الزراعة والصناعة، وتوافر المهارات في هذين المجالين. كما ان القطاع التجاري يتحتم تحديثه بشكل يجعله قادرا على التسويق وخصوصا في الاسواق الخارجية. وقال الدكتور عبيد ان الاندماج مع الاتحاد الاوروبي يتطلب ايضا اصلاحا شاملا في قطاع التعليم والتدريب وتنمية المهارات.

- وتحدث الدكتور عبيد عن البرنامج الخامس قائلا انه يتعلق باعادة هيكلة القطاع المالي مشيرا الى ان هذا القطاع في حاجة الى مزيد من التحديث واعادة تنظيم بعض المؤسسات المالية، وقال ان الامر يتطلب دعم سوق السندات، وذلك بهدف تنويع مصادر الائتمان. واضاف ان الامر يتطلب ايضا تنمية الروابط بين المؤسسات المالية في مصر ومثيلاتها الاجنبية في مختلف دول العالم المتقدم.

- اما البرنامج السادس فانه، كما قال رئيس الوزراء، يشمل تحديث موانيء مصر وتطويرها باستثمار الموقع الفريد لمصر بين اوروبا والشرق الاوسط وآسيا وافريقيا. واوضح الدكتور عبيد ان البرنامج يشمل ايضا الاستخدام الامثل للاكتشافات من الغاز الطبيعي وتطوير حقول البترول واكتشاف آبار اخرى مشيرا الى ان ذلك سوف يتيح لمصر تصدير كميات كبيرة من الغاز الطبيعي والبترول، مما يوفر لها قدرا كبيرا من العملات الاجنبية. وقال رئيس الوزراء المصري ان قطاع النفط من المؤكد سوف يكون القطاع الرائد في السنوات المقبلة. وهنا اشار الى مشروعين كبيرين في مجال البتروكيماويات في الساحل الشمالي وخليج السويس.

- وتحدث رئيس الوزراء عن البرنامج السابع من برامج التنمية فقال انه يتعلق بشبكة الامان الاجتماعية. واضاف ان الاصلاح الاقتصادي يرتبط ارتباطا وثيقا بالبعد الاجتماعي واكد ان الرئيس المصري حسني مبارك حريص كل الحرص على هذا المبدأ. واوضح انه في هذا الشأن تم انشاء شبكة امان للفقراء ومحدودي الدخل حيث تم تخصيص خمس حجم الاستثمار العام السنوي لتحسين مستوى المعيشة، فقد تقررت برامج لدعم الأسر الفقيرة من خلال الدعم الذي يقدم للسلع والخدمات الاساسية والحيوية، وكذا دعم الطلاب من الطبقات غير القادرة وتوفير الرعاية الصحية والتعليمية ومياه الشرب والغذاء والنقل والكهرباء لتلك الطبقات محدودة الدخل.

تلك كانت كلمة الدكتور عاطف عبيد رئيس الوزراء في بداية مؤتمر «اليوروماني» الذي استمر ثلاثة ايام وشهد خلالها العديد من المناقشات بين الوزراء وبين رجال الاعمال. ومن خلال هذه المناقشات كان تأكيد الدكتور يوسف بطرس غالي وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية على ان الحكومة تستهدف تحقيق الاستقرار في سوق الصرف، مشيرا الى عدم صدور قرارات ادارية في هذا الشأن، وان السوق هي التي تضبط نفسها من خلال العرض والطلب. واضاف ان موارد مصر من النقد الاجنبي كفيلة بتحقيق هذا الاستقرار من خلال زيادة العرض. واوضح الدكتور غالي ان السياسات الاقتصادية والمالية الهادئة التي تتخذها الحكومة من شأنها تحقيق الاستقرار وضبط ايقاع السوق.

وتحدث الدكتور مدحت حسانين وزير المالية فأكد على ان عملية الاصلاح الضريبي التي تم اعدادها تستهدف تحقيق العدالة سواء في سعر الضريبة او ما يتعلق بتحديث وتطوير الادارة الضريبية، الامر الذي ييسر تعامل الممولين مع الضرائب. وقال الوزير ان عملية الاصلاح تستهدف كذلك القضاء على التهرب الضريبي من خلال قانون في هذا الصدد.

واشار الدكتور سامح الترجمان رئيس بورصتي القاهرة والاسكندرية الى انه تم اقرار قواعد جديدة لقيد الاسهم في البورصة، مشيرا الى ان تلك القواعد سوف يكون لها مردود ايجابي على سوق المال في مصر. واضاف ان هذه القواعد تؤكد مبدأ الشفافية، وسوف تعمل على تنشيط التداول وزيادة اقبال المستثمرين للتعامل بالاوراق المالية.

واشار محمد شفيق جبر رئيس منتدى مصر الدولي الى ضرورة تعميق التعاون المشترك بين الاقطار العربية ودول الشرق الاوسط مؤكدا ان هذا التعاون اصبح امرا حتميا في ظل التكتلات الاقتصادية التي يشهدها العالم. واكد ان النظرة القطرية لن تجدي في ضوء الاوضاع الدولية والاقليمية الحالية، وبالتالي لا بد من التعاون والتنسيق بهدف الاستفادة من المزايا التنافسية لكل دولة من دول المنطقة. واضاف محمد شفيق جبر محذرا من تشابه الانشطة الاستثمارية في الدول العربية، وقال ان ذلك من شأنه ان يضعف القدرة التنافسية على كافة المستويات.

وكان ريتشارد انور رئيس مؤسسة «يوروماني»، ق اكد على ضرورة التعاون الاقليمي بين دول المنطق وتحقيق الاندماجات بين اقتصاديات تلك الدول مشيرا الى ان وجود تكتل اقليمي سوف يمك المنطقة من الاندماج في الاقتصاد العالمي. وه الذي اكده الدكتور يوسف بطرس غالي وزي الاقتصاد والتجارة الخارجية المصري الذي اشا الى ان مصر تؤمن بضرورة الاندماج، وقال ان مص ن تندمج في الاقتصاد العالمي الا من خلال تحركا جماعية للدول العربية كمجموعة واحدة الى هد واحد هو المصلحة العربية المشتركة.

وفي النهاية كان تاكيد الجميع على ان الاقتص العالمي يشهد تطورات رهيبة كل يوم، وان الاد يحتم التعاون المشترك، وان المصالح الاقتصادي اصبحت هي الغالبة في عالم يتحدث لغ اقتصادية.■

القاهرة - «الحوادث»

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصرى — اسم كاتب المقال : شيما على

الموضوع الفرعي : الاصلاح الاقتصادى:مقدمة — رقم العـــدد : ٢٩٦٤

المصـــــدر : العالم اليوم — تاريخ الصـدور : ٢٠٠٠/١٠/٢١

فى مواجهة العولمة والجات والتجارة الإليكترونية

الخبراء يؤكدون قدرة الاقتصاد المصرى على مواجهة المتغيرات العالمية

□ كتبت ـ شيماء علي:

وسط تباين فى وجهات النظر حول درجة مرونة الاقتصاد المصري، أكد الخبراء ان اقتصادنا قادر على مواجهة المتغيرات العالمية عبر برنامج الاصلاح الاقتصادى وتوسيع دور القطاع الخاص والدخول فى تكتلات اقتصادية اقليمية.. فى حين اكد اقتصاديون بارزون عدم مرونة الاقتصاد المصرى فى مواجهة المتغيرات الدولية مشددين على ان هياكله الانتاجية لم تتغير لمواجهة العولمة والجات والتجارة الاليكترونية والسؤال الذى يبحث عن اجابة ما هى درجة مرونة الاقتصاد المصري؟

فى البداية اكد الدكتور محسن الخضيرى «خبير اقتصادي» ونائب مدير البنك الاهلى انه مع تسارع المتغيرات بدرجة غير مسبوقة فى ظل العولمة اتسعت مجالات النشاط الاقتصادى واصبحت التجارة الالكترونية احدى الوسائل الرئيسية للتعامل واجراء المبادلات التجارية العابرة للحدود بعيدا عن الحواجز الجمركية وعقبات اللغة أو الجنسيات والقوميات.

وأضاف ان حجم التجارة الاليكترونية سوف يصل الى نحو 3,2 تريليون دولار عام 2005 سيظهر اقتصاد فائق القدرة والوفرة تختصر فيه حواجز المكان والوقت .

الدكتور محسن الخضيرى اشاد بأداء الاقتصاد المصرى باعتباره اقتصاداً نشطا وطموحا يتسم بقدرات الفاعلية والتبادلية والتنافسية الواضحة.

وأضاف ان مصر لديها امكانات وموارد وعقول وطاقات معطلة اذا تم استغلالها سوف يتضاعف الناتج القومى الاجمالى مشيرا الى ان اجتذاب الاستثمارات الدولية وتنشيط سوق المال سوف يعطى دفعة قوية للاقتصاد المصري.

ورداً على سؤال حول تأثير العولمة على الاقتصاد المصرى قال ان العولمة ستمكن مصر من تحويل مواردها البشرية الى ادوات مؤثرة في سوق التجارة الفكرية خاصة اذا تم استيعاب جميع الخريجين من الجامعات الباحثين عن عمل وتوسيع دائرة التوظف الابتكارى لاصحاب الملكات الخاصة من العباقرة والمبدعين وتحقيق قيمة مضافة ترفع من الدخل وتحسن من مستوى المعيشة ودعم الصادرات المصرية من البرمجيات وتطبيقاتها وزيادة موارد الدولة من العملة الصعبة وبما يؤدى الى تغيرات ملموسة.

واوضح د. حمدى عبدالعظيم رئيس قسم البحوث الاقتصادية بأكاديمية السادات ان اهم المتغيرات العالمية الاخيرة ادت الى سيادة نظام عالمى جديد يعتمد على اتفاقية الجات لتحرير التجارة الدولية وفتح ابواب المنافسة امام منتجات الدول المتقدمة والنامية والصغيرة وحدوث ثورة فى الاتصالات والتكنولوجيا انعكست على حركة التجارة والمعلومات داخل مصر مع الاتجاه نحو التكتلات الاقتصادية واتجاه الشركات العملاقة الى الاندماج واتجاه العالم الى الخصخصة وسيطرة القطاع الخاص على النشاط الاقتصادى بدلا من القطاع العام وما يرتبط بذلك من تغير دور الحكومة وظهور دور الجمعيات الأهلية بدلا من الحكومة فى النشاط الاقتصادى والاجتماعى وقد فرضت الجات على مصر ان تفتح باب الواردات من الخارج دون قيود مما تسبب فى منافسة الصناعات المحلية كما اتجهت مصر لتخفيض الرسوم الجمركية الامر الذى اثر على حصيلة الموازنة العامة للدولة من الضرائب والرسوم الجمركية.

الدكتور حمدى عبدالعظيم قال ان حماية الملكية الفكرية يترتب عليها عدم قدرة مصر علي استخدام ابتكارات اختراع أو تركيبات كيميائية فى مجال الدواء بدون دفع مقابل مما يؤدى الى ارتفاع سعر الدواء داخل مصر وهو من السلع الضرورية.

كما ان الغاء الدعم على السلع الضرورية ادى الى ارتفاع اسعار القمح والسكر والذرة وارتفاع فاتورة الواردات المصرية من الغذاء والسلع الزراعية.

من جهة اخرى ساهمت التكتلات الاقتصادية فى دفع مصر الى توقيع اتفاقيات مشاركة مثل الشراكة المصرية والاوروبية واتجاهها للانضمام الى الكوميسا الافريقية وانشاء منطقة للتجارة الحرة العربية لتفعيل السوق العربية المشتركة وزيادة حجم التجارة المصرية العربية.

كما ادت ثورة المعلومات والاتصالات الى استخدام شبكة الانترنت العالمية فى التجارة الخارجية وظهور ما يعرف بالتجارة الالكترونية مما ادى الى استخدام هذه الشبكة فى استيراد سلع وخدمات مصرية وتصدير بعض السلع الى الخارج، وفى هذا الصدد قامت مصر باعداد تشريعات جديدة تتفق مع هذا النوع الجديد من التجارة الذى لم يكن موجودا من قبل كما ان برنامج الاصلاح الاقتصادى اتجه الى التوسع فى الخصخصة واصدار تشريعات تساعد على ذلك من خلال قانون 203 لسنة 91 وقانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 92 بجانب البيع الى المستثمر الاستراتيجى فى البيع من خلال البورصة وتطوير الادارة فى الشركات لتحقيق الجودة الشاملة ورفع قدرتها التنافسية في السوق العالمي.

من جهة اخرى أصدرت مصر عدة قوانين وقرارات للاعفاء الضريبى والجمركى للمستثمرين الذين يتعاملون فى الاوراق المالية ويقيدون شركاتهم فى البورصة المصرية وكذلك صناديق الاستثمار وشركات التمويل التأجيرى وتطوير سوق السندات فى مصر وادخال شهادات الايداع الدولية لربط البورصة المصرية بالبورصات العالمية كما اصدرت الحكومة قانونا لمنع الاغراق والدعم يسمح للحكومة بفرض ضريبة على السلع الواردة من الخارج التى تنافس الصناعة الوطنية وتؤدى الى اغراق السوق المصرى بالمنتجات المستوردة.

كما اصدرت قانون التجارة لمعاينة الغش التجارى وتطوير وظيفة الشيك وتنظيم التجارة الخارجية ومنع التهريب وحماية المستهلكين.

على الجانب المقابل يرى الدكتور حمدي رضوان استاذ الاقتصاد الدولى بجامعة عين شمس ان الاقتصاد المصرى عديم المرونة للمتغيرات الاساسية فى السوق العالمى ذلك لان الهيكل الانتاجى للاقتصاد المصرى ضعيف فالانتاجية منخفضة ومازال الاعتماد على التكنولوجيا محدودا بدليل الكساد الحالى كما ان قرارات الانضمام الى التكتلات القائمة يعتمد فى المقام الاول على قرارات سياسية فانضمامنا الى الشراكة الاوروبية سوف يؤدى الى الغاء الرسوم الجمركية والضرائب.

الامر الذى يتعكس بدوره على عجز الموازنة العامة للدولة وحدوث التضخم ولكى نتفادى ذلك يجب علينا تغيير الهيكل الضريبي.

واذا كان الاساس الذى قامت عليه اتفاقية الشراكة الاوروبية هو فتح الباب امام الصادرات المصرية فان تطوير العملية الانتاجية يستلزم تغيير الهياكل الانتاجية المصرية بما يتفق مع المتغيرات العالمية.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	صليب بطرس
الموضوع الفرعى :	الاصلاح الاقتصادى :مقدمة	رقم العـــــدد :	٢٩٧٧
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/١١/٥

تقويم أداء الاقتصاد فى نصف العام (4-4)

فى سبيل تقـيـيم أداء اقتصـاديات مصـر فى النصف الأول من العـام الحالى، انتـقل إلى القطاعات الإنتاجـية بعد أن اسـتعرضت مع قـراء «العالم اليوم» سلوك القطاعات الخدمية فى نفس الفترة.

قطاع الزراعة

مازالت الزراعة واحدة من أهم قطاعات الإنتاج.. وبرغم ذلك فإن معدلات إسهامها فى الاقـتصاد آخذة فى التراجع نسبيا وتدريجيا.. وهذه ظاهرة مقلقة يجب الانتباه إليها بعين فـاحصة، هبط معدل نصيب قطاع الزرلعة فى الناتج المحلى الإجمـالى من 20٪ فى السنة المالية 1986/ 1987 إلى 17.3٪ فى سنة 1998/ 1999.

أما نصـيب العمـالة الزراعية فى القـوة العاملة على المسـتوى الكلى فـقد انخفض من 33.8٪ سنة 1990/ 1991 إلى ما يدور حول 29.5٪.. ويشف هذا التـراجع عن أن الارض القـابلة للزراعـة سـوف لا تجـد كفـايتـهـا فى المعروض من العـمالة الزراعـية وفى هذه الحالة ترتفـع أجور هذا النوع من العمـالة وتفضى تـبعا لذلك إلى ارتـفاع أسعـار المواد الغذائيـة مما يؤثر فى مستويات المعيشة بصورة عامة وعلى نحو قاطع.

وقد يرى البـعض ردا على ذلك أن ميكنة العـمليات الزراعيـة تعوض هذا النقص.. ولكن هل انتشار الميكنة يجيء بالقدر غير الكافى بخاصة مع وجود نظام الجمعـيات الزراعية فى بعض الحالات والذى أصبح الفـلاحون يعانون من وجوده.. وبالإضافة فإن هناك بعض العمليات الزراعية لا يؤثر استخدام الميكنة فى سد النقص فيها.. ويسوق بعض المحللين أنه برغم ارتفاع معدلات الإنتاجـية الزراعية منـذ منتصف الثمانيـنات، فإن مصر مـازالت واحدة من البلدان الاكثر استيرادا للمواد الغذائية.

ومما تشف عنه ظاهرة تـناقص معـدل إسـهام قطاع الـزراعة فى القـوة العاملة الكلية يعنى زيادة البطالة بصورة عامة نتيجة ارتفاع معدلات الزيادة السكانيـة مع عـدم توسع قطاع الصناعـة بالقـدر الذى يسـتوعب الـعمـالة الزراعـية المطرودة بخـاصـة أنها عـمالة غـيـر مدربة، وثمـة من يلاحظ أن الاحصائيـات تشف عن أن التراجع فى كلا الحالين مسـتـمر مما يضفى على هذه الظاهرة درجة كبيرة من الخطورة.

والمعروف أن مشـروع توشكى فى جنوب الوادى هو مشروع زراعى فى المقام الاول بدأت الحكومة فى إنشائه عـام 1997 مستهدفة مضاعـفة رقعة الأرض القـابلة للزراعة فـى غضـون خمس عـشرة سـنة.. وتقدر كلفـة هذا المشروع بحوالى 86.5 مليار جنيه يتم إنفاقها حـتى سنة 2011.. وتسهم الحكومـة فى هذا التمـويل بما يدور بين 20٪ و25٪ من تكلفـة حفـر القناة بالإضافة إلى ما لا يستطيع القطاع الخاص تقديمه من حصته المخططة.. وفى الأشهـر القليلة الماضية تناولت بالنقد الاوساط الحكومـية المسئولة وكذلك الرأى العام التكلفة المخطط إنفاقها لجميع المشروعات المتعلقة بالمشروع.

قطاع الصناعة والتعدين

يسهم قطاع الـصناعة والتعـدين بحوالى 20٪ فى الناتج المحلى الإجمالى لعام 1998/ 1999 «آخر أرقام فعلية ظهرت».. ونتيجة لسياسة الخصخصة أخذ نصيب القطاع الخـاص يتزايد بـدرجة واضـحة فى كـثير من أنشطة التـعـدين «الالومنيـوم ـ والحـديد والصلب» وصناعـة البـتـروكيـمـاويات والاسـمـنت وتجـمـيـع السـيـارات والمـنسـوجـات والصناعـة الدوائيـة والالكترونيات.. ووضعت الحكومة نصب أعينها فى الفترة مـوضع البحث تطوير وتنمية التكنولوجيا رفيـعة المستوى واحتلت مكانة أولى.. وبالإضافة إلى ذلك كله عمدت الحكومة إلى تشجيع المنشآت العالمية على إقامة صناعات تصـديرية لها فـى مصـر.. وفى سبيل ذلك تمنح الحكومـة لهـذا النوع من النشاط الصناعى امتيازات ضريبية وحوافز سخية.

التجارة الخارجية «مليون دولار»

	1997	1998	1999
إجمالى الصادرات	5345	5128	4445
صادرات البترول ومنتجاته	2578	1798	1018
إجمالى الواردات	15565	16899	16969
واردات بترولية	1588	1123	1137
عجز الميزان التجارى	10220 -	11771 -	12524 -
واردات من الولايات المتحدة	3840	3060	3025
صادرات إلى الولايات المتحدة	695	699	651
عجز الميزان التجارى مع الولايات المتحدة	3145 -	2361 -	2375

د. صليب بطرس

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	صليب بطرس
الموضوع الفرعي :	الاصلاح الاقتصادى :مقدمة	رقم العـــــدد :	٢٩٧٧
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/١١/٥

مشروع البنية الأساسية

اتسع نطاق اشتراك القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية على نحو ملموس منذ التسعينات وجاء مع هذا الاشتراك انفتاح الباب لما كان يطلق عليه من قبل «نظام الامتيازات» في ميدان وسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية بخاصة التليفون المحمول بجانب المطارات والموانيء.. ولكن ظهر بوضوح منذ فترة قصيرة قدر من التريث في هذا المجال عندما قررت الحكومة الحالية إعادة النظر فيما كان قد اتجهت الحكومة السابقة لإنشاء محطات توليد الطاقة بنظام الامتياز ويطلق عليه عشاق الفرنجة ويرمز إليه بـ B.O.T في حين أن الاختصار الصحيح هو B.O.O.T أى Build - Oun - Organize Turn.

ومن المؤكد أن التسمية العربية الصحيحة هي نظام الامتياز.. وكان هذا النظام معمولا به في مصر.. وأذكر شركة توليد وتوزيع الكهرباء حتى 1949 عندما تسلمت الحكومة أصول هذه الشركة.. وقيل في ذلك الوقت إن الحكومة تسلمت هذه الأصول متهالكة.. وهذا أعظم عيب من عيوب نظام الامتياز ومن الممكن تلافيه إذا ما أحكمت الحكومة الرقابة على أصول الشركة صاحبة الامتياز في السنوات الخمس الأخيرة قبل انتهاء مدة الامتياز.

ويبدو أن الحكومة بدأت الأخذ من جديد بالخصخصة في قطاع الطاقة بعد أن كانت قد تجمدت.. ويشهد على ذلك أن هناك مشروعين أحدهما في شمال القاهرة ومشروع ثالث في برج العرب.. وبالإضافة إلى ذلك أذيع أن الحكومة تبحث في تحويل هيئة الكهرباء إلى شركة.. وفي هذه الحالة سوف يتحتم الفصل بين الجهة القائمة على توليد الطاقة وبين الجهة التى تتولى التوزيع مع طرح 49٪ من الأسهم في الاكتتاب العام.. وفي مجال المواصلات السلكية واللاسلكية تعتزم الحكومة طرح 20٪ من أسهم شركة تليكوم.. ويقال إن هذه الخطوة الأولى على طريق خصخصة هذه الشركة.. ولا ريب في أن هذه الخطوة سوف تتلوها أخرى لإعطاء فرص جديدة لبعض الشركات الأجنبية بخاصة الأمريكية لأن تقبل على الاستثمار في قطاع البنية الأساسية.

واختتم ببعض الأرقام المقارنة التى يرجع إليها بعض القراء من حين إلى حين.. وهذه الأرقام مستقاة من وزارة المالية ووزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ووزارة التخطيط وبعض تقارير تصدر عن هيئات أجنبية.

أرقام خاصة بالاقتصاد الكلى «دولار»

	97/96	98/97	99/98
الناتج المحلى الإجمالى «أسعار جارية مليار»	75.5	82.4	88.82
معدل نمو الناتج المحلى «أسعار ثابتة»	5.3	5.7	6.0
نصيب الفرد من الناتج المحلى «دولار»	1260	1310	1430
معدل نفقات الحكومة / الناتج المحلى	%26.1	%25.3	%2[illegible].4
معدل عجز الميزانية / الناتج المحلى	%0.9	%1.0	%4.2
معدل التضخم	%6.2	%4.2	%2.9
معدل البطالة	%8.8	%8.3	%7.9
متوسط معدل الرسوم الجمركية	16.15	%15.35	%[illegible].0
أعلى متوسط معدل الرسوم الجمركية	%50	%40	%50
احتياطى النقد الأجنبى «مليار»	%20.2	20.3	17.582
ويغطى واردات / شهر	15.7	14.3	12.8
متوسط سعر صرف الدولار	3.39	3.39	3.396
معدل خدمة الدين	%7.2	%7.2	%7.6
معدل الدين الخارجى / الناتج المحلى	%38.4	%34	%31.78
المعونة الأمريكية «مليار دولار»	2.115	2.115	2.0[illegible]5

وثمة أرقام أخرى:

عدد السكان في السنة الحالية حوالى 65 مليون نسمة يتزايد بمعدل 1.9.. ويشكل الاقباط حوالى 10٪ و90٪ مسلمين.

جبهة حماة اللغة العربية

جاءت في هذا المقال كلمتان: قوَم وقيِم.. وفي معاجم قوَم «بتشديد الواو» الشيء أصلح إعوجاجه.. ويقول الشاعر ولا تلين إذا قومتها الخُشب «بضم الخاء».. وسميت قيمة لانها تقوم مقام الشيء.. أما قيم فجاءت من قبيل خطأ شائع خير من صواب مهجور.. ولكن الخطأ يظل هكذا مهما تقادم به العهد.

الإقتصاد

المصرى

الاصلاح الاقتصادى

قطاع التجارة

الاقتصاد المصرى

الاصلاح الاقتصادى

قطاع التجارة

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	مدخل لتنمية الصادرات	عبد العزيز الشربينى	الاهرام	٤١٤٨٢	٢٠٠٠/٧/٣	٥٩
٢	قصص النجاح فى صادرات الملابس	جلال الزوربة	الاهرام	٤١٤٩٦	٢٠٠٠/٧/١٧	٦٠
٣	القيود الرئيسية فى الصادرات النسيجية	محمد فريد خميس	الاهرام	٤١٤٩٦	٢٠٠٠/٧/١٧	٦١
٤	الصادرات المصنعة فى احصاءات التجارة	اهاب علوى	الاهرام	٤١٤٩٦	٢٠٠٠/٧/١٧	٦٢
٥	آفاق الصادرات المصرية فى الاسواق العربية والافريقية	احمد جويلى	الاهرام	٤١٥٣٨	٢٠٠٠/٨/٢٨	٦٣
٦	الصادرات المصرية هل توقف نموها عند حاجز ال٤ مليار سنويا	مسعد نوار	العالم اليوم	٢٩٢٦	٢٠٠٠/٩/٦	٦٦
٧	التصدير يهدد الصناعة المصرية	عواطف سالم	العالم اليوم	٢٩٣٣	٢٠٠٠/٩/١٨	٦٨
٨	الحقيقة فيما قال ((محاضير محمد)) عن الصادرات المصرية	محمد السيد سليم	الاهرام	٤١٥٧٣	٢٠٠٠/١٠/٢	٧٠
٩	كيف تتحول مصر الى مركز اقليمى للتجارة	اسامة سليمان	العالم اليوم	٢٩٥٧	٢٠٠/١٠/١٢	٧١
١٠	التصدير قضية مصيرية	محسن عبد الهادى	العالم اليوم	٢٩٧١	/١٠/٢٩ ٢٠٠٠	٧٣
١١	قاعدة انطلاق جديدة للصادرات المصرية	خلاف محفوظ	العالم اليوم	٢٩٧٣	/١٠/٣١ ٢٠٠٠	٧٤
١٢	تنشيط الصادرات	محمد هندى	الاهرام	٤١٦٠٣	٢٠٠٠/١١/١	٧٨

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	عبد العزيز الشربينى
الموضوع الفرعى :	قطاع التجارة	رقم العـــــدد :	٤١٤٨٢
المصـــــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٧/٣

مدخل لتنمية الصادرات

د. عبد العزيز الشربينى

عميد المعهد العالى للحاسب والعلوم الإدارية

تعددت الكتابات في الاونة الاخيرة حول مشكلة التصدير، كما تكرر تاكد ان التصدير هو مسالة حياة او موت لتاثيره الجوهري علي الميزان التجاري وميزان المدفوعات. وبرغم ذلك فلاتزال الصادرات المصرية محدودة الكمية والقيمة، وعلي الخصوص صادراتنا السلعية. والخطورة ان الامر لايقتصر علي جمود حجم الصادرات، بل انها شهدت انخفاضا مطردا في السنوات الأخيرة، إذ بلغت قيمتها في العام المالي ١٩٩٨/١٩٩٩ نحو ٤٫٥ مليار دولار مقابل اكثر من ٥ مليار دولار في عام ١٩٩٦/١٩٩٧ في الوقت الذي زادت فيه الواردات زيادة رهيبة، مما ادي إلي ضغط مستمر علي سعر صرف الجنيه المصري ومحاولة تثبيته بالسحب من احتياطي البنك المركزي من العملات الصعبة، الذي انخفض في الفترة الاخيرة من نحو ٢٠ مليارا إلي حوالي ١٥ مليار دولار.

وتتجلي المشكلة خصوصا بالنسبة لصادراتنا من المنتجات المصنوعة التحويلية وتتميز مواردنا من العملة الصعبة باعتمادية مزمنة علي ايرادات ريعية ممثلة في رسوم قناة السويس، وعائدات البترول وتحويلات العاملين في الخارج، وكلها تخضع لظروف وقوي خارجية ليست لنا سـ[illegible]ـة حقيقية عليها بالمقارنة بالمنتجات المصر[illegible] ـلمس المتتبع لتطور الصادرات المصرية ايضا [illegible] من الاعتمادية علي عدد محدود من السلع والأسواق، مثل الأقطان والغزول في المراحل الأولي من التصنيع، ثم أسواق الكتلة الشرقية قبل أنهيار الاتحاد السوفيتي والتحدي الأكبر الآن هو تنويع الصادرات من المنتجات والأسواق علي المستوي العالمي. وبداية يمكن القول إنه ليست لدينا استراتيجية واضحة بالنسبة لتصدير المنتجات المصنوعة :ترسم الطريق للاجابة علي ثلاثة اسئلة مهمة هي: ماذا نصدر؟ ولمن نصدر؟ وكيف نصدر؟ مع مراعاة أن هذه الاسئلة مترابطة. ويجب النظر إليها كمحاور لاستراتيجية واحدة متكاملة تهدف إلي تنويع المنتجات المصدرة والاسواق التي تستهدفها، وهذا يختلف تماماعن الاتجاهات الحالية التي تتسم بقدر كبير من العشوائية سواء بالنسبة للمنتجات أو الأسواق . مما يعني غيابا كاملا لاستراتيجية الاستهداف TAR ولايقتصر هذا النقص علي المنتجات المصنوعة، بل يمتد إلي صادراتنا من المواد الأولية وكذلك الخدمات كالسياحة وغيرها.

وتستند استراتيجية الاستهداف إلي المحاور الرئيسية التي يمكن في إطارها تجزئة السوق العالمية وربما كانت جودة المنتجات وأسعارها من أهم هذه المحاور، مع عدم اغفال أهمية منافذ التوزيع، وأساليب الترويج الضرورية لغزو الأجزاء المختلفة من السوق العالمية.

وباستخدام هذين المحورين (الجودة والسعر) يمكن اعداد مصفوفة تشتمل علي الاجزاء التالية:

١ ـ منتجات رفيعة الجودة تباع بسعر مرتفع نسبيا (قيمة مضافة عالية).
٢ ـ منتجات بجودة متوسطة للتصدير بسعر منخفض نسبيا.
٣ ـ منتجات بجودة متوسطة للتصدير بسعر متوسط .
٤ـ منتجات بجودة متوسطة للتصدير بسعر منخفض.

فواقع الحال أن منتجاتنا من السلع المصنوعة تتفاوت من حيث الجودة وقدرتهاعلي ولوج الأسواق الأجنبية بأسعار تنافسية مما يبرر تقسيمها حسب المصفوفة الموضحة.

ويديهي أن تجزئة المنتجات المصنوعة إلي هذه الشرائح الأربع يفترض القدرة علي تحديد الجودة وقياسها بالمقارنة إلي المستويات السائدة علي المستوي العالمي كذلك الحال بالنسبة لمحور السعر الذي تتحدد شرائحه بالنسبة للاسعار السائدة في هذه السوق وفي إطار هذه المصفوفة يمكن تحديد المنتجات التي يمكن توجيهها إلي كل جزء من السوق العالمية. وعلي سبيل المثال لا الحصر، يمكن اقتراح المجموعات التالية: ١ ـ المجموعة الأولي(منتجات رفيعة الجودة ومرتفعة السعر) وتشمل المنسوجات القطنية الفاخرة، والسجاد الفاخر، والسيراميك المميز، والمنتجات الغذائية الطازجة في غير الموسم بما في ذلك الزهور، فمعظم هذه السلع تنتجها مصر بجودة عالية ويمكن تصريفها بسعر مرتفع نسبيا في بلدان غرب أوروبا وأمريكا الشمالية، وبعض الدول الخليجية وقد يقتضي الأمر تسويقها تحت العلامة الخاصة بكبار الموزعين في هذه الدول، كما قد تسند إليهم مهمة الدعاية والترويج بالكامل. ٢ ـ المجموعة الثانية (منتجات متوسطة الجودة وبسعر منخفض نسبيا) وتشمل منتجات غذائية مصنعة، الأدوية، الأثاث، بعض السلع المعمرة والملابس المصنوعة من اقطان متوسطة التيلة (داخلية وخارجية) وتستهدف هذه المنتجات بلدان الشرق الأوسط وعلي الأخص الدول العربية وبالتركيز علي الطبقة المتوسطة في هذه البلدان وكون الأسعار المنخفضة هي الأساس التنافسي في هذه الأسواق.

٣ ـ المجموعة الثالثة (منتجات متوسطة الجودة للتصدير بسعر متوسط نسبيا) وتشمل الملابس الجاهزة، وبعض المنتجات الجلدية كالأحذية، والأدوات المنزلية، والعطور، وغيرها وتوجه هذه المنتجات الي بعض الاسواق الصاعدة مثل شرق أوروبا، وأمريكا الجنوبية وجنوب وشرق اسيا. ومن الممكن استخدام المعارض كوسيلة ترويجية للدعاية لهذه المنتجات، بل وللتصريف المباشر للمستهلك. ٤ ـ المجموعة الرابعة (منتجات بجودة متدنية نسبيا) للتصريف بسعر منخفض نسبيا وتشمل الاقمشة الشعبية والملابس الوطنية التي تناسب الأذواق في الدول الافريقية جنوب الصحراء، وبعض المصنوعات الجلدية والمنتجات البلاستيكية، وبعض أدوية الأمراض المتوطنة. ومن المهم التوجه لهذه الشريحة برغم انخفاض السعر والقيمة المضافة اذ إن الهدف هو الحصول علي موطيء قدم في هذه الأسواق والتعرف علي مؤسساتها التسويقية كخطوة أولي ضرورية للاستفادة الكاملة من هذه الأسواق، خاصة عندما تزداد قوتها الشرائية. وليست المصفوفة الموضحة عاليه إلا تصورا مبدئيا لاستراتيجية متكاملة لتنويع صادراتنا من المنتجات المصنوعة من حيث المنتجات والاسواق والتخلص من الاعتمادية التاريخية علي منتج رئيسي واحد وسوق واحدة ومن المهم مراعاة أن الاستراتيجية المقترحة لاتمنع التركيز علي سلعة واحدة أو أكثر لها ميزة تنافسية واضحة كرأس حربة في قيادة صادراتنا للخارج ولكن من المهم أن تكون معززة بتنويع مناسب في المنتجات والأسواق فالدانمارك مثلا هي رائدة صناعة أدوية مرضى السكر في العالم ، ولكنها في نفس الوقت تنتج وتصدر جانبا مهما من المنتجات الاخري وكذلك الحال بالنسبة للالماس في جنوب افريقيا والزهور في هولندا والصناعات الحربية في اسرائيل، والبرمجيات في الهند وغير ذلك من الامثلة. ويتطلب نجاح هذه الاستراتيجية توفير الإطار المؤسسي الضروري لتنفيذها وقد يكون ذلك في شكل مؤسسة كبري قائمة علي تنظيم يشمل اجزاء مستقلة لكل من الشرائح الاربع الموضحة تسهم فيها اتحادات الصناعة والغرف التجارية والمنشآت الرئيسية المهتمة بشئون التصدير، وبدعم مباشر من أجهزة الدولة ومثل هذا الاقتراح كفيل بتخليصنا من عشوائية التصدير وذلك بالتحديد المباشر لأهداف محددة في السوق العالمية وبمزيج متناسق من الجودة والسعر والترويج ومسالك التوزيع.

وفي اطار هذه الاستراتيجية يمكن اعادة النظر في نشاط مكاتب التمثيل التجاري وتنظيمها بحيث تكون محددة الهدف بالنسبة للسوق المناطة بها والمنتجات المطلوب ترويجها في كل سوق كذلك يمكن تحديد الأدوار المختلفة لاساليب الترويج المتنوعة كالمعارض ، وكذلك سياسات توزيع المنتجات كأن تباع تحت الماركة الخاصة بالموزع أو التمسك بتوزيعها تحت اسم المنتج المصري ، وتحديد مسئولية كل منهما في تنفيذ استراتيجية التسويق.



تشير المقالة الاولى الى ما تعتبره قصص نجاح فى صادرات الملابس، التى استطاعت ان تحقق قدرا ملحوظا من التطور فى السنوات القليلة الماضية، وبحيث ظهر أن طاقات تلك الصناعة الانتاجية تزيد على حاجة السوق المحلية، الأمر الذى فرض بدوره التوجه للتصدير الى الخارج.

قصص النجاح فى صادرات الملابس

جلال الزوربة

استطاعت صناعة الملابس الجاهزة فى مصر ان تحقق قدرا ملحوظا من النجاح خلال السنوات الاخيرة مقارنة بما كان عليه الوضع حتى السبعينيات . فقد استطاعت مصر خلال فترة قصيرة ان تتحول من «الترزى» الى المصنع للمنتج تام الصنع . ومع الوقت ظهرت مشكلة ان الطاقات الانتاجية فى تلك الصناعة تزيد على حاجة السوق المحلية ، وهو ما فرض بدوره ضرورة الانتقال من الانتاج للسوق المحلية الى الانتاج بغرض التصدير، وارتفعت نتيجة لذلك قيمة الصادرات المصرية من الملابس الجاهزة من ٥٠ مليون دولار سنة ١٩٨٥ الى ٧٠٠ مليون دولار سنة ١٩٩٩.

والسؤال هو كيف استطاعت صناعة الملابس الجاهزة فى مصر ان تحقق هذه القفزة؟

صناعة الملابس الجاهزة فى مصر هى فى الواقع جزء من صناعة اكبر وهى صناعة الغزل والنسيج ، وبرغم انها تعد من اقدم الصناعات فى مصر منذ بدات زراعة القطن فى النصف الاول من القرن الـ ١٩ فى عهد محمد على، وبالذات حين قام بنك مصر بانشاء أولى وكبرى شركاته للغزل والنسيج فى المحلة الكبرى، إلا ان هذه الصناعة حتى الخمسينيات. من القرن الـ ٢٠ قد حصرت صادراتها فى الغزل الخام والمنسوجات الخام لاسواق محدودة، واعتمدت الصادرات المصرية من الغزل والمنسوجات الخام على اسواق امريكا واوروبا واليابان، ثم اتجهت فى مرحلة تالية الى اسواق اوروبا الشرقية وبعض دول شرق آسيا.. ولكن مع اتجاه هذه الصناعات الى الانقراض فى الدول المتقدمة صناعيا واعتمادها على استيراد المنتجات تامة الصنع. تراجعت الصادرات المصرية من الغزل والنسيج الخام.

وهكذا وعلى سبيل المثال فقد تراجعت صادرات الغزل المصرية من ٩٠ الف طن الى ٣٠ الف طن ، كما انخفضت صادرات القماش من ٣٠ الف طن الى اقل من ٧ آلاف طن، وفى الوقت نفسه زادت قيمة الصادرات المصرية من الملابس الجاهزة من ٥٠ مليون دولار سنة ١٩٨٥ الى ٧٠ مليون دولار. كما ذكرنا . وتتضاعفت كمياتها منذ نحو ٥ آلاف طن الى ٣٠ الف طن.

والواقع ان اى صناعة تصديرية لا تتاثر فقط بهندسة الانتاج وجودته والالتزام بالمواصفات والمواعيد. الخ فقط، لكن هناك عوامل عديدة تؤثر فى الامكانات التصديرية للسلعة ، مثل توافر الخامة بالجودة المناسبة وبالسعر المناسب، والالتزام بالخدمة المناسبة فى مراحل الانتاج المختلفة لتوفير الخامة فى الوقت المناسب، كما تتاثر الصادرات ايضا بتكلفة خدمات النقل الداخلى والموانئ والمطارات والاتصالات والمعلومات ، بالاضافة الى تكلفة الخدمات الادارية التى توفرها الدولة.

وبين العوامل المؤثرة على الصادرات تبرز ايضا الاتفاقيات التجارية التى تعقدها الدولة مع دول الاسواق المستهدفة ومدى ما توفره من قيمة مضافة ، ونشير هنا الى ان مصر برغم تمتعها باعفاء جمركى من الاتحاد الاوروبى منذ عام ١٩٧٧ لم تحقق اى نجاح تصديرى من الاتفاق التجارى التفضيلى المصرى الاوروبى، ولا أرى مستقبلا كيف يمكن تحقيق نجاح حقيقى من هذا الاتفاق.

وتكشف قصص النجاح فى صناعة الملابس الجاهزة عن ان النجاح قد تحقق بالاعتماد على الاستيراد فى توفير الخامة الرخيصة ذات الجودة المناسبة وفى الوقت المناسب، وهو ما سمح بان تحقق تلك الصناعة قيمة مضافة تراوحت بين ٥٠ـ و٦٥٪ اضف الى هذا ان نمو الصادرات من الملابس الجاهزة تحقق بفضل اختراق الاسواق الخارجية ليس بفضل الاتفاقيات التجارية بين الحكومات ، ولكن من خلال اليات المنافسة ، خاصة فيما يتعلق بالصادرات الى اسواق امريكا واوروبا التى لا تتوافر فيها اى ميزات نسبية او اتفاقيات تفضيلية .

كما استطاعت صناعة الملابس الجاهزة ان تحقق نجاحا كبيرا فى عمليا ت التسويق حتى زادت الفرص التصديرية على القدرات الحقيقية ، اى قدراتنا التنافسية ، وقدراتنا على انتاج الكمية المناسبة وعلى اختراق سياسات الحماية الاقتصادية لبعض الاسواق، التى تحرص على اختراقها ، وهدفنا هو الاتحاد الاوروبى ثم اليابان فى مراحل تالية عندما تقل الاهمية النسبية لارتباطات هذه الاسواق مع بعض دول شرق إسيا مثل ماليزيا والفلبين التى حققت نجاحا كبيرا فى مجال الاستثمار فى التكنولوجيات الراقية.

واذا كانت صناعة الملابس قد استطاعت ان تحقق مستوى صادرات اكثر من ٧٠٠ مليون دولار ، فإنه مازال رقما متواضعا حيث يجب الا يقل المستهدف عن ٣. ٤ مليارات دولار خلال فترة لا تتجاوز ٣ـ ٦ سنوات من خلال توفير المناخ المناسب والمقومات التى تكفل تنمية حجم الصادرات من تلك الصناعة.. وهنا لا اتحدث عن تخفيض سعر الصرف فنحن نتفق جميعا على ان هذا يؤثر على القدرة التنافسية للجنيه المصرى ، ولكن ما نقوله هو ثبات سعر صرف الجنيه المصرى مقابل الدولار حتى يمكن المنافسة فى الاسواق الخارجية.

وبين اهم الآليات التى اتبعت فى صناعة الملابس كجزء من تطوير القدرات التصديرية لتلك الصناعة نشير الى انتاج الماركات العالمية وتسويقها فى المراحل الاولى فى الاسواق الثانوية للسلعة ، ثم الانتقال الى الاسواق الرئيسية .

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	محمد فريد خميس
الموضوع الفرعي :	قطاع التجارة	رقم العـــــدد :	٤١٤٩٦
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٧/١٧

وسناقش المقالة الثانية عددا من المشكلات الكبرى التى تعوق انطلاق الصادرات المصرية من النسجيات، وتشير الى الموقع الذى تحتله صناعة الغزل والنسيج فى إطار القطاع الصناعى المصرى ككل، حيث تستقطب اكثر من ٢٧٪ من إجمالى العمالة فى القطاع الصناعى. وتحدد المقالة أهم المشكلات فى غياب التكامل الرأسى والخلل فى توزيع الأنشطة الخاصة بها بين القطاعين العام والخاص. وارتفاع تكلفة الانتاج، فضلا عن مشكلة التهريب التى ساهمت فى تحويل مخزون راكد.

القيود الرئيسية أمام الصادرات النسجية

محمد فريد خميس

تحتل صناعة الغزل والنسيج مكانة خاصة فى مصر جعلتها فى مقدمة القطاعات ذات الأولوية بالعناية والاهتمام، ومصدر الأهمية الخاصة لتلك الصناعة يأتي بشكل خاص من الوزن الاقتصادى والاجتماعى المهم الذى تتمتع به. فهى من الصناعات كثيفة العمل اذ يبلغ حجم العمالة فى صناعة الغزل والنسيج فى مصر نحو ٥٥٧٥٠٠ عامل، اى بنسبة ٢٧.٤٪ من إجمالى العمالة فى القطاع الصناعي المصرى البالغة نحو مليوني عامل، ويضم القطاع الخاص ٣٧١٠٠٠ عامل اى نحو ٦٦.٥٪ من إجمالى العمالة فى صناعة الغزل والنسيج مقابل ١٨٦٥٠٠ عامل فى قطاع الأعمال العام، اى مايعادل ٣٣.٥٪. كما يبلغ حجم المنشآت التى تعمل فى هذه الصناعة نحو ٢٥٠٠ منشأة تصدر نحو ٢٥٪ من الصادرات المصرية.

وقد استطاع قطاع الغزل والنسيج فى مصر ان يحقق مستويات عالية من القيمة المضافة، فإن القطن الخاص يباع بـ ٧ آلاف جنيه فى المتوسط فإذا تم تحويله الى غزل ثم نسيج ثم ملابس جاهزة يرتفع الثمن الى ٣٠ الف جنيه. ولكن هذه المكانة التى استطاع أن يحققها قطاع الغزل والنسيج لا تمنعنا من التعرض لبعض المشكلات التى مازالت تعانيها تلك الصناعة المهمة.

المشكلة الاولى: هى غياب التكامل الراسى فى تلك الصناعة، فصادراتنا من الملابس الجاهزة بلغت ٢٥٩ مليون دولار فقط سنة ١٩٩٨ وهو رقم متواضع بالمقارنة بالصادرات العالمية، فقد بلغت الصادرات التركية ٧٠٥٨ مليون دولار، والصادرات اليونانية ١٨١٤ مليون دولار، وبلغت صادرات تونس ٢٧٠٠ مليون دولار، بينما بلغت صادرات هونج كونج ٢٢١٦٤ مليون دولار. فقد حدث تراجع فى انتاج الغزل والأقمشة فى مصر أدى الى الاتجاه الى الاستيراد من الخارج، خاصة من الهند وباكستان، وهو مايعني عدم وجود تكامل رأسى فى تلك الصناعة وهو أخطر مايمكن.

المشكلة الثانية: هى مشكلة الخلل فى توزيع الأنشطة الخاصة بتلك الصناعة بين القطاعين العام والخاص. فبينما يسيطر القطاع العام على ٩٠٪ من صناعة الغزل يسيطر القطاع الخاص على ١٠٪ فقط، وبينما يسيطر القطاع العام على ٦٠٪ من صناعة النسيج والتجهيز يسيطر القطاع الخاص على ٤٠٪ فقط وبينما يسيطر القطاع العام على ٣٥٪ من صناعة التريكو، يسيطر القطاع الخاص على ٦٥٪، وأخيرا بينما يسيطر القطاع العام على ٢٠٪ فقط من صناعة الملابس الجاهزة، يسيطر القطاع الخاص على ٨٠٪.

المشكلة الثالثة : وتتمثل فى ارتفاع تكلفة الانتاج، ونشير هنا الى أربعة مصادر لارتفاع تلك التكلفة.

المصدر الأول: ويتمثل فى ارتفاع سعر القطن المصرى، فنظرا لصعوبة استيعاب السوق العالمية للقطن المصرى طويل التيلة (حيث تنتج مصر ٤٥ ـ ٤٨٪ من الانتاج العالمى)، فإن صناعة النسيج فى مصر تمثل المستهلك الأول للاقطان المصرية كبديل لاستيراد الاقطان قصيرة التيلة من الخارج. إلا أنه اعتبارا من عام ١٩٩٤ حدثت طفرة كبيرة فى أسعار توريد القطن المصرى للمغازل، حيث ارتفع من ٧٦ جنيها للقنطار عام ١٩٨٦ الى ٣٢٠ جنيها عام ١٩٩٩ (القطن جيزة ٨٠).

المصدر الثاني: يتمثل فى ارتفاع تكلفة العمالة فى العملية الانتاجية، اذ تبلغ تكلفة العمالة كنسبة الى تكلفة انتاج الكيلوجرام الواحد من الغزل فى مصر نحو ١٠٪، وهى من أعلى النسب فى العالم اذا ما قارناها بالمستويات العالمية، حيث لا تتجاوز هذه النسبة فى دول مثل الهند وتايلاند واندونيسيا وكوريا والبرازيل ١٪ و٢٪ و١٪ و٤٪ و٤٪ على الترتيب.

المصدر الثالث : وهو ارتفاع تكلفة الطاقة المحركة، اذ تبلغ تكلفة الطاقة كنسبة الى إجمالى تكلفة انتاج الكيلوجرام الواحد من الغزل ٧٪، بينما لاتتجاوز فى دول مثل اندونيسيا وكوريا والبرازيل وايطاليا ٤٪، ٤٪، ٥٪، ٦٪ على الترتيب.

واخيرا يتمثل المصدر الرابع فى ارتفاع تكلفة عوادم التشغيل، حيث تعتبر نسبة الفاقد والهالك فى عمليات التصنيع فى مصر من أعلى النسب ايضا فى العالم حيث تصل الى ١٢٪ من اجمالى تكلفة انتاج الكيلوجرام الواحد من الغزل. بينما تتراوح بين ٧ و١٠٪ فى دول مثل الهند وتايلاند واندونيسيا وكوريا وايطاليا وأمريكا.

وبالطبع تنعكس هذه التكلفة المرتفعة سلبا على القدرات التنافسية للسلعة، وبالإضافة الى ارتفاع تكلفة الانتاج تتحمل صناعة الغزل والنسيج فى مصر مجموعة أخرى من التكاليف الاضافية التى تاخذ شكل الرسوم، والضرائب المركبة، التى تضطر القائمين على تلك الصناعة الى رفع الأسعار، فهناك نحو ١٥ بندا محملا على هذه الصناعة بين رسوم جمركية وضرائب مختلفة.

والمشكلة المهمة التى لايمكن اغفالها ايضا، هى مشكلة التهريب، التى تتم عن طريق نظام السماح المؤقت او عن طريق المنافذ الجمركية التى ادت الى تحويل الكثير من الانتاج المحلى الى مخزون راكد، وتحولت أرباحه الى خسائر. ومن المعروف أن كل قميص يهرب من الخارج يقابله مخزون راكد من القماش المحلى قدره ٢ امتار. وقد قدرت قيمة ما تم ضبطه من نسيج وملابس جاهزة فى عام ١٩٩٦ بنحو ١٥٥ مليون جنيه، وبرغم هذه القيمة المرتفعة فإنها لاتمثل سوى ١٠٪ من قيمة التهريب الحقيقى.. ومن ثم تقدر قيمة التهريب السنوى فى قطاع المنسوجات بين ١.٥ و ٢ مليار جنيه سنويا ،أى مايعادل قيمة الصادرات فى قطاع الغزل والنسيج تقريبا.

فإذا انتقلنا من عرض المشكلات التى تواجه قطاع الغزل والنسيج الى تناول المداخل المقترحة لمواجهة المشكلات التى تواجه تلك الصناعة المهمة.

(١) تتمثل أولى تلك المداخل فى تطوير الصناعة الوطنية من الألياف الصناعية. اذ لا توجد صناعة نسيج فى العالم تعتمد اليوم على الألياف الطبيعية ١٠٠٪، فالعالم يستخدم فى صناعة القطنيات فى المتوسط ٧٢.٤٪ قطنا و١١.٤٪ ألياف صناعية، و١٦.٢٪ أليافا غير صناعية. أما فى مصر فإننا نستخدم حتى الآن ٨٨.٣٪ قطنا، ٣.٥٪ أليافا صناعية، ٩.٢٪ أليافا غير صناعية. والواقع ان ضرورات تطوير تلك الصناعة تعترضها عدة أسباب، أهمها أن خلط الألياف الصناعية مع الطبيعية كفيل بأن يضاعف حجم انتاجنا من النسيج، كما أن عملية الخلط هذه تؤدى الى خفض التكلفة وبالتالى زيادة القدرات التنافسية.

(٢) المدخل الثانى يتمثل فى ضرورة تفكيك الوحدات الصناعية الكبرى التى جاوزت الحد الأمثل والحجم الانسب، مما أدى الى تدنى حجم الوفورات الداخلية.

(٣) الحاجة الى تطبيق برامج شاملة للإحلال والتجديد والتطوير التكنولوجى الشامل من أجل تحقيق مستويات جودة عالية.

(٤) تحقيق التكامل الرئيسى:

(٥) التخفيف من حجم الأعباء المحملة على مصانع الغزل والنسيج خاصة الرسوم الجمركية والضرائب المختلفة.

(٦) مواجهة عمليات التهريب من خلال غلق عمليات الاستيراد عن طريق سفاجا والسويس وبورسعيد وتحويلها الى تصدير فقط.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	اهاب علوى
الموضوع الفرعي :	قطاع التجارة	رقم العـــــدد :	٤١٤٩٦
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٧/١٧

أما المقال الثالث فيعالج دلالات الصادرات المصنعة في إحصاءات التجارة، وتشير الى ان هناك أهدافا أساسية من أى عملية تجميع صناعي، وهي تلبية احتياجات السوق وتصنيع سلعة بالمواصفات العالمية ونقل المعرفة وتشغيل العمالة. وتشير المقالة الى نماذج من الصناعات الواعدة في مصر مثل صناعة السيارات والسيراميك وحديد التسليح.

الصادرات المصنعة في إحصاءات التجارة

لواء / أهاب علوى

يمكن أن نحدد ثلاثة أهداف لأية عملية تجميع أو استيراد مكونات السلع المصنعة. الهدف الأول هو استخدام هذه المكونات في تصنيع منتج ما، أو سلعة ما بهدف تلبية احتياجات السوق المحلية من تلك السلعة، بشرط الا تقل أسعار هذه المنتجات المصنعة النهائية عن تكاليف استيرادها من الخارج. والهدف الثاني هو استخدام تلك المكونات في تصنيع سلعة ما بالمواصفات العالمية وتصديرها باسعار منافسة لأسعار العالمية. واخيرا الهدف الثالث هو نقل المعرفة، ونضيف الى تلك الاهداف الثلاثة هدف تشغيل العمالة.

وفي هذا الإطار نطرح السؤال: أين نحن من هذه الاهداف الثلاثة؟

الواقع، أن قراءة مؤشرات التصنيع والتصدير تكشف أن ما امكن تم تحقيقه حتى الآن من هذه الأهداف مازال متواضعا، فضلا عن الفترة الزمنية الطويلة التي استغرقها التحقيق الجزئي لهذه الأهداف.

ونشير هنا الى عدد من الامثلة المهمة من واقع البيانات والإحصاءات :

■■ فصناعة السيارات في مصر، على سبيل المثال، بدات بتجميع السيارة نصر ١١٠٠ والسيارة نصر ١٣٠٠ في الستينات، ورغم هذا فإن نسبة المكون المحلي المصرى لم يتجاوز ١٧٪ من السيارة «نصر»، وعلى الجانب الآخر نجد السيارة «الوليد» التى تقوم بإنتاجها الهيئة العربية للتصنيع اعتمدت على استيراد الشاسيه والموتور، مع انتاج بقية المكونات محليا، وقد استطاعت تلك السيارة ان تحقق نجاحا ملحوظا حيث استخدمتها القوات المسلحة المصرية اثناء عملها ضمن قوات الأمم المتحدة في البوسنة والصومال، كما نجحنا في تصدير كميات كبيرة جدا من تلك السيارة الى الخارج.

والواقع، إنه لم تعد هناك في الوقت الراهن سلعة مصنعة تنتج بالكامل من الألف الى الياء في دولة واحدة، وبالذات في حالة منتجات الصناعات الكبيرة المتقدمة تكنولوجيا مثل صناعة السيارات والطائرات...الخ، فالطائرة F16 الأمريكية لايمكن اعتبارها انتاجا أمريكيا بالكامل، والغواصات الأمريكية يتم تصنيع اجزاء منها في ألمانيا، وهكذا.

ويبقى الأمر الأهم هو ضرورة العمل على زيادة المكون المحلي في السلعة المصنعة باستمرار، والا يظل ثابتا ومتواضعا لفترة طويلة عند مستواه، على نحو ماحدث في كثير من السلع المصنعة المصرية.

■■ في حالة صناعة الحديد في مصر، فنلاحظ ان سعر طن الحديد نصف المصنع المستورد يبلغ ٦١٤ جنيها، ويبلغ في السوق المحلية بعد سحبه وتجهيزه كحديد تسليح بـ ١١٥٤ جنيها للطن الواحد. وفي ذات الوقت فإن سعر استيراد طن الحديد مصنعا وجاهزا ـ أى تام الصنع ـ لايتجاوز ٧٤٠ جنيها فقط.

هذه الفجوة الكبيرة بين المنتج المستورد، والمنتج المحلي المعتمد على الواردات نصف المصنعة، والتى تصل في هذه الحالة الى ٥٤٠ جنيها في الطن الواحد، تعنى استحالة تصدير السلعة الى الخارج.

■■ اما في حالة صناعة السيراميك، فنلاحظ انه كلما زاد حجم المكون المصرى في المنتج المصنع كانت قدراتنا التنافسية كبيرة جدا في هذه السلعة، فالمكون المحلي في صناعة السيراميك تصل نسبته الى ٩٧٪، حيث يعتمد على الخارج في استيراد مادة التلميع فقط. وقد انعكس ذلك على حجم الصادرات المصرية من السيراميك، حيث ارتفعت قيمة الصادرات المصرية من تلك السلعة بنحو ١٨٢٪ بين عامي ١٩٩٨ و١٩٩٩.

واستطعنا بالاعتماد على توافر المادة الخام في سيناء وجنوب مصر، أن ننافس الدول الرائدة في صناعة السيراميك مثل أسبانيا وايطاليا، وتصدق نفس الملاحظة على بعض الصناعات الأخرى مثل السجاد والموكيت. والسؤال هو.. لماذا لا تدعم تلك الصناعات التى تتمتع فيها مصر بمزية توافر المواد الخام التى تدخل بنسبة كبيرة في المنتج النهائى كمدخل مهم لدفع وتنمية الصادرات المصرية؟ ولماذا نقيم صناعات تعتمد على مكونات أو سلع نصف مصنعة ترفع تكاليف الانتاج الى الحد الذى لايمكن معه أن تنافس الواردات من السلع تامة الصنع ذات الأسعار الأقل بقدر كبير. قد يجدر أن نشير أخيرا، الى أن هناك عددا من السلع التى اختفت من قائمة الصادرات المصرية، وأصبحت قيمة صادراتها تساوى صفرا، خلال سنتين فقط، لماذا اختفت هذه السلع من قائمة الصادرات؟ ومن هو المنافس الذى احتل مكاننا في اسواق هذه السلع؟ وهل يرجع السبب الى ارتفاع اسعارها أم مستوى جودتها.. الخ؟.. هذه كلها أسباب لابد أن نبحث لها عن اجابات واضحة.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	احمد جويلى
الموضوع الفرعي :	قطاع التجارة	رقم العــــدد :	٤١٥٣٨
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٨/٢٨

تعالج هذه الدراسة العلاقة بين التطورات الاقتصادية فى المجالين العربى والافريقى والقدرة على تحقيق زيادة ملموسة فى الصادرات المصرية من جميع أنواع السلع كالاستثمار والوسيطة والمواد الخام وكذلك الخدمات كالبناء والتشييد. ففى المجال العربى هناك منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التى تهدف الى ازالة جميع الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل على السلع ذات المنشأ العربى وذلك فى غضون عشر سنوات بداية من أول يناير ١٩٩٨. وتشير الدراسة الى افتراض ان تكون الدول العربية بمثابة السوق الرئيسية للمنتجات المصرية نظر القرب المسافة، ووحدة اللغة والعادات واختلاط السكان من خلال السفر، الا ان الملاحظ ان الواردات المصرية من الدول العربية فى تزايد مستمر كما أن الصادرات المصرية فى تناقص مستمر، بما يعنى زيادة العجز فى الميزان التجارى بصفة عامة، ويرجع ذلك الى زيادة القدرة التنافسية لبعض سلع الدول العربية عن القدرة التنافسية للسلع المصرية، وكذلك قيام العديد من الصناعات البتروكيماوية فى الدول العربية التى تستوردها مصر كمستلزمات انتاج.

وفى المجال الافريقى تشير الدراسة الى ان الأمر قد يكون اكثر يسرا من حيث احتياج دول القارة من السلع الاستهلاكية المعمرة وغير المعمرة، لاسيما ان مصر حصلت على عضوية السوق المشتركة لدول جنوب وشرق افريقيا «الكوميسا». وهناك دلائل على ان التجارة المصرية مع بعض الدول الافريقية ككينيا تشهد تحسنا ملموسا، لكنه يظل أقل مما تحتاجه مصر، ومما يتوافر من فرص فعلية لتصدير الكثير من السلع المصرية ذات الجودة العالية والخدمات.

آفاق الصادرات المصرية فى الأسواق العربية والإفريقية

بدايه لابد من تاكيد الأهمية القصوى لقضية التصدير، هذه الاهمية التى عبر عنها الرئيس المصرى بشكل دقيق عندما قال: إن التصدير ضرورة لاستمرار الحياة والتطور الاقتصادى فى مصر. وقد أسهمت الحكومات المتعاقبة والهيئات والمؤسسات الحكومية والأهلية فى التصدى لعقبات التصدير. ومن الجدير بالذكر أن التصدير موضوع حديث فى الفكر الاقتصادى المصرى وأيضا لدى العامة. ولم يحظ بهذا الأهتمام إلا منذ سنوات قليلة خاصة بعد الانتهاء من مسيرة الاصلاح الاقتصادى مرحليا فى عام ١٩٩٦.

•

لقد اعتاد المستثمرون المصريون على توجيه استثماراتهم لانتاج المنتجات التى تحتاجها السوق المحلية وأيضا لتشغيل وامتصاص القوة العاملة، وتوسع قطاع الصناعة تحت شعار «صنع فى مصر» وسعت الشركات العالمية الكبرى والمتعددة الجنسية خاصة بعد تحرر الاقتصاد المصرى وإعطاء حوافز كبيرة للاستثمار إلى انشاء فروع لها فى مصر للاستحواذ على نصيبها من السوق المحلية وليس للتصدير، وساعد على ذلك الارتفاع الكبير فى معدلات الحماية للإنتاج المصرى. وعلى الرغم من انتشار انتاج هذه الشركات الآن فى مصر ووفرته فإن هذا الانتاج لا يرى طريقه إلى السوق العالمية إلا فى النذر اليسير - ومازالت الصادرات المصرية تعتمد على البترول وعلى الصادرات الخام الزراعية وبعض صادرات قطاع الأعمال العام.

ومن زاوية اخرى زادت الواردات المصريه من السلع الاستثمارية والوسيطة والمواد الخام والتى تشكل ما يزيد على ٨٠٪ من حجم الواردات الكلية وذلك لتشغيل الوحدات الصناعية القائمة والمستجدة، بهدف انتاج المزيد من السلع للسوق المحلية. ولم ينعكس حجم هذه الواردات على الصادرات المصرية.

إن الصناعة المصرية في مجملها تفتقد القدرة التنافسية، فالسلع المصرية مرتفعة التكاليف نتيجة لانخفاض انتاجية العمل وراس المال اللذين ينتجانها من ناحية، ومن ناحية أخرى تحميلها بتكاليف وضرائب فوق طاقتها.

والأمثلة كثيرة لعل من أشهرها قطاع الغزل والنسيج. ويرجع انخفاض الانتاجية في هذا القطاع إلى تخلف الفن الانتاجى وعدم مواكبته لتكنولوجيا العصر من ناحية، ومن ناحية اخرى سيادة الوحدات القزمية فى الصناعة المصرية بالقياس بالأحجام العالمية لتلك الوحدات وعدم تمتعها بميزات اقتصادية او وفورات الحجم الكبير. وهذا ما يضفى الكثير من الاهمية على برنامج تحديث الصناعة المصرية الذى تنفذه الآن وزارة الصناعة مع السوق الاوروبية.

هذه مقدمة أردت ذكرها قبل الدخول فى تفاصيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، واود فى هذا الشان ان أؤكد أن العمل العربى فى المجال الاقتصادى يحظى بالدعم الكبير من السيد الرئيس محمد حسنى مبارك. ولا شك أن هذا الدعم فى الفترة المقبلة سيتصاعد لأن العمل الاقتصادى العربى المشترك هو السبيل للنجاة فى المستقبل من مخاطر العولمة والتكتلات الكبرى والاستفادة منها.

●● اولا: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

وفيما يتعلق بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فإن المجلس الاقتصادى الاجتماعى العربى اقر فى ١٩٩٧/٢/١٧ البرنامج التنفيذى لإقامة هذه المنطقة، وذلك من خلال تفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية والتى تم اقرارها عام ١٩٨١. ويهدف البرنامج التنفيذى إلى إزالة جميع الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل على السلع ذات المنشأ العربى التي يتم تبادلها فى إطار المنطقة بصورة تدريجية وبنسبة ١٠٪ سنويا ابتداء من ١٩٩٨/١/١. لتتم ازالتها كلية خلال عشر سنوات، أى بحلول عام ٢٠٠٧ مع ازالة القيود غير الجمركية الأخرى الادارية والنقدية وغيرهما. وقد تم اعتماد هياكل الرسوم الجمركية التي سيتم التخفيض على أساسها.

د. أحمد جويلى

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	احمد جويلى
الموضوع الفرعي :	قطاع التجارة	رقم العـــــدد :	٤١٥٣٨
المصـــــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٨/٢٨

وقد اوجد البرنامج التنفيذى بعض المرونة فى التطبيق من خلال اعتماد «الرزنامة الزراعية» التى يمكن من خلالها لاى دولة من الدول العربية إعفاء بعض السلع الزراعية من التخفيض التدريجى للرسوم الجمركية خلال مواسم الانتاج. كما أقر البرنامج التنفيذى مبدأ استثناء بعض السلع الصناعية من احكام البرنامج التنفيذى لفترة مؤقتة (اقصاها ثلاث سنوات) إذا اقتضت الأوضاع الاقتصادية للدولة طالبة الاستثناء ذلك، وتم اقرار بعض الضوابط لهذه الاستثناءات مع اشتراط موافقة المجلس.

ودخلت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عامها الثالث فى التنفيذ وبتاريخ ٢٠٠٠/١/١ يكون التخفيض على الرسوم الجمركية قد بلغ ٣٠٪ من تلك التى كانت سارية فى٣١/١٢/١٩٩٧.

وقد صادقت على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية حتى الآن تسع عشرة دولة عربية ولم يصادق عليها بعد كل من الجر[illegible] وجيبوتى وجزر القمر. وبلغ عدد الدول التى اتخذت [illegible]اءات التنفيذ لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى [illegible] دولة تزيد إلى خمس عشرة دولة عند انتهاء السودان من الاجراءات. ولم ينضم بعد كل من جيبوتى والصومال وفلسطين وجزر القمر واليمن وموريتانيا والجزائر.

وتلتزم الدول الأعضاء فى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بما يلى:

١ ـ تطبيق التخفيض التدريجى بنسبة ١٠٪ سنويا على الرسوم الجمركية للسلع ذات المنشا العربى.

٢ ـ تطبيق التخفيض التدريجى بنسبة ١٠٪ على الرسم والضرائب ذات الأثر المماثل وتشمل (الرسوم وضرائب الاستيراد المكملة، والرسوم والضرائب المحلية على الاستيراد التى توجد معاملة تمييزية لصالح المنتج المحلى، ورسوم الخدمات ذات الأثر المماثل).

٣ ـ تطبيق المعاملة الوطنية على السلع العربية المستوردة من الدول الأعضاء.

٤ ـ الالتزام بالرزنامة الزراعية العربية المشتركة.

٥ ـ الالتزام بالاستثناءات التى أقرها المجلس الاقتصادى والاجتماعى.

٦ ـ عدم إصدار تطبيق أى قيود جمركية أو قيود غير جمركية.

٧ ـ عدم إصدار قوانين أو تشريعات تخالف أو تعطل العمل بأحكام الاتفاقية وبأحكام البرنامج التنفيذى.

٨ ـ عدم المبالغة فى تطبيق الاجراءات الحدودية.

٩ ـ تقديم تقارير دورية (كل ثلاثة أشهر) عن التنفيذ.

١٠ ـ تقديم تقرير عن السياسات التجارية والاقتصادية ذات العلاقة بتطبيق الاتفاقية.

وتشكل الدول العربية اعضاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى سوقا واسعة قوامها ١٧٤ مليون نسمة يمثلون ٦٦٪ من اجمالى السكان فى الدول العربية، وبلغ ناتجها المحلى الاجمالى عام ١٩٩٧ نحو ٥٩٨ مليار دولار أمريكى ويشكل ٨٩.٥ فى المائة من اجمال الناتج المحلى للدول العربية مجتمعة، ويبلغ متوسط دخل الفرد نحو ٣٠٧٩ دولارا أمريكيا وذلك عام ١٩٩٧.

أما اجمالى تجارتها الخارجية فقد بلغ نحو ٢٩٣ مليار دولار عام ١٩٩٧ وتساوى ٩٠,٦٪ من اجمالى التجارة العربية، وإجمالى صادراتها يمثل ٩٠٪ من اجمالى الصادرات العربية فى عام ١٩٩٧ أيضا. أما صادراتها من السلع الصناعية فقد بلغت ٣٥,٣ مليار دولار وبما يعادل ٩١,٧٪ من اجمالى صادرات الدول العربية من السلع الصناعية. وصادراتها من المنتجات الزراعية نحو ٥ مليارات دولار أى ما يعادل ٨٣٪ من إجمالى الصادرات العربية من السلع الزراعية وذلك فى عام ١٩٩٧.

وعلى الرغم من انضمام أغلب الدول العربية إلى المنطقة، فإن تحرير التجارة فيما بين الدول العربية بهدف زيادة حجمها لا يتحقق فقط من خلال إزالة الرسوم الجمركية، وإنما يتطلب كذلك اتخاذ العديد من الاجراءات لتذليل العقبات التى تعترى سبيل تحقيق هذا الهدف، ومن أهمها إزالة الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل والقيود غير الجمركية، والاتفاق على قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية.

وتمثل الصادرات العربية نسبة ضئيلة من حجم الصادرات العالمية إذ بلغت ١٣٤ مليار دولار فى عام ١٩٩٨ [illegible] نحو ٢,٤٪ من الصادرات العالمية التى بلغت ٥٤٧٦,٥ مليار دولار فى العام نفسه. وبلغت الواردات العربية ١٤٧,٥ مليار دولار تمثل نحو ٢,٦٪ من حجم الواردات السلعية العالمية البالغة ٥٦٣٤,٧ مليار دولار فى العام نفسه.

ومن الملاحظ أن أهمية التجارة العربية فى التجارة العالمية فى انخفاض، كما تتأثر الصادرات السلعية العربية بشكل كبير بأسعار البترول إذ يمثل نحو ٥١٪ من قيمتها فى عام ١٩٩٨. وتعتبر واردات الآلات والمعدات (٢٩,٧٪) أهم بند فى الواردات العربية يليها فى الأهمية المصنوعات (٢٧.٩) ثم الأغذية والمشروبات (١٦,٢) وتقدر قيمة الفجوة الغذائية فى الدول العربية بنحو ١٢,٤ مليار دولار فى عام ١٩٩٧ وتمثل فجوة الحبوب ٥١٪ فى الفجوة الغذائية الكلية (٦,٤ مليار دولار امريكى) ويمثل القمح ٤٣٪ من الفجوة الغذائية للحبوب.

ويعتبر الاتحاد الأوروبى أهم المجموعات الدولية فى واردات الدول العربية (٤٠٪) تليه الولايات المتحدة (١٣,٢٪) ثم الدول العربية(٨,٥)، أما الصادرات العربية فيعتبر الاتحاد الأوروبى أيضا أهم المجموعات المستوردة (٢٧,٥٪) يليه اليابان (١٣,٤٪) ثم الولايات المتحدة (١٣,٤٪) ثم الدول العربية (١١٪) وذلك فى عام ١٩٩٨.

وبلغ حجم التجارة العربية نحو ٢٨١,٥ مليار دولار فى عام ١٩٩٨ فى حين أنه بلغ نحو ٣١٦,١ مليار دولار فى عام ١٩٩٧. وقد بلغت التجارة البينية العربية نحو ٢٧,٢ مليار دولار فى عام ١٩٩٨ تمثل ٩,٧٪ من جملة التجارة العربية فى عام ١٩٩٨. وتمثل المواد الخام والوقود المعدنى نسبة ٤٩٪ من حجم التجارة البينية العربية، وتأتى فى المرتبة الثانية المواد الكيماوية بنسبة ١٨٪، ثم الأغذية والمشروبات التى تمثل ١٥٪.

ويوضح العرض السابق استمرار انخفاض الأهمية النسبية للتجارة العربية على المستوى العالمى، فضلا عن استمرار انخفاض أهمية الدول العربية مجتمعة فى الناتج الاجمالى العالمى، إذ يمثل فقط ٢,١٪ فى عام ١٩٩٧. وهذا يعنى زيادة تهميش الوطن العربى على مستوى العالم.

ويحتم أن تعمل الدول العربية على زيادة معدل نموها الاقتصادى، بالاضافة إلى زيادة حجم تجارتها ومنها التجارة البينية. ويتم ذلك من خلال تنفيذ الالتزامات نحو اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خاصة من حيث ازالة المعوقات غير الجمركية والتخلص من قائمة السلع المستثناة وعددها (٢٩٥٠) والرزنامة الزراعية.

ولا شك ان أحد العوامل المقيدة لتوسيع التجارة البينية العربية هو محدودية الطاقات الانتاجية وتشابهها بين الدول العربية. ومن البديهى أن السبيل إلى إزالة هذا القيد هو توسيع قواعد الانتاج وتنويعها ورفع كفاءتها، اضافة إلى التوسع فى المشروعات العربية المشتركة.

وتجدر الاشارة إلى أن اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى مازالت فى بدايتها، كما أنها تقتصر فقط على تخفيض الجمارك، والمطلوب مستقبلا اضافة تجارة الخدمات وتجارة الملكية الفكرية والمعلومات والبنية الاساسية التجارية وغيرها لتعميق درجة التعاون الاقتصادى بين الدول العربية. وتعتبر مدة السنوات العشر أى حتى ٢٠٠٧ فترة طويلة بالنسبة لما تفرضه الظروف العالمية الآن، ويمكن فى هذا الشأن دراسة النموذج الخاص بالسوق العربية المشتركة المصغرة (٧ دول) والتى وافق عليها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية على تفعليها بدءا من أول يناير ٢٠٠٠ بنسبة تخفيض جمركى قدره ٤٠٪ ثم ٣٠٪ فى كل من السنتين التاليتين.

● ● ثانيا: الصادرات المصرية ومنطقة التجارة الحرة العربية

من المفروض أن تكون الدول العربية السوق الرئيسية للمنتجات المصرية نظرا لقرب المسافة ووحدة اللغة والعادات واختلاط السكان من خلال السفر، ومن خلال مؤتمرات كثيرة سواء فى مجال الأعمال أو التجارة أو غيرهما. ومن الملاحظ أن الواردات المصرية من الدول العربية فى تزايد مستمر، كما أن الصادرات المصرية فى تناقص مستمر بما يعنى زيادة العجز فى الميزان التجارى بصفة عامة، بعد أن كان هناك فائض منذ سنوات قليلة.

تمثل الواردات المصرية من الدول العربية نسبة ٤,٥٪ و٦,٣٪ من الواردات المصرية الكلية، كما تمثل الصادرات المصرية إلى الدول العربية نسبة قدرها ١٧,٤٪ و١٢,٦٪ من الصادرات المصرية الكلية فى عامى ١٩٩٨، ١٩٩٩ على الترتيب. وقد بلغ العجز فى الميزان التجارى المصرى مع الدول العربية نحو ١١٥٣ مليون جنيه فى عام ١٩٩٨، ارتفع إلى نحو ١٩٢٨ مليون جنيه عام ١٩٩٩.

وقد زادت الواردات من الدول العربية بنسبة ١٢,٦٪ فى عام ١٩٩٩ بالمقارنة بعام ١٩٩٨، بينما تناقصت الصادرات المصرية للدول العربية بمعدل بلغ نحو ٢١,٧٪. وقد ظهر العجز فى الميزان التجارى المصرى مع الدول العربية بدءا من عام ١٩٩٦.

وتعتبر السعودية السوق الرئيسية للصادرات المصرية فى الدول العربية إذ تمثل نحو ٢٧٪ من قيمة الصادرات المصرية إلى الدول العربية، كما أن

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	احمد جويلى
الموضوع الفرعى :	قطاع التجارة	رقم العـــــدد :	٤١٥٣٨
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٨/٢٨

الواردات المصرية من السعودية تمثل ثلثى ٦٨.٤٪ الواردات المصرية من الدول العربية فى عاد ١٩٩٨.

ومن الملاحظ أن الصادرات السعودية لمصر زادت بنسبة ١٤.٢٪ بين عامى ١٩٩٨، ١٩٩٩ حيث ارتفعت إلى ٢٣٨٠ مليونا فى عام ١٩٩٩. كما انخفضت الصادرات المصرية إلى السعودية بين نفس العامين بنسبة ٤٤٪ (٣٣٣ مليونا عام ١٩٩٩ بالمقارنة بنحو ٥٩٩ مليون جنيه عاد ١٩٩٨).

وهذه الظواهر تعنى زيادة القدرة التنافسية لبعض الدول العربية عن القدرة التنافسية للسلع المصرية. فالملاحظ أن السعودية ودول الخليج بصفة خاصة قامت فى السنوات الأخيرة بإنشاء العديد من الصناعات المعتمدة على البترول والغاز خاصة فى مجال الأسمدة والأسمنت و الالمونيوم والبتروكيماويات والصلب وغيرها. وتقوم الآن بتصديرها للعديد من الدول. ومن بينها مصر التى تستورد كميات ... ة من هذه السلع كمستلزمات إنتاج خاصة البتروكيـ ...يات.

وبقدر ما هناك من فرص فى الدول العربية من حيث حجم وارداتها واتجاه... تيسير التبادل فإن هناك العديد من التحديات امام ... فأمامها مهمة التطوير. ورفع الكفاءة وخفض التكاليف والارتقاء بالجودة وهذه شروط اساسية وضرورية للتوسع فى التصدير إلى الدول العربية. أما ما عدا ذلك من سياسات تقوم بها مصر من حيث إنشاء اتحادات أو شركات تسويق أو غير ذلك فهذا من قبيل المحسنات ولن يثمر الا ثمرات محدودة. وعلى مصر جذب الاستثمارات الاجنبية لتحسين المستوى التكنولوجى وإعطاء الاهتمام اللازم لتنمية الموارد البشرية خاصة فى مجال الادارة والتسويق الدولى والبناء على ما اتخذته الحكومة فى الماضى وليس هدم والبدء من نقطة الصفر.

○○ ثالثا: الأسواق الافريقية

وإذا انتقلنا إلى افريقيا فإن قيمة وارداتها السنوية بلغت نحو ١٣٠ مليار دولار أمريكى تمثل ٢.٣٨٪ من جملة الواردات السلعية العالمية فى عام ١٩٩٧، كما صدرت فى العام نفسه ما قيمته ١٢٦ مليار دولار تمثل ٢.٢٨٪ من الصادرات السلعية العالمية.

وتصدر افريقيا بصفة اساسية المواد الاولية سواء معدنية أو زراعية. كما تقوم باستيراد السلع الصناعية والغذائية. ولا تمثل الصادرات المصرية إلى افريقيا (باستبعاد الدول العربية فى شمال افريقيا) إلا ٢.٠٪ من حجم الواردات الافريقية.

ولا شك أن المجال مع الدول الافريقية قد يكون اكثر يسرا من حيث تنوع احتياجات دول القارة من السلع الاستهلاكية المعمرة وغير المعمرة. وقد حصلت مصر أخيرا على عضوية السوق المشتر.. لدول جنوب وشرق افريقيا (الكوميسا) والتى تعطى اعفاءات جمركية وصلت إلى ٩٠٪ فى عام ١٩٩٩ ومن المنتظر إزالة التعريفة الجمركية كاملة فى ٣١ اكتوبر ٢٠٠٠. والسوق تتكون من ٢١ دولة بعدد سكان يبلغ ٣٨٠ مليون نسمة وحجم تجارة يبلغ نحو ٦٢ مليار دولار.

وقد شهدت هذه المنطقة جهودا مصرية مضنية خلال الأعوام الثلاثة الماضية لتنمية الصادرات المصرية إليها. وقد ظهرت بوادر هذا التطور خاصة فى التجارة مع كينيا التى زادت صادراتنا اليها بنسبة ٣٧٣٪ فى عام ١٩٩٩ بالمقارنة بعام ١٩٩٨ (٦.٢ مليون جنيه عام ١٩٩٨ ارتفعت إلى ٢٩,٥ مليون جنيه عام ١٩٩٩) كما زادت وارداتنا من كينيا بنسبة ٢٤٪ (٢١٦ مليون جنيه فى عام ١٩٩٨ ارتفعت إلى ٢٦٩ مليون جنيه فى عام ١٩٩٩).

وتجدر الاشارة إلى أن عددا لا بأس به من الدول فى الكوميسا لم يقم حتى الآن بتخفيض الجمارك نظرا لظروفه السياسية مثل انجولا والكنغو وناميبيا واثيوبيا. وقامت الحكومة فى الفترة الماضية بوضع برنامج متكامل للنهوض بالصادرات السلعية المصرية، وأيضا صادرات الخدمات مثل المقاولات. ويستلزم الأمر قيام نظام جيد لتمويل الصادرات وأيضا لضمان مخاطرها إلى جانب تيسير النقل الجوى والبحرى لهذه المنطقة.

وفى النهاية أود تأكيد أن قضية التصدير هى قضية تنمية فى المقام الاول تحتاج إلى جهود متواصلة فى جميع المجالات لدعم القدرة التنافسية للسلع المصرية. ولا شك ان هناك نقاطا مضيئة فى هذا الموضوع مثل صادرات مصر من الملابس الجاهزة إلى الولايات المتحدة الأمريكية والتى يقوم بها مجموعة من خيرة رجال أعمال مصر ولهم علاقات بشركات مستوردة أمريكية، ولا ينقص تطوير هذا المجال إلا السعى لرفع سقف الحصص الأمريكية على المنسوجات المصرية. بالإضافة إلى أسود الكربون الذى أصبح من أهم صادرات السلع الكيماوية ، وهناك فرص كبيرة لتصدير الأدوية لافريقيا ودول الكومنولث. وزيادة الصادرات من السلع الغذائية المصنعة والمجمدة والنباتات الطبية والعطرية إلى أوروبا. هذه أمثلة تحتاج إلى تعميم على قاعدة كبيرة فى الاقتصاد المصرى.

الواردات المصرية من الدول العربية بالألف جنيه			الواردات المصرية من الدول العربية بالألف جنيه		
١٩٩٩	١٩٩٨	التغير	١٩٩٩	١٩٩٨	التغير
٣٤٢٨٠١٠	٣٠٤٥٥١٨	٣٨٢٤٩٢ +	١٤٩٩٥٦٩	١٨٩٢٠١٢	٣٩٢٢٤٤٣ -

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	مسعد نوار
الموضوع الفرعي :	قطاع التجارة	رقم العـــــدد :	٢٩٢٦
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٩/٦

بعد فقدان الأسواق التقليدية

الصادرات المصرية.. هل توقف نموها عند حاجز الـ 4 مليارات سنويا

خبراء: زيادة الأعباء على المنتجين وتحرير التجارة غير المحسوب أهم الأسباب

□ تحقيق- مسعد نوار:

توقف نمو حركة الصادرات المصرية عند حاجز الـ 4 مليارات دولار سنويا وبدأت الصادرات المصرية فى فقدان بعض الأسواق التقليدية مثل دول الاتحاد السوفيتى السابق.

وأرجع علماء الاقتصاد والخبراء التراجع المخيف فى ارقام الصادرات المصرية إلى اتجاه الحكومة إلى تحرير التجارة قبل اتخاذ الاستعدادات السكانية التى تشمل ضوابط ونظم حماية السوق والصناعة الوطنية.

وافتقد الخبراء غياب السياسات الخاصة بتنمية الصناعات القائمة بغرض التصدير وتقاعس الحكومة فى الرد على مخالفات وممارسات الدول الأخرى ضد المنتجات المصرية فى الداخل والخارج.

مسئولية البنك الدولى

فى البداية ارجع الدكتور مصطفى السعيد وزير الاقتصاد الاسبق انخفاض الصادرات المصرية إلى البنك الدولى وصندوق النقد الدوليين وغيرهما من المؤسسات الدولية التى دفعت الحكومة المصرية إلى تطبيق سياسات اقتصادية رشيدة ولكنها غير ذكية لانها اغفلت وضع سياسات تنمية صناعية بغرض التصدير لشغل الطاقات العاطلة وايجاد فرص عمل بالاضافة إلى تطبيق سياسات نظرية وغير عملية وتحرير التجارة الخارجية قبل الاستعداد ووضع الضوابط والنظم لحماية السوق والصناعات المحلية - وعدم مراعاة مخالفات وممارسات الدول الاخرى المتقدمة منها والنامية فى المنافسة فى الاسواق العالمية وزيادة الاعباء بمعدلات سريعة على الصناعات المحلية بالاضافة إلى عدم قدرة الصناعة المصرية على المنافسة فى الأسواق العالمية.

ويرى د. مصطفى السعيد انه على الرغم أن بعض الصناعات تفادت مشاكل ارتفاع التكلفة الاستثمارية ونجحت فى التحكم فى تكاليف الانتاج إلا انها حققت نجاحا متواضعا فى التصدير خاصة تلك التى ادخلت الصناعات التحويلية باستخدام خامات مستوردة رخيصة وجودة عالية لكن الوقت نفسه خسرت الصناعات المصرية أسواقها التقليدية فى الاتحاد السوفيتى السابق ودول شرق أوروبا الذي اتجهت للاستيراد من دول شرق آسيا وغيرها لانخفاض الاسعار بها.

منافسة مدمرة

ويشير إلى ان التصدير هو الحل الحقيقى والوحيد لمشاكل مصر الاقتصادية والاجتماعية لان الطاقات المصرية تزيد فى بعض الاحيان على اضعاف حاجة السوق المصرى.. وإذا اضفنا اليها المنتجات الأجنبية بعد تحرير التجارة الخارجية والاتجاه نحو تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات فان المنافسة على السوق المحلية والقوة الشرائية المحدودة للمستهلك ستكون آثارها مدمرة.

ويضيف ان الحكومة لن تستطيع حماية صناعات غير رشيدة أو تساعد على احتكار السوق المحلى على حساب المستهلك ولن تستطيع الوقوف امام التيار العالمى لتحرير التجارة الخارجية من خلال الاتفاقيات الدولية مثل الجات وغيرها.. مشيراً إلى ان تصدير المنتجات الصناعية يتطلب ان تكون هذه الصناعة قادرة على المنافسة فى الأسواق العالمية من حيث السعر والالتزام بالمواعيد والمواصفات المتفق عليها وان تلم هذه الصناعات بالميزات التفضيلية لمصر والدول الاخرى المنافسة من حيث الاتفاقيات الثنائية بين دول هذه السوق والدول المتنافسة عليها والمتغيرات المتوقعة فيها لتحديد الحجم الحقيقى المتوافر لمنتجاتنا فى هذه السوق ومستوى الأسعار التى يجب ان تستهدف.

تنشيط الصادرات

أما الدكتور كمال أبو سريع استاذ القانون التجارى وعميد حقوق الزقازيق فيطالب الحكومة بوضع سياسات لرعاية تنشيط الصناعات التصديرية وتشجيع الاستثمار فى هذا النشاط ورفع الاعباء الوهمية عنه ودعمه فى مراحله الأولى وحمايته من سياسات الانكماش الاقتصادى.

ويحدد د. كمال أبو سريع المناخ المناسب المطلوب تعظيم الصادرات. بانه يجب ان يشتمل على سعر صرف مناسب للعملة الحرة فى الظروف الطبيعية وسياسات اقتصادية وتحفيزية لنشاط الصناعات التصديرية ووجود نظام لرد الاعباء من رسوم وجمارك على الصادرات وكفاءة عالية للنظم والإجراءات لنشاط التصنيع والتصدير ومصادر تمويل مناسبة.

كما شدد على اهمية دعم كفاءة النظام المصرفى ونظام تامين على حصيلة الصادرات ودعم الأجهزة السياسية لجهود التصدير فى الداخل والخارج وتنمية الموارد البشرية للوفاء باحتياجات الصناعات التصديرية وتوفير وسائل نقل البضائع المناسبة والمنتظمة بأسعار منافسة.

فتح أسواق جديدة

ويشير د. أبوسريع إلى ضرورة ان تركز الصادرات المصرية على اسواق امريكا الشمالية وأوربا الغربية لانها اسواق ضخمة وحجم المعاملات مع المستورد الواحد كبير مما يسمح بتشغيل الطاقات الكبيرة المتوا[illegible] فى مصر يزيد من فرص التعاون الفنى وتبا[illegible]مات وهذا ينطبق على الصناعات

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	مسعد نوار
الموضوع الفرعي :	قطاع التجارة	رقم العـــــدد :	٢٩٢٦
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٩/٦

النسيجية والجلدية والاثاث والمنتجات الزراعية.. أما اسواق الدول العربية والافريقية فان لمصر فيها فرصة للتصدير لكن بدرجة اقل لانها ليست لديها قيود استيرادية مع الدول المنافسة كما ان حجمها صغير ومنتشر ووسائل النقل اليها غير منتظمة ومكلفة لكن هناك بعض السلع المصرية التى قد يكون لها ميزة نسبية فى هذه الأسواق مثل المواد الغذائية والمنتجات الزراعية والأدوية. اما أسواق آسيا فاغلبها دول نامية تتنافس معنا فى الأسواق العالمية ماعدا الصين واليابان كما ان دول أمريكا الجنوبية تمر بنفس الظروف التى تمر بها مصر فهى تحاول المنافسة لكن نظراً لموقعها الجغرافى وارتفاع مستوى الأجور فإن منافستها ضعيفة.

وشدد علي أن السوق الأساسى الذى يجب ان يتجه اليه المنتج المصرى هو اوربا الغربية وأمريكا الشمالية لانه سوق كبير للغاية ولو استطاعت الصناعة المصرية ان تؤهل نفسها بحيث تصبح المصدر الرئيسى له، لتضاعفت الصادرات المصرية وبحققت مئات المليارات ولعملت المصانع المصرية بطاقاتها الكاملة ولما كان هناك شباب بدون عمل ولما كانت هناك قيود اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية فى الخارج أو الداخل.

الصادرات الزراعية

ومن جانبه اشار الدكتور باهر عتلم الأستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة إلى ضرورة الاهتمام بتصدير الخضراوات والفواكه الطازجة الى الأسواق الأوروبية لان الأوروبيين يفضلون الفواكه والخضروات الطازجة من ناحية ولاننا استنفدنا اغراضنا من المنتجات الزراعية الأخرى إلى حد كبير موضحا ان مصر فى حاجة إلى جهاز يستطيع جنى محاصيل الفواكه والخضراوات وتعبئتها وتغليفها بشكل جيد ووسائل نقل سريعة واستقبالها فى موانىء الوصول وتخليص الإجراءات بسرعة لتصل إلى الأسواق الأوروبية طازجة.

وطالب بتوعية المزارع المصرى باهمية عدم استخدم الأسمدة الكيماوية فى هذه المنتجات لان حجم الاقبال على الخضراوات والفواكه التى تستخدم الاسمدة الطبيعية اضعاف تلك التى تستخدم الاسمدة الكيماوية كما انها تباع بأسعار مرتفعة جداً موضحا ان الاوروبيين يقبلون على بعض أنواع الأسماك المجودة فى المياه المصرية وبالتالى يمكن ان تصدر هذه الأنواع ويكون لها ميزة تنافسية فى الأسواق الأوروبية.

ألبان دمياط..

ويؤكد ان المنتجات الصناعية وخاصة الصناعات التحويلية كلما زاد انتاجها وبمواصفات مطابقة للاسواق الخارجية ولاذواق المستهلكين فان ذلك يساعد على زيادة الصادرات.. مشيراً إلى وجود بعض المنتجات التى تميزت مصر بتصديرها مثل منتجات الألبان والجلود والاثاث لدرجة ان بعض منتجات الألبان التى تصدر إلى مصر الآن من هولندا وغيرها تحمل اسم دمياط وغيرها من المدن المصرية التى عرفت بهذه المنتجات.

يحل مشاكل تجار الجلود ويغلق مصانع المنتجات الجلدية



التصدير «يهدد» الصناعة الوطنية!

عواطف سالم

ازمة كبيرة يواجهها حاليا سوق الجلود المدبوغة وكذلك الصناعات الجلدية فجرها ارتفاع اسعار الجلود الخام بمعدلات كبيرة. كان السبب في ... لجوء اصحاب المدابغ إلى التصدير لحل مشاكل الركود وزيادة المديونيـ... وهو ما أدى إلى تهديد ... صانع المصرية التى تتجاوز استثماراتها 3 ... بالإغلاق.

اصحاب المدابغ يؤكدون انهم مضطرون للتصدير وينفون ان ذلك يؤثر على احتياجات المصانع المحلية ويتهمونها بانها احد اسباب تعثر المدابغ.. وأصحاب المصانع في الجانب الاخر يؤكدون ان ذلك يضرب الصناعة الوطنية فى مقتل ويقولون : لسنا ضد التصدير ولكن اسمحوا لنا باستيراد الجلود من الخارج بدون اى رسوم.

الازمة ناقشها اتحاد الصناعات المصرية والاجتماعات مستمرة لحلها ونعرضها بتفاصيلها فى هذه السطور.

يتساءل ممدوح ثابت مكى رئيس غرفة دباغة الجلود باتحاد الصناعات ورئيس المجلس السلعى للمنتجات الجلدية: نحن لاندرى.. هل نصدر.. ام لانصدر؟ ولاندرى، من نرضى.. هل نرضى من يفرضون سيطرتهم على سوق الجلود واسعاره لتحقيق مصالحهم الخاصة..؟و هل نترك المخزون الراكد من الجلود يتضاعف داخل المدابغ مما يؤدى إلى تعطلها وعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه البنوك .. أم نرضى بزيادة فترة السماح للمصانع التى لاتدفع ثمن الجلود الا بعد سنتين او ثلاث.. وهناك الكثير منها لا يفى بالتزاماته ولايدفع؟!

ويؤكد ممدوح ثابت انه لا يتم التصدير الا بالنسبة للفائض فقط وهناك من الانتاج ما يكفى السوق المحلى ويزيد خاصة فى ظل الركود الذى يعانى منه اصحاب المصانع والمعارض.

ويعود للتساؤل ويقول : لماذا يشكو اصحاب المصانع من تصدير الجلود ؟

ويجيب : لايتجاوز حجم التصدير عن 10 إلى 15٪ من قيمة الجلود المتاحة ولايتجاوز 20٪، ويوضح ان حجم الانتاج فى مصر يتراوح بين 100 إلى 120 مليون قدم مربع، والمصدر منه لايتجاوز 20 مليون قدم قيمتها تصل إلى 60 مليون جنيه وهو رقم زهيد جدا فى حجم بيزنس صناعة الجلود والمدابغ .

ويقول أن حجم الانتاج السنوى للمدابغ يتراوح ما بين 500 إلى 600 مليون جنيه. اما فى الصناعات الجلدية فيتراوح ما بين 2,5 إلى 3 مليارات جنيه، وتنتج ما بين 70 إلى 80 مليون جذاء بمتوسط أسعار من 30 إلى 40 جنيها والنتيجة 3 مليارات جنيه تقريبا وهذا انتاج 50٪ من طاقة الصناعة ولكن اخطر ما فى الامر هو الطاقات العاطلة التى تتجاوز 50٪ وهذا ما يهدد الصناعة.

ويتحدى ممدوح ثابت اى مصنع يطلب الجلد الطبيعى الخام و لم يجده؟ ويؤكد أن التصدير برىء بواقع المستندات والارقام الموجودة فى قطاع التجارة الخارجية.

مديونيات بالملايين

ويؤكد سعد نايل مدير عام غرفة الدباغة باتحاد الصناعات ان سوق الجلود المدبوغة «ميت» حاليا واكبر دليل على ذلك هو الحالة التى وصلت إليها المدابغ حيث تم اغلاق عدد كبير منها، كما أن حالات الافلاس والتعثر الشديد يعانى منها عدد كبير لعدة اسباب منها أن 85٪ من المنتجات الجلدية الان تعتمد على الجلد الصناعى وبالتالى فالطلب على الجلد الطبيعى ليس كبيرا، وتلجأ المدابغ التى يتراكم لديها مخزون إلى بيعه باى شكل حتى ولو كان بالاجل على أن تاخر ثمنه بعد سنتين أو ثلاث تصديره للخارج بهامش ربح بسيط جدا.

ويشير إلى ظاهرة خطيرة فى سوق الصناعات الجلدية الان وتتمثل فى استفادة عدد من اصحاب المصانع من فترة السماح التى تمتد من عامين لثلاثة فى الجلود الطبيعة من المدابغ ولايسددون للمدابغ حقوقها.. وصلت المديونيات إلى الملايين ويلجأ اصحاب المصانع المدينين إلى اشهار افلاسهم للتهرب من الدفع.

وأوضح أن ارتفاع اسعار الجلود يرجع إلى انخفاض حجم الجلود وبانخفاض حجم الثروة الحيوانية بالاضافة إلى التصدير.

لسنا ضد التصدير

وعلى الطرف الاخر يوضح المهندس مصطفى سلامة حمزة رئيس غرفة صناعة الجلود ووكيل المجلس السلعى لصناعة الجلود. ان ازمة الصناعات الجلدية ترجع إلى

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	عواطف سالم
الموضوع الفرعي :	قطاع التجارة	رقم العـــــدد :	٢٩٣٧
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٩/١٨

■ ممدوح مكي : «اتحدى» وشكوى المصانع لامحل لها

■ مصطفى حمزة : اسمحوا لنا باستيراد الجلود بدون رسوم

أن حجم الجلود الطبيعة غير كبيرة لتغطية السوق المحلى ويتم تصدير جزء منه ، واشار إلى ان السوق شهد مؤخرا ارتفاعا فى اسعار الجلود إلى الضعف تقريبا مما أدى إلى زيادة تكاليف المصنوعات الجلدية وهو يقلل من الوضع التنافسى فى مواجهة المنتجات المستورة جيدة الصنع ومنخفضة التكاليف بالسوق المحلى وكذلك انخفاض القدرة التنافسية فى الاسواق الخارجية.

ويؤكد أنه لا أحد ضد التصدير ولكن بضوابط معينة، فما يحدث هو ان ياتى المستورد للجلود الخام ويأخذ افضل الموجود منها ويترك للمصانع المصرية الانواع التى فيها عيوب أو امراض وغيره وبالتالى تكون نسبة الفاقد اثناء التصنيع كبيرة وينتج عنها خسارة لنا.

وإذا كان التصدير هو الحل لعلاج ازمة السيولة التى تعانى منها المدابغ والسوق كله فإننا كاصحاب مصانع للمنتجات الجلدية نسعى إلى توفير البديل وهو السماح باستيراد الجلود المدبوغة من الخارج بدون جمارك أو رسوم أو ضريبة مبيعات.. وبالتالى نستطيع انتاج منتجات قادرة على المنافسة.. بدلا من أن نقضى على الصناعة الوطنية.

استغلال الجلد المصري

ويفسر المهندس مصطفى حمزة ان اسباب الازمة ايضا تكمن فى زيادة الطلب على الجلد المصرى لوجود حظر عالمى فى استخدام الجلود المنتجة من الهند والصين خاصة فى امريكا وكندا، وتعد مصر من الدول التى تتمتع بانتاج جلود خام جيدة وهو مثل القطن المصرى الخام يأخذونه للخارج ليصنع ثم يعود مرة أخرى باسعار تنافسية.

ويقول انه بعد فتح باب التصدير وخلال عام تقريبا تضاعفت الاسعار حيث لم يكن سعر الجلد فى اكتوبر 99 يتجاوز 80 جنيها وصل حاليا إلى 150 جنيها.

ويؤكد المهندس سلامة حمزة أن استمرار تصدير الجلود الخام سيؤدى إلى غلق المصانع وتشريد الوف العمال حيث تعانى اسواق الجلود والدباغة من ازمة كبيرة بسبب السيولة والركود وارتفاع الاسعار وكذلك زيادة نسبة المستورد من مستلزمات صناعة الجلود. ونطلب كاصحاب مصانع تدخل الدولة خاصة وأن المادة رقم 20 لاتفاقية التجارة تبيح فى حالة تهديد صناعة إما أن امنع تصدير الخام أو احد من الاستيراد واضع الضوابط ولابد من ايجاد حل لعلاج هذه الازمة الخطيرة.

ديون معدومة

ويقول محمد عنتر سلامة — صاحب مدبغة إذا بعنا للسوق المحلى فهذا افضل لانه يوفر نسبة ربح معقولة.. ولكن هناك ازمة خطيرة فى السوق الان وهو اننا كمدابغ نشترى الجلود من المدبح نقدا مع العلم أن اسعار الجلود من هذا الموقع ترتفع اسعارها ايضا ثم تاتى للمدبغة ونقوم بالدباغة التى نستورد موادها من الخارج ثم يتراكم المخزون لدينا ولايشترى اصحاب المصانع سوى بالاجل الطويل على فترات قد تمتد عامين او ثلاثة وهناك ملايين كثيرة تضيع على اصحاب المدابغ رغم انهم يمولون عملهم بقروض بنكية ومن هنا كان الحل الوحيد أمامنا هو اللجوء إلى التصدير.

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصرى — اسم كاتب المقال : محمد السيد سليم

الموضوع الفرعي : قطاع التجارة — رقم العـــدد : ٤١٥٧٣

المصـــدر : الاهرام — تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠/١٠/٢

الحقيقة فيما قاله محاضير محمد عن الصادرات المصرية

حينما رصدت مجلة التايم، فى عددها الصادر فى اخر اغسطس من العام الماضى، اهم مائة [illegible]ية اسيوية فى القرن العشرين، كان محاضير محمد رئيس وزراء ماليزيا احد هذه الشخصيات، نظرا لعمق التحولات الاقتصادية والسياسية التى ادخلها على المجتمع الماليزى، ادى به الى أن يصنف كاحد النمور الآسيوية، ازدادت شهرة محاضير محمد عندما اجتاحت آسيا الأزمة المالية الشهيرة سنة ١٩٩٧، وكان ذلك راجعا الى انه رفض الخضوع لضغوط صندوق النقد الدولى، لتوقيع اتفاقية معه تصبح ماليزيا بموجبها تحت وصاية الصندوق، بكل ما يتركه ذلك من آثار كما حدث فى إندونيسيا، وتضاعفت تلك الشهرة حينما استطاع محاضير محمد ان يتغلب على الأزمة الاقتصادية باتباع منهج مستقل حافظ على استقلالية القرار السياسى الماليزى، واثبت أن الخضوع غير المشروط لقوى «العولمة» هو طريق محفوف بالمخاطر، كذلك فإن محاضير محمد هو ممن يؤمنون باهمية التعاون بين دول الجنوب لمواجهة طغيان قوى العولمة، ولذلك فقد شارك فى مؤتمرى قمة الدول الخمس عشرة اللذين انعقدا فى مصر فى عامى ١٩٩٨، ٢٠٠٠، كما أنه أيضا ممن يؤمنون بالدور الايجابى للاسلام فى عملية التنمية، ومن يعترضون على الاندماج غير [illegible]، ويرى أن العولمة فى بعض جوانبها تنطوى على مشروع «استعمارى» على حد تعبيره.

د. محمد السيد سليم

وعلى أى حال، فقد انتهز مركز الدراسات الآسيوية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، فرصة مشاركة محاضير محمد فى مؤتمر الدول الخمس عشرة فى يونيو الماضى، ووجه له الدعوة لإلقاء محاضرة أمام المثقفين المصريين، حول التجربة الماليزية فى التعامل مع الأزمة الاقتصادية الآسيوية، ووافق الرجل مشكورا، والقى محاضرة حدد فيها للمثقفين المصريين رؤيته للعولمة والأزمة المالية، تم تغطيتها فى الإعلام المصرى بشكل يعكس مدى أهميتها.

بعد مرور نحو ثلاثة اشهر على المحاضرة، تطرق اليها لاول مرة الدكتور عبدالمنعم سعيد مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، فى عموده المنشور بالاهرام يوم ٢٨ اغسطس الماضى، وهو امر يشكر عليه لاستمرار اهتمامه بالموضوع، إلا أنه وضع على لسان محاضير محمد كلاما لم يقله يتعلق بتقديره لما يمكن ان تستورده ماليزيا من مصر، كما أنه أضفى على مناقشاته مع المثقفين المصريين جوا دراميا لا اساس له، وتأتى خطورة ماقيل من أنه نسب الى محاضير محمد حديثا، خلاصته أن رئيس الوزراء الماليزى حينما سئل عن العلاقات الاقتصادية بين مصر وماليزيا، فإنه اشار الى أن ماليزيا تستورد البصل من استراليا، وربما يمكن استراده من مصر، «وكان ذلك هو الاقتراح المحدد الوحيد الذى جاء على بال الرجل»، كما قال الكاتب، ولما كنت قد وجهت الدعوة الى رئيس وزراء ماليزيا، وقمت بإدارة المناقشة فى حضور الدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالى والدولة للبحث العلمى، والدكتور نجيب الهلالى جوهر رئيس جامعة القاهرة، ونخبة من المثقفين المصريين، فإننى قد دهشت لما ذكره د.عبدالمنعم سعيد، وعدت الى تسجيل الفيديو الذى قام به المركز للمحاضرة، فوجدت أن رئيس الوزراء قال مانصه:

«نحن حريصون على أن نشترى أكثر من مصر، وما علينا أن نفعله هو أن نحدد ما يمكن أن نشتريه، وهو مايساعد على الا يكون الميزان التجارى شديد المحاباة لجانبنا». وأضاف «لنا احتياجات من الخارج، فنحن نستورد الأغذية وتأتى من استراليا، ونحن نتطلع الآن الى شراء الفواكه المصرية والبصل، وأيضا المنتجات الصناعية المصرية، وقد ذهبت الى معرض منتجات مجموعة الخمس عشرة ورأيت عدة أشياء يمكن شراؤها، وسوف نحاول أن نزيد وارداتنا من مصر».

محاضير محمد إذن، لايرى فى مصر مجرد مصدر للبصل، وانما أيضا مصدر للمنتجات الصناعية، ولم يكن الاقتراح الوحيد الذى أتى به هو استيراد البصل المصرى، وقد زار معرض المنتجات الصناعية المصرى، الذى عقد على هامش قمة الـ ١٥، ووعد باستيراد بعض المنتجات الصناعية التى شاهدها، والتى تحتاجها ماليزيا، ومن ثم فإن قصة أن مصر فى رؤية محاضير محمد هى مجرد مصدر للبصل الى ماليزيا، غير ذى موضوع، فالرجل أكد اهتمامه باستيراد المنتجات الصناعية المصرية المتطورة التى شاهدها فى المعرض، وأشار الى تلك المنتجات ضمن اقتراحات لتنشيط العلاقات المصرية الماليزية.

لم يكتف د.عبدالمنعم سعيد بذلك، بل انه أضاف جوا نفسيا دراميا إلى الحوار، ذكر فيه أن «الصمت وقع رهيبا» فى مدرج الدكتور زكى شافعى بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، عندما قدم محاضير محمد اقتراحه عن استيراد البصل المصرى، وأضاف أن الاجابة كانت دشا باردا على رءوس الحاضرين، الغريب أن د.عبدالمنعم سعيد لم يكن حاضرا فى المحاضرة، فكيف عرف أن الصمت كان رهيبا، وإذا كانت القصة التى ذكرها غير صحيحة، فما هو اذن الدش البارد الذى وقع على الحاضرين، إن أمانة الكلمة كانت تقتضى أن نقرأ نص المحاضرة والتى قام المركز بنشرها باللغتين العربية والانجليزية، بما فى ذلك نص الحوار الذى دار بين رئيس الوزراء والمثقفين المصريين، وأن نكون موجودين فى القاعة حتى نصف الشعور السيكولوجى للحاضرين.

كذلك، فقد أنحى الدكتور عبدالمنعم سعيد باللائمة على القاعة، لأنها استهلكت معظم الوقت فى الحديث عن المواجهة بين الولايات المتحدة وماليزيا، والواقع أن هذا الموضوع لم يثر فى النقاش على الاطلاق، وإنما كان النقاش يدور حول الاستراتيجية التى اتبعتها ماليزيا للخروج من الأزمة المالية الآسيوية، وقد تضمنت تلك الاستراتيجية رفضا لاتباع الروشتة التى حاول صندوق النقد الدولى أن يفرضها، كان اهتمام القاعة برؤية محاضير محمد للدور الذى لعبته بعض القوى الخارجية فى افتعال الأزمة، وكيف استطاع أن يخرج من وصاية صندوق النقد الدولى ويحقق معجزة انقاذ اقتصاد ماليزيا، وأعتقد أنه من حق المثقفين المصريين الاستماع الى رؤية فريدة من نوعها للأزمة المالية الآسيوية، ومحاولة استخلاص الدروس المستفادة منها تماما، كما أن بعض المثقفين كان من حقهم الاستماع الى رؤية توماس فريدمان للعولمة، باعتبارها هى مصدر الخير للبشرية واستهلاك جزء طويل من وقت أجهزة الإعلام لعرض تلك الرؤية.

لقد دار نقاش ثرى بين محاضير محمد والمثقفين المصريين، اتفق معظمهم معه، واختلف بعضهم معه. ولكن فى النهاية، الرجل كان واضح الرؤية، متفهما للمقدرة المصرية على التصدير الصناعى والزراعى، كما أن الحوار الديمقراطى يفترض الاستماع الى كل وجهات النظر، وقبل ذلك الاستناد الى المعلومات قبل إصدار الأحكام.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	اسامة سليمان
الموضوع الفرعي :	قطاع التجارة	رقم العـــــدد :	٢٩٥٧
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/١٠/١٢

المزايا النسبية والموقع الجغرافى أبرز العوامل المساعدة

كيف تتحول مصر إلى مركز إقليمى للتجارة والاستثمار؟!

□ كتب ـ أسامة سليمان :

كشفت احصاءات رسمية عن تدنى نصيب مصر من حركة التجارة والاستثمار العالمى ليصل إلى حوالى 0,017٪ بالرغم من الموقع المميز والعديد من الميزات النسبية المنفردة. وبالرغم من التحسن النسبى الذى بدأ فى الظهور على نصيب مصر فى حركة التجارة العالمية والاستثمارات الدولية إلا أن عدداً من الاقتصاديين ورجال الاعمال أكدوا على ضرورة استفادة مصر فى موقعها الجغرافى المميز لتتحول إلى مركز اقليمى للتجارة والاستثمار العالمى.

وحث الخبراء على ان يكون للاقتصاد المصرى دور فاعل فى مجريات الاقتصاد الدولى من خلال مشاركة واسعة فى حركة التجارة والاستثمار العالميتين مؤكدين انه لامكان فى المستقبل للاقتصاديات المستقلة أو المعزولة عن الاقتصاد العالمى ولابد أن تسرع الدول النامية بصفة خاصة للاندماج فى الاقتصاد الدولى.

المؤهلات المطلوبة

فى البداية أكد محمد منصور رئيس الغرفة التجارية الامريكية بالقاهرة أن مصر مؤهلة لتكون مركزا للتجارة المالية فى منطقة الشرق الأوسط وافريقيا مشيرا إلى ضرورة الاستفادة من الميزات النسبية والتنافسية لمصر خاصة موقعها الفريد.

واشار إلى أن مصر تمتلك ايضا خدمات الاتصالات المتقدمة وتتوافر لها طرق النقل والمواصلات كما ترتبط بعلاقات طيبة مع جيرانها..

وأكد على ضرورة الاستفادة من الخبرات الأمريكية فى التنمية مشيرا إلى الدور المهم للتعاون بين رجال الاعمال من الجانبين فى اطار تنمية العلاقات المصرية الأمريكية.

مرحلة مهمة

أما رجل الأعمال ابراهيم أبو عميرة فاشار إلى ان مصر مقدمة على مرحلة عالمية خطيرة وهى العولمة التى تؤصل مبدأ الانفتاح والتنافسية الشديدة وطالب القطاع الخاص والحكومة بأن يبذلا اقصى الجهود لتحقيق التنمية وتهيئة المناخ لجذب الاستثمار العالمى حتى لا نتخلف عن التطورات الدولية.

واكد ان هناك جهودا مخلصة وجادة من أجل تطوير أداء الاقتصاد المصرى وسرعة اندماجه فى الاقتصاد العالمى مشيرا إلى أن مصر قطعت مشوارا طويلا منذ بداية برنامج الاصلاح الاقتصادى حيث تم تدارك العديد من المشكلات والاختلالات الهيكلية وانخفضت معدلات التضخم وتسارعت معدلات النمو.. وأضاف أنه بالرغم من تحسين أداء الاقتصاد المصرى إلا أنه مازال أمامه الكثير فى مجال تنشيط الاستثمارات الاجنبية والمشاركة بقوة فى التجارة الدولية.

شروط الاندماج

وأشار إلى أنه لتحقيق سرعة الاندماج فى الاقتصاد العالمى فيجب الاسراع بعلاج مشكلة الخلل وفى الموازين التجارية مع مختلف دول العالم خاصة الدول الكبرى من خلال فتح اسواق جديدة والترويج والتسويق الجيد للسلع المصرية.. كما طالب بالخروج من نطاق تصدير السلع الخام والاتجاه إلى التوسع فى تصدير السلع الصناعية مع الترحيب برؤوس الأموال الدولية لاستثمارها فى مصر.. وأشار إلى أنه بدون تهيئة المناخ للاستثمارات الضخمة برؤوس اموال دولية والتسويق الجيد واستغلال الفرص التصديرية يمكن أن يهمش دور الاقتصاد المصرى ويصبح تدريجيا لا مكان له فى خريطة الاقتصاد العالمى.. وأوضح أن التصدير هو الضمانة القوية لعدم وقوع أية أزمات اقتصادية مستقبلية كما يضمن المشاركة الفعالة فى التجارة والاقتصاد الدولى.

مجالات التفوق

ومن جانبه أكد المهندس مدحت خليل رئيس شركة الراية القابضة للكمبيوتر أن مصر تسير بخطى ثابتة نحو التنمية الشاملة والتواجد المؤثر على الساحة الدولية ولكن المشوار طويل وتحتاج إلى جهود تنموية متواصلة ومكثفة للاندماج أكثر فى الاقتصاد الدولى مشيرا إلى تفوق مصر فى بعض المجالات التى يجب أن تستغل بشكل افضل.. وأوضح ان مصر تعد بالفعل من ابرز الاسواق الصاعدة فى العديد من المجالات اهمها صناعة الكمبيوتر حيث يصل معدل النمو السنوى إلى 40٪ وهو ما يعد أعلى المعدلات العالمية.

وأشار إلى ان معدل نمو سوق تكنولوجيا المعلومات فى العالم 16٪ مما يجعل مصر من أكثر الاسواق الصاعدة فى صناعة المعلومات وكان حجم السوق العالمى فى العام الماضى قد بلغ 302 مليار دولار وفى مصر 300 مليون دولار.. وقال ان مصر حققت طفرة فى التصدير مما جعلنا ابرز الأسواق التى تغزو العالم تجاريا فى هذا المجال مشيراً إلى انه سيتم تصدير برمجيات وخدمات فنية من خلال الخبرة التخصصية هذا العام بقيمة 10 ملايين جنيه وأن الهدف التصديرى خلال العام المقبل يبلغ 20 مليون جنيه.

إمكانات غير مستغلة

وأكد انه توجد امكانيات ضخمة وغير مستغلة فى مصر للتصنيع المحلى للبرمجيات وهى الأولوية التى يجب التركيز عليها فى صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باعتبارها من المجالات الدولية الواعدة التى يجب ان تهتم مصر بها كى تواكب العالم فى التقدم السريع بهذا المجال.. وأوضح ان الاقتصاد المصرى يتفاعل حاليا مع المتغيرات العالمية ويتأثر بها ويؤثر فيها ومن المؤكد ان هناك حقائق لا يمكن التغاضى عنها وهى ثورة المعلومات واصبح المستقبل لمن يملك المعرفة ويستطيع استخدامها.. وأشار إلى ان النهضة الاقتصادية وعملية الخصخصة جعلت رجال الأعمال يدركون اهمية نظم المعلومات حيث انها تدخلهم فى الاقتصاد العالمى وتوفر لهم القدرة على الاطلاع على احدث التطورات فى كل المجالات مما يزيد من قدرتهم التنافسية عن طريق تكامل الخدمات.

تكتلات قوية

وأكد ان مواجهة المنافسة العالمية فى مجال تكنولوجيا المعلومات بصفة خاصة لن تنجح الا من خلال تكوين تكتلات قوية سواء كان ذلك بدمج شركات قائمة وتقويتها أو تكوين

الموضوع الرئيسى :	الاقتصادالمصرى	اسم كاتب المقال :	اسامة سليمان
الموضوع الفرعى :	قطاع التجارة	رقم العـــــدد :	٢٩٥٧
المصـــــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/١٠/١٢

شركات عملاقة يمكنها توفير الامكانيات المالية والبشرية والهيكل التنظيمى القادر على المساندة وبذلك يمكن الصمود فى المنافسة الدولية.

تفعيل الاتفاقات الاقليمية

ومن جانبه اكد عازر فرج عضو مجلس إدارة الغرفة الالمانية العربية للتجارة والصناعة ان مصر تعطى أهمية خاصة لتطوير وتفعيل التكتلات الاقليمية بين الدول النامية ومنها مجموعة الـ 15 وتجمع الكوميسا وتسعى لتطوير مساهماتها فيها وهذا التحرك تحرك سليم نحو تاكيد دور الدول النامية فى الاقتصاد الدولى وتعزيز مساهمتها فيه.. وأوضح ان الاستثمار الاجنبى بدا يتنبه بشدة للاقتصاد المصرى وهو ما جعل شركات عالمية تاتى للعمل فى السوق المصرى واضاف ان ذلك خطوة متميزة نحو جذب الاستثمارات وانعاش عجلة التنمية فى مصر نأمل المزيد لأن المشاركة المصرية فى التجارة الدولية والاستثمار مازالت محدودة بالرغم من الجهود الهائلة التى بذلت مؤخرا فى مجال التنمية وتوسيع مشاركة القطاع الخاص.. ودعا إلى مزيد من الاهتمام بتفعيل وتطوير التكتلات الاقليمية التى تنتمى اليها مصر والاهتمام بشكل خاص بقضية التصدير باعتبارها البوابة الحقيقية لتحقيق اقتصاد قوى والمشاركة الفعالة فى التجارة الدولية ودعم وتقوية التكتلات الاقليمية التى تضم الدول النامية وتجعلها قادرة على مواجهة التكتلات التى تضم الدول الكبرى.

وأكد ان مصر لديها امكانيات هائلة خاصة فى مجال الانتاج والتصدير كما أنها نجحت فى جذب رؤوس اموال اجنبية عديدة فى الفترة الاخيرة للعمل بها وبالتالى فهى على طريق المشاركة فى حركة التجارة والاستثمار العالمى.

التصدير قضية مصير

التصدير قضية مصير ـ اننى ارددها بعد ان سمعتها من الرئيس حسنى مبارك ـ بل وقد كانت هذه العبارة هى نقطة الشرارة التى كان من اثارها فى نفسى قرار انشاء ادارة للنشاط الخارجى للاتحاد المصرى لمقاولى التشييد والبناء فى عام 1998 فاذا كان واقع الارقام المخيفة والمذهلة يؤكد اننا نستورد بما قيمته 56,4 مليار دولارا منها 11,4 مليار دولار نستورد بها سلعا كمالية وترفيهية ينتج فى مصر مثيل لمعظمها ومنها على سبيل المثال ثلاجات ومبردات والفريونات وبطاطس طازجة وذهب ومنتجات من الخزف والصينى واشجار ونباتات وخلافة اما حجم صادراتنا 11,7 مليار دولار اى مايساوى تقريبا حجم استيرادنا للسلع الكمالية والتى تنتجها مصانعنا فى مصر وهذه احصائية الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء عن حجم صادراتنا و وارداتنا عن عام 1999.



محسن عبد الهادى*

فاذا كانت الصناعة المصرية نجحت ان تنتج وتسد حاجة السوق المحلية فى الستينات وفى مرحلة الحروب كان لابد من الاتجاه لتكثيف زراعة القمح لتأمين احتياجاتنا ـ وبالتالى كان ضروريا فى ذلك الوقت ايضا ان تنتج الصناعة للاستغناء عن الواردات ونتيجة سياسة احلال الواردات وبهذا القرار السياسى الموفق اصبحت نسبة 94٪ مما ننتجه صناعيا موجها الى السوق المحلية وللاسف استمر هذا الوضع لفترة كبيرة بعد انتهاء هذه المسببات وهى مرحلة الحروب والتى كان تخطيط سياستها على الوضع التى كانت عليه فى هذه المرحلة من تاريخ مصر وهى سياسة تصدير 6٪ فقط من انتاجنا الصناعي ـ ومن هنا فانه يتضح بانه ليست لنا سياسة متطورة ومتغيرة ومتزامنة مع تكنولوجيا العصر وايضا معبرة عن توجهاتنا وامكانياتنا فى المنتجات والخدمات التى تتمتع بها مصر بميزة نسبية والتي يمكن ان تحقق منها طفرة تصديرية ـ فان النجاح فى التصدير هو اساس التنمية الاقتصادية والتوسع فى الصادرات يتطلب مزيدا من الاستثمارات المخططة والتي تؤدى بدورها الى ايجاد فرص العمل و رفع مستوى العمل ورفع مستوى تكنولوجيا الانتاج خاصة ان مصر تتمتع بميزة مركزها الجغرافى ـ ووفرة العمالة وبامكانيات زراعية وبميزة تنافسية كبيرة فى مجال تصدير الخدمات والانشاءات ومن واقع الارقام المذهلة المذكورة لحجم صادراتنا ووارداتنا يؤكد لنا عدم وجود سياسة تجارية خارجية او سياسة اقتصادية للتجارة والتسويق تساير هذا الركب من التطور الهائل العالمى لتستطيع ان تتعاظم وتتنافس عالميا ومحليا فى اوجه الانشطة المختلفة واذا عدنا مرة اخرى للارقام فاننا نجد انه فى الستينات كان هناك مائة دولة فى العالم تتعامل مع التجارة الخارجية وكان نصيب مصر واحداً فى المائة من حجم هذه التجارة الخارجية وفى السبعينات نزل نصيبنا الى 24 فى الالف ثم هبط هذا الرقم حتى وصل الى سبعة فى العشرة الاف ـ بهذا فان مصر تحتل الان المركز رقم 174 من بين 186 دولة تتعامل فى التجارة الخارجية العالمية.

فاذا كانت دول العالم كله اكتشفت ان التجارة الدولية شئ مهم جدا وله ضرورياته على اقتصادياتها ـ وان التبادل التجارى من الضرورة باعتباره مكونا اساسيا لمجمل الانشطة الاقتصادية فى اى بلد واصبحت الحرب الان فى العالم كله هى حرب اقتصادية وتسويقية ومستمرة والبقاء فيها للفكر والتطور للاستمرار.

ومن هنا فلابد من اعادة النظر فى استراتيجياتنا فاذا كانت استراتيجية غير واضحة [illegible] التسويق الدولى ـ بمعنى انه ليست لدينا منتجات نركز عليها بحيث يكون لنا وضع عالمى [illegible] فانه يجب ان نأخذ الميزة التاريخية لنا ونحولها الى ميزة نسبية وبعد ذلك نحولها الى [illegible] تنافسية دولية او عالمية ـ واذا كانت مصر لديها ميزة تنافسية فهى فى ظهر اوروبا ووجه [illegible] فريقيا ولديها حضارة جبارة و عقول مفكرة ولها تاريخ وانجازات فى مجالات عديدة ـ [illegible] بناة الاهرامات ومعابدها وبارزون من قديم الازل فى البناء والتشييد ومرورا بالتا[illegible] الحاضر فى القرن العشرين فاننا قمنا بتشييد السد العالى فى الستينات ومرورا بتاريخنا [illegible] هذه المهنة شيدنا جميع المشروعات الكبرى بمصر من كبار وطرق وبنية اساسية ومشرو[illegible] سكنية.ودون اى منافس من شركات تشييد عالمية الا المشروعات الممولة من الخارج عن طر[illegible] المنح او القروض المشروطة وحتى هذه المشروعات فكان يتم تنفيذها بواسطة شركات مقاو[illegible] مصرية من باطن الشركات الدولية المشروطة علينا وكانت لشركاتنا فى هذا المجال البصـ[illegible] الكبيرة فى تعمير جميع البلاد العربية وذلك حتى وقت مضى قريب وكذلك الدول الافر[illegible] واذا كانت عملية تصدير المقاولات وتنميتها ونجاحها فى ظل التطور الهائل للتكنولو[illegible] وتكنولوجيا المعلومات والتى اصبحت من اهم دعائم التقدم والنجاح وفى ظل العولمة والـ[illegible] فان قطاع المقاولات اصبح لزاما عليه ان يساير هذا الركب من التطور الهائل ليستطيع [illegible] ينافس عالميا بل ومحليا ونكمل مشوار تاريخنا فى هذه المهنة وجدير بالذكر ان الاتحاد المصـ[illegible] لمقاولى التشييد والبناء قد بدأ فى رسم وتنفيذ خطواته الطموحه للوصول الى مسايرة المنا[illegible] الدولية فى هذا القطاع الكبير وعلى اى مستوى فى بلدان العالم ولكن السؤال هنا ـ [illegible] تحرك سريع لسياسة الدولة ولصانع القرار للدراسة العلمية للاحتواء السريع لمعوقات تصـ[illegible] هذه المهنة فماذا يفعل الاتحاد وللحديث بقية.

رئيس لجنة الشئون الخارجية باتحاد المقاولين المصر[illegible]

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	خلاف محفوظ
الموضوع الفرعي :	قطاع التجارة	رقم العدد :	٢٩٧٣
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٠/٣١

منطقة التجارة الحرة

مع الكوميسا تدخل حيز التنفيذ

قاعدة انطلاق جديدة للصادرات المصرية



في الشهر الحالي تدخل التجارة المصرية مع الدول الافريقية طريقا جديدا فشهر أكتوبر الحالي هو التاريخ المحدد لدخول منطقة التجارة الحرة مع دول الكوميسا حيز التنفيذ وهو الأمر الذى يحفر مجرى جديدا للصادرات المصرية ويمكن من خلاله ان تصب المنتجات المحلية فى أسواق افريقيا.. «العالم اليوم» سألت الخبراء ورجال الأعمال عن كيفية الاستفادة من هذه المنطقة الحرة.

م.مصطفى السعيد: قريباً.. تعريفة جمركية موحدة للدول الأعضاء

أحمد شيحة: تطوير نموذج الإفراج الجمركي لتلافي مشكلات الفحص قبل الشحن

د.تهاني أبو القاسم: إنشاء قاعدة بيانات داخل الغرف التجارية للاستفادة من الوضع الجديد

عزيز بشرى: حجم التبادل يتزايد بعد تخفيض الجمارك

□ **تحقيق – خلاف محفوظ:**

فى البداية يؤكد المهندس مصطفى السعيد رئيس قطاع نقطة التجارة الدولية ان اهم أهداف تجمع الكوميسا هو ايجاد الظروف المناسبة للاستثمار وتحسين معدلات النمو الاقتصادى بالدول الاعضاء والعمل على ازالة الحواجز امام نمو التجارة والاستثمارات بين هذه الدول والقضاء على المعوقات الادارية وافساح المجال لنمو المنافسة الحرة وانشاء منطقة التجارة الحرة التى تبدأ دخول حيز التنفيذ الشهر القادم نوفمبر 2000 كما تهدف لتحقيق التكامل والتعاون فى العديد من المجالات الاخرى وتم انشاء العديد من الأجهزة لتحقيق هذه الاهداف.ويضيف انه سوف يتم نهاية الشهر الجارى ازالة التعريفة الجمركية والرسوم الاخرى لتصل إلى الصفر بعد ان كانت تخفض 10٪ كل عام كما سيتم ازالة الحواجز الجمركية المفروضة على تجارة السلع بين الدول الاعضاء بشرط خضوعها لقواعد المنشأ التى حددتها المنظمة.

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصرى — اسم كاتب المقال : خلاف محفوظ
الموضوع الفرعي : قطاع التجارة — رقم العـــدد : ٢٩٧٣
المصـــدر : العالم اليوم — تاريخ الصـدور : ٢٠٠٠/١٠/٣١

تصنيف الواردات

واضاف انه يتم الآن انشاء خطة للتعريفة الجمركية الخارجية موحدة لدول الكوميسا حيث سيتم تصنيف واردات الكوميسا إلى اربعة اقسام الاولى الاستثمارية ونسبة ضريبتها صفر والثانية الوسيطة نسبة ضريبتها 15٪ والثالثة المواد الخام وتكون نسبة ضريبتها 5٪ والرابعة كاملة الصنع ونسبة ضريبتها 30٪.

وأكد السعيد ان التبادل التجارى بين مصر والكوميسا حدثت به طفرة كبيرة فى حجم التجارة البينية حيث وصل إلى 2,7 مليار دولار حتى عام 97 مقابل 932 مليون دولار عام 85 محققة بذلك معدل نمو سنويا يصل إلى 12٪ وهو يمثل زيادة 5٪ عن متوسط معدل نمو تجارتها مع العالم الخارجي.

واضاف ان صادرات مصر إلى دول المجموعة فى العام المالى الماضى99 بلغت حوالى 38,57 مليون دولار فى مقابل 32,30 مليون دولار عام 95 بينما بلغت الواردات حوالى 142,50 مليون دولار فى عام 99 بينما كانت عام 1995 حوالى 141,11 مليون دولار فى حين بلغت صادرات مصر فى النصف الأول من 2000 ما يقرب من 23,73 مليون دولار فى حين وصلت الواردات حوالى 12 مليون دولار من دول المجموعة وكان فى مقدمة الدول التى تعاملت معها مصر هى السودان وكينيا حيث تم التصدير للسودان بحوالى 10,04 مليون دولار فى النصف الأول من 2000 وتم الاستيراد بحوالى 35,58 مليون دولار وبلغت جملة الواردات من كينيا حوالى 62,58 مليون دولار فى نفس الفترة ووصلت الصادرات إلى 6,99 مليون دولار خلال النصف الأول من العام الحالى.

استثناءات

ويؤكد الدكتور احمد شيحة رجل الاعمال ان ما انجزته دول المجموعة حتى الآن هو الاتفاق على تنفيذ تعريفة خارجية للدول فبعض الدول حتى الآن خفضت 90٪ وبعضها 80٪،70٪،60٪ أما دولة تنزانيا فقد انسحبت فى الشهر قبل الماضى جزئيا لفترة مدتها 3 سنوات نظرا لظروفها الاقتصادية والسياسية بدعوى أن اقتصادها لا يتحمل مواجهة السوق بهذه الاتفاقية الآن.

كما ان هناك بعض الدول أخذت استثناءات مثل ناميبيا والكونغو وسوزيلاند وجيبوتى وهناك دول لم تنفذ بعض الآن المطلوب منها فى الاتفاقية مثل اثيوبيا اما بالنسبة لقواعد المنشأ فقد اتفقت الدول الاعضاء على تخفيض نسبة المكون الداخلى للسلعة من حوالى 45٪ الى 35٪.

ويضيف شيحة انه من ناحية التعريفة الموحدة التى يراد انطلاقها عام 2004 فقد تم عمل نموذج للافراج الجمركى وسموه CDكوميسا وجار تطوير هذا النموذج بما يتلافى بعض مشكلات الفحص قبل الشحن وتم عمل مخازن فى جمارك الدول الأعضاء.

ومن ناحية التنمية المتوازنة فقد تم عمل سياسة لمنع الاغراق والتصدى لمخالفتها من خلال محكمة العدل كذلك حل المنازعات بين الدول الأعضاء.

وعن تجربته مع دول الكوميسا يقول شيحة ان معظم الرحلات التى قام بها الجانب المصرى لهذه الدول كانت عبارة عن وفود من رجال الأعمال مع وزارتى الاقتصاد والتجارة الخارجية فقط وبعد دراسة وجد ان معظم الشركات المحتكرة لهذه الاسواق من دول الكومنولث ولبنان والهند واسرائيل مشيراً الى انه يعتبر من اوائل المصريين المخترقين للسوق حيث تم تكوين شركة للتسويق تساهم فيها 30 شركة بالتعاون مع البنك المصرى لتنمية الصادرات وتم عمل عقود مع دول الكوميسا. وتم افتتاح أكثر من فرع لها فى كل من ساحل العاج والسنغال وتشاد وغانا.

ويطالب شيحة البنوك بتمويل الشركات الجادة للدخول لهذه الاسواق بقوة مشيرا الى أن من اهم الصعوبات التى واجهته فى هذه الدول كيفية التسويق لان هناك عقبات فى الشحن خاصة مع عدم وجود خطوط ملاحية منتظمة بين مصر ودول المجموعة نظراً لضآلة حجم التجارة البينية وعدم توافر معلومات لدى المصدر المصرى عن اذواق المستهلكين فى هذه الدول عكس دول أخرى مثل اليابان والصين واسرائيل بالاضافة إلى عدم وجود الدعاية والاعلان عن السلع المصرية فى هذه الدول وكل هذا بخلاف ارتباط هذه الدول ببعض التكتلات الاخرى لهذا يجب على الدولة توفير هذه الاحتياجات ومساعدة رجال الأعمال سواء عن طريق نقطة التجارة الدولية او عن طريق وزارة الخارجية او هيئة المعارض التى يجب ان تقوم بانشاء معارض للمنتجات المصرية بشكل دائم فى الخارج وفى هذه الاسواق.

ويطالب أحمد شيحة رجال الأعمال بتكوين مجموعات عمل للدخول الى هذه الاسواق فى مجالى الصناعة والزراعة مشيراً الى وجود مستقبل كبير للاستثمار فى هذين المجالين فى هذه البلاد نظراً لوجود طلب كبير على الفواكة والخضراوات والتصنيع المصرى فى اسواقها وايضا التركيز على بعض السلع التى يمكن ان تجد مجالا طيبا فى أسواق المجموعة مع الاهتمام بشكل العبوة وجودة التغليف ووجود سياسة تسويقية واضحة ومدعمة مثل كتابة البيانات على السلعة باللغة المتداولة إلى جانب اللغة العربية مع الأخذ فى الاعتبار ولع المواطن الافريقى بالالوان الزاهية كما يجب العمل على تسجيل الدواء المصرى فى هذه الاسواق الواعدة نظرا للاقبال الكبير عليه وضرورة الاستفادة من المؤسسات الهيكلية فى الكوميسا والتسهيلات التى قدمتها هيئة الطيران المدنى المصرى لنقل السلع المصرية.

خطة قوية

ويوضح شيحة ان الصادرات المصرية ضعيفة جداً ولا تتناسب او تتماشى مع مكانة مصر بين هذه الدول ولذا يجب وضع خطة قومية واضحة ومدروسة لتنمية تلك الصادرات لتصل على الأقل إلى مليار دولار خلال الفترة القادمة مع تكثيف عمل مكاتب التمثيل التجارى.

ويضيف شيحة انه مطلوب

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	خلاف محفوظ
الموضوع الفرعي :	قطاع التجارة	رقم العـــدد :	٢٩٧٣
المصـــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٠/٣١

من الحكومة دعم شركة الملاحة البحرية التى انشأها رجال أعمال مصريون لان نفقاتها فى الرحلات إلى هذه الدول لا تغطى تكلفتها مما يعرضها للخسارة الفادحة. كما اننا نحتاج إلى دراسة تفصيلية للاسواق وتطوير آليات التسويق وابتكار اساليب جديدة فيه مع التركيز على دراسة نفسية المستهلك فى هذه الأسواق وهذا الجزء يقع على عاتق المستثمر والصانع ورجل الأعمال والحكومة معا.

ويؤكد ان حجم التجارة البينية سوف يزداد بنسبة كبيرة بعد تخفيض الجمارك والغائها وبعد العمل فى منطقة التجارة الحرة وستزداد اكثر مع تطبيق الاتحاد الجمركى عام 2004 والذى يجب ان يصل إلى انشاء اتحاد نقدى عام 2025 للوقوف امام التكتلات التجارية وتوحيد العملة المستخدمة للمجموعة.

أوضح شيحة أن آليات الهيكل التنظيمى التى تنفذ الاتفاقية يتكون من مجلس سلطة وهو أعلى جهة سياسية ومهتم بمراقبة الاداء ومجلس وزارى اعضاؤه هم وزراء التجارة المنوط بهم تحديد السياسات وبرامج العمل والشئون المالية والادارية وهناك لجنة المحافظين للبنوك المركزية تدير غرفة المقاصة وتراقب البرامج امام اللجان الفنية فهى مسئولة عن النواحى الاقتصادية والادارية وهناك لجان اخرى مثل التجارة والجمارك والزراعة والرى والصناعة والطاقة والشئون البيئية والنقل والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالاضافة الى السكرتارية واللجان الاستشارية التى تعمل على خدمة تجمعات رجال الاعمال.

كما ان الاجهزة التابعة للكوميسا كثيرة منها بنك التنمية والتجارة وشركة اعادة التأمين وجمعيات رجال الاعمال واتحاد الجمعيات المحلية لسيدات الاعمال واتحاد بنوك دول الكوميسا.

ويقول عزيز بشرى مدير الدراسات والبحوث والمعلومات بنقطة التجارة الدولية انه مع بدء العمل بمنطقة التجارة الحرة يجب على القطاع الخاص التعمق فى دراسة هذه الاسواق واعداد دراسات الجدوى والدراسات الفنية على اساس تخطيط سليم مشيرا الى ضرورة وجود المستثمر فيها باستمرار من خلال خدمة مابعد البيع مشيرا الى ان الدولة تقوم بمساعدة رجال الاعمال من خلال بعثات تجارية.

ويوضح ان الاسواق الافريقية تتميز بانها تشترى ولاتتعاقد بالحجم المامول والتجارة معها تتم بنظام البضاعة الحاضرة على طريقة المقايضة وذلك لايقوض الصادرات المصرية لان حوالى 85% من الشركات المصرية شركات صغيرة ومتوسطة لاتتحمل نفقات الشحن والتحميل الى هذه الدول وايضا مخاطر عدم البيع او التلف او الخسارة.

قبل فوات الأوان

ويناشد بشرى رجال الاعمال باشتراك الشركات ذات الطابع واحد للمنافسة فى هذه الاسواق بقوة قبل فوات الاوان خاصة أن دول الكوميسا من خلال الاتفاقية تعظم استفادة القطاع الخاص من التجارة والاستثمار وتتيح الفرص للتكامل الاقليمى.

وطالب مدير البحوث والمعلومات بنقطة التجارة الدولية المستثمرين باقامة بعض المشروعات الاستثمارية المشتركة بالتعاون مع بعض المستثمرين الافارقة والعرب وتعظيم الاستفادة من الاتفاقيات التجارية والاستثمارية المبرمة بين مصر والدول الافريقية سواء على المستوى الثنائى او على المستوى الجماعى.

ويرى بشرى ان المنطقة الحرة ستزيد من حجم التجارة بين هذه الدول مشيرا الى ان سهولة الاجراءات وسرعة الحركة من ابرز العوامل المطلوبة لهذا السوق وان اتجاه الشركات المصرية للتسويق فى عدد من العواصم بداية صحية كما يمكن ان تلعب خطوط الطيران والخطوط البحرية دورا مهما فى التسويق.

ويستطرد بشرى ان السوق الافريقى واعد وهو بحاجة الى السلعة المصرية مثل السيراميك والمبيدات الحشرية والادوات الصحية والادوية والصناعات الصغيرة والمتوسطة لذا فان هناك ضرورة لاقامة علاقة مباشرة مع المستهلك وانشاء مستودعات للسلع وتوزيع السلع على تجار التجزئة واحيانا على المستهلك بصورة مباشرة.

ويوضح بشرى ان المجالس السلعية لابد ان تشارك وبقوة فى هذا النطاق لان مهامها تتضمن عمل الدراسات الخاصة بالتسويق والتصدير وحله المشاكل التى قد تطرأ اثناء العمل ثم ترفع تقريرا للمجلس الاعلى لتنمية الصادرات والذى يضم كثيرا من الجهات المعنية بهذا الموضوع.

ويؤكد ان هناك عدة فرص داخل هذه الدول يستطيع ان يثبت فيها المصريون كفاءتهم فى انشاء العديد من المشروعات مثل البنية الاساسية واعمال المقاولات وانشاء المساكن والمستشفيات وادارة الفنادق وانشاء الطرق وتشغيل آبار البترول بالاضافة الى حاجة اللسوق للمنسوجات والسلع الهندسية والمنزلية والكيماوية والاثاث ومعظم المنتجات كما يمكن الاستثمار فى الزراعة من خلال انشاء شركات مشتركة وهو امر يمكن ان يتكرر فى مجال التعدين والبترول كما ان هناك مجالات اخرى للاستثمار مثل اجراء دراسات وتصميمات للمشروعات التى تحتاجها تلك الدول والقيام بانشطة الخدمات الهندسية والمالية وانشطة التأمين والسياحة والنقل ومن الممكن تبادل المقابل النقدى لهذه الخدمات بمنتجات يحتاجها السوق المصرى مثل المعادن والاخشاب والسكر والشاى والبن والذهب.

وتطالب الدكتورة تهانى محمد ابو القاسم استاذ الاقتصاد بجامعة حلوان بتفعيل الصندوق الذى نادت به مصر للمساعدات الفنية لدول الكوميسا لتشجيع التجارة الحرة وشطب المعوقات الاستثمارية ونقل التكنولوجيا بين الدول واقامة قاعدة معلومات متكاملة تشمل المعلومات التجارية الخاصة بالتصدير والاستيراد وفرص الاستثمار والتشريعات والقوانين الحاكمة للنشاط الاقتصادى فى دول التجمع واعداد برنامج قوى لربط اسواق الدول المعنية بالدول المجاورة لها وضرورة تطوير البنية التحتية خصوصا ما يتعلق بالسكك الحديدية وانشاء خطوط يتم تمويلها بواسطة المؤسسات المالية للكوميسا على ان تسدد كل دولة نصيبها من هذه التكلفة على فترات زمنية مناسبة

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	خلاف محفوظ
الموضوع الفرعى :	قطاع التجارة	رقم العـــــدد :	٢٩٧٣
المصـــــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/١٠/٣١

وتضيف انه لايزال التعاون التجارى دون المستوى ويميل لصلحة دول افريقيا فمصر تستورد الكثير من المواد الاولية والخام من هذه الدول باسعار مرتفعة حيث يصل حجم الصادرات المصرية حوالى 201 مليون دولار مقابل 491 مليون دولار واردات.

وتناشد تهانى الحكومة بالتعاون مع دول الكوميسا فى الزراعة حيث اعلن مؤخرا ان وزارة الزراعة سوف تقيم مزارع تجريبية وانتاجية خاصة ان هناك مساحات كبيرة جدا يمكن ان تستغل للزراعة فى هذه الدول فهى تمثل حوالى 68 مليون هكتار كما يمكن ان تشارك ايضا وزارة الزراعة فى برامج التنمية لتلك الدول فى الاستصلاح وزراعة الصحراء والزرراعة التقليدية ونظم الرى الحديث.

وتوضح استاذ الاقتصاد بجامعة حلوان انه لابد من انشاء قاعدة بيانات داخل الغرف التجارية والصناعة ويساهم فى تكلفتها القطاع الخاص بهدف توفير جميع مايحتاجه المستثمر من معلومات والعمل على ترويج المنتجات وتنفيذ مشروع البطاقة الائتمانية التى تم اقتراحها من قبل للتعامل بها مع البنوك ووسائل المواصلات والمستأجر لتقليل تكلفة تداول النقد.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	محمد هندى
الموضوع الفرعى :	قطاع التجارة	رقم العـــــدد :	٤١٦٠٣
المصـــــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/١١/١

قام الدكتور عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء فى الاسبوع الماضى بوضع حجر الأساس لأول ساحة مبردة تقيمها جمعية تنمية وتطوير الصادرات البستانية فى مطار القاهرة وعلى مساحة ٣٤ الف متر مربع بتكلفة ٨ ملايين دولار ويهدف المشروع إلى زيادة صادرات الخضراوات والفاكهة والزهور بنسبة ٤٠٪، وهى النسبة التى كانت تتلف من هذه المنتجات بسبب تعرضها لظروف المناخ الطبيعى، وستقام المرحلة الأولى من الساحة المبردة على مساحة ٧٦٧٠ مترا مربعا.

تحقيق:
محمد هندى

تنشيط الصادرات



البدء فى إقامة أول ساحة مبردة فى مطار القاهرة بتكلفة ٨ ملايين دولار

المشروع يهدف إلى زيادة صادرات الخضراوات والفاكهة والزهور بنسبة ٤٠٪

كان عدد كبير من المصدرين قد كشفوا عن الأزمة الخانقة التى تتعرض لها الصادرات المصرية من الخضر والفاكهة .. وطالبوا بضرورة تدخل رئيس مجلس الوزراء للتوجيه بإنشاء ساخة «مبردات» بمطار القاهرة، لحفظ الخضر والفاكهة حتى يتم الانتهاء من إجراءات تصديرها.

ومن جانبهم اكد المصدرون أنهم مستعدون للإسهام فى إنشاء ثلاجة للتبريد بتكلفة مبدئية تصل إلى مليونى جنيه وتتسع لمايقرب من ١٢٠ طنا على الأقل بالإضافة لضرورة خفض سعر نولون الثقل من ٩٠ سنتا للكيلو إلى ٧٣ سنتا تشجيعا للصادرات.

كما طالبوا بضرورة الاهتمام بالأسواق الخارجية عبر الشركات الوسيطة لتنشيط الطلب على الصادرات المصرية من الخضر والفاكهة.

والسؤال .. هل إنشاء «ساحة» للتبريد بمطار القاهرة يحل مشكلة مصدرى الخضر والفاكهة؟!

بداية يقول الدكتور يوسف والى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الاراض: بالرغم من الميزة النسبية التى تتمتع بها صادراتنا من الخضر والفاكهة فإن هذه الميزة تفقد قدرتها على المنافسة فى الوقت الذى توجد فيه منتجات الدول الأخرى المنافسة فى الأسواق الخارجية خاصة عند حدوث تغيرات مناخية طبيعية غير مؤثرة على انتاج هذه الدول.

وقد تلقى صادراتنا الصعوبات فى التصدير الخارجى من الخضر والفاكهة وقد توجد منافسة شديدة من انتاج تلك الدول خاصة أن كثيرا من هذه الدول تكون متداخلة الحدود وتستخدم وسائل نقل برية رخيصة الثمن وذات مسافات قصيرة نسبيا مما يخفض نسبة كبيرة من تكلفة انتاج هذه الدول مقارنة بالمنتجات المصرية من الخضر والفاكهة التى يعتمد معظمها على النقل بالطائرات أو البواخر أو المبردات لمسافات طويلة، الأمر الذى يتطلب بحث تخفيض قيمة هذا النولون الجوى أو البحرى ويتطلب كذلك من الجهات المصدرة والأجهزة المختلفة ذات العلاقة بعمليات التصدير فى جميع مراحله ان تنسق جهودها وتتعاون تعاونا كاملا من اجل النهوض بصادراتنا من الخضر والفاكهة.

ويضيف يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة: لابد من إزالة اية معوقات أمام الصادرات وقد قطعت الدولة شوطا كبيرا فى هذا المجال، وقيام الجهات المصدرة بتخفيض تكلفتها إلى أقل قدر ممكن حتى تتمكن المنتجات المصرية من الوجود فى الأسواق الخارجية مع الالتزام بتنفيذ عقود التصدير، ويضيف والى لابد من الاهتمام بالتدريب وتطبيق الأساليب الحديثة للبحث العلمى فى هذا المجال مع الاهتمام بالعبوات وعمليات التعبئة والتغليف. والاهتمام بتنميط ومواصفات السلع المنتجة للتصدير والاستعانة بالمواصفات القياسية الوطنية للدول المستوردة وبالمواصفات الإقليمية والدولية المناظرة.

ويشير د. والى إلى ضرورة تطبيق المواصفات القياسية على السلع المصدرة بالنسبة للفحص والاختيار وطرق الرفض والتحكم ولابد من الاهتمام باعداد المنتج المتخصص فى زراعة الخضر والفاكهة للتصدير ومن خلال التركيب المحصولى التاشيرى الذى تضعه وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى يتم تخصيص مناطق لزراعات محاصيل التصدير من الخضر والفاكهة.

ويؤكد الدكتور والى أن توفير المعلومات التسويقية الكاملة عن الأسواق المختلفة مسئولية الأجهزة المتخصصة التابعة لوزارة الزراعة التى تقوم بتوفير الكثير من هذه المعلومات، وبصفة عامة تستهدف مصر زيادة نسبة صادراتها من ١,٥ مليار دولار «أى نحو ٥ مليارات جنيه مقارنا بنحو مليارى جنيه حاليا»، من خلال المشاركة المصرية الأوروبية لأمريكية والكوميسا ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

إجراءات ضرورية

ويقول الدكتور حمدى عبدالعظيم عميد اكاديمية السادات للعلوم الإدارية ومدير مركز البحوث بالاكاديمية من أجل زيادة نسبة الصادرات المصرية السلعية إلى الأسواق الخارجية لابد من اتخاذ بعض الإجراءات الضرورية لتنمية كمية وقيمة الصادرات إلى مختلف الأسواق العالمية.

ويضيف حمدى عبدالعظيم إن الاهتمام بالجودة ومطابقة المواصفات القياسية العالمية فى مجال المنتجات المعروضة للتصدير يحتاج إلى اهتمام مركز البحوث الزراعية وتطوراتها عالميا، والتاكد من تطبيقها في المزارع المصرية.

ويشير حمدى عبدالعظيم إلى انه لابد من عمل الدراسات عن الأسواق الخارجية بواسطة شركات متخصصة فى تسويق الصادرات الزراعية، بحيث تتعرف على احتياجات الأسواق والمنتجات الزراعية المنافسة ومستويات الجودة، والأسعار وتقديم المنتج المصرى الملائم، لطبيعة كل الأسواق مع الاهتمام بالسلع ذات المزايا التنافسية مثل النباتات العطرية والخضر والفاكهة والحبوب النباتية بحيث يتم استخدامها فى التوقيت المناسب، لظروف الاستهلاك الموسمى فى الدول المستوردة وهى دول الولايات المتحدة والدول الأوروبية وبعض الدول النامية.

ويرى الدكتور عبدالعظيم ضرورة تطبيق التكنولوجيا الزراعية للقضاء على الآفات والتوافق مع الاعتبارات البيئية وشروط الصحة النباتية حتى لايتم رفض بعض النباتات الزراعية والإساءة إلى الصادرات المصرية والزراعية باكملها.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	محمد هندى
الموضوع الفرعي :	قطاع التجارة	رقم العدد :	٤١٦٠٣
المصدر :	الاهرام	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١١/١

ويشير الدكتور حمدى إلى أنه لابد من التركيز كذلك على الأسواق العربية التى لا تحتاج إلى نقل عالى التكاليف وهى الدول العربية فى إطار معاملة تفضيلية حيث أن الدول العربية ترتبط مع بعضها البعض الآن بمنطقة تجارة حرة عربية كبرى وتعتمد هذه المنطقة على تخفيض الجمارك على السلع الزراعية بنسبة ١٠٪ حتى وصلت إلى ٣٠٪ الآن.

ويطالب الدكتور عبدالعظيم بزيادة نسبة الصادرات الزراعية إلى جميع الدول العربية خاصة دول الخليج العربي التى تعتبر أكبر مستهلك للمواد الغذائية والسلع الزراعية المستوردة مع التنسيق بين مصر وبقية الدول العربية الزراعية حتى لاينافس بعضنا البعض وهى سوريا ولبنان والسودان وفلسطين والمغرب والعراق ..

ويشير حمدى عبدالعظيم الى ضرورة توفير وسائل الشحن المناسبة للسلع سريعة التلف، وذلك بالنسبة للأسواق جميعا سواء إفريقية أو أوروبية أو اسيوية.

وبالنسبة لدول الكوميسا التى ترتبط معها باتفاقيات للتكامل والحصول على أفضلية للسلع المصرية لهذه السوق والتركيز على احتياجات هذه البلاد من السلع الغذائية التى تتناسب مع نمط الغذاء السائد هناك ولابد من توفير مصدر تمويل ميسر للسلع الزراعية عن طريق بنك الائتمان الزراعي لمنح قروض ميسرة للصادرات الزراعية.

ويضيف الدكتور حمدى عبدالعظيم إذا أردنا زيادة نسبة الصادرات فلابد من توفير العديد من التسهيلات الادارية فى الجمارك والموانىء، وشركات الطيران، والشحن والنقل لتخفيض التكلفة والقضاء نهائيا على المعوقات البيروقراطية التى تواجه الصادرات الزراعية وتعرضها للتلف، والبحث عن وسيلة مناسبة لتغطية المخاطر التى تتعرض لها الصادرات السلعية الزراعية للتلف.

ويوضح حمدى عبدالعظيم يجب توفير الطيران العارض (شارتر) للأسواق الاوروبية لسرعة وصول الصادرات الزراعية المصرية إلى الأسواق الأوروبية لاستثمار اتفاقية المشاركة مع الجانب الأوروبى فى زيادة الصادرات الزراعية المصرية إلى دول المجموعة الأوروبية بأسرع وقت ممكن ودون تعرضها للتلف.

كما يجب الاهتمام بعمل معارض وتكون هذه المعارض دائمة فى الأسواق الآسيوية والإفريقية والأوروبية وفى أمريكا اللاتينية، ويشرف عليها مكاتب التمثيل التجارى المصرى المنتشرة فى الدول الأوروبية وغيرها من الدول النامية.

ويعطى نسبة مئوية من حصيلة الصفقات التجارية التى يساعدون على اتمامها.

ومن جانبهم يناشد مصدرو الخضر والفاكهة باقامة محطة تبريد بطاقة ١٢٠ طنا بمطار القاهرة الدولى بهدف حفظ جودة صلاحية الفاكهة والخضر المصدرة للخارج خلال فترة نقلها من سيارات النقل المبردة إلى طائرات الشحن.

واشارت سامية أحمد السيد وكيلة مصدرى الخضراوات والفاكهة بخطوط الطيران الجوى إلى انه قد تم عرض المشروع على الدكتور يوسف بطرس غالى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية حيث إن المشروع يمثل اهمية كبرى حيث يسهم فى زيادة كفاءة وجودة السلع المصرية الطازجة المصدرة ويمد فى فترة صلاحيتها مما يزيد من أسعارها فى الأسواق الخارجية خاصة أن الخضراوات والفاكهة يتطلب كل منها درجة حرارة مختلفة عن الأخرى، وإن نسبة غير بسيطة من الصادرات المصرية عبر الجو تتعرض حاليا للهدر والتلف بسبب عدم وجود محطات تخزين مبردة ومجهزة لحفظها فى مطار القاهرة الدولى برغم وجود هذه المحطات فى جميع مطارات العالم حتى التى لديها [illegible] بارد مثل بريطانيا والمانيا [illegible] إلى [illegible] الأردن ونيروبى ودبى.

وأشارت سامية أحمد إلى أن تكلفة المشروع ضئيلة ولا تتجاوز مليونى دولار. وفى مطارات دول العالم تتم اقامة هذه المحطات بالتعاون بين هيئة المطار وشركة الطيران الوطنية.

ولكن جمعية تنمية الصادرات للحاصلات البستانية والزراعية تهتم باقامة المشروع مع عدد من الجهات الأخرى.

وتضيف أن سعر النولون بالنسبة للشحن الجوى وصل إلى ٧٣ سنتا للكيلو جرام فقط وقد أدى ذلك إلى تثبيت السعر عند ٧٣ سنتا للكيلو على خطوط الطيران الاجنبية الأخرى بعد أن كانت تتحكم فى السعر وخاصة فى المواسم والاعياد.

وقد اشارت سامية أحمد إلى أن تلبية المسئولين بالشركة الوطنية للطيران جاءت مواكبة لاتجاه الدولة بكل اجهزتها لمساندة الصادرات المصرية والعمل على تنميتها.

سعر صرف الجنيه

ويضيف حسين العجيزى عضو مجلس إدارة جمعية تنشيط الصادرات إن المشكلة الحقيقية للتصدير عموما هو سعر صرف الجنيه المصرى وخاصة فى ظل انخفاض العملة الأوروبية أو مجموعة العملات الأوروبية أمام الدولار، وارتباط الجنيه المصرى بسعر الدولار، فإن العائدات بالنسبة للتصدير ليست مجزية للمنتج المصرى هذا بالإضافة إلى نسبة الصادرات البستانية لعدم وجود ساحة للتبريد للخضراوات والفاكهة وأيضا بالمطارات والموانىء.

ويضيف حسين العجيزى أن هناك قرارات فى زيادة الرسوم على الخدمات للطيران وشركة خدمات والشركات المستقلة.

ويوضح نبيل يعقوب من كبار المصدرين للحاصلات الزراعية إلى دول إيطاليا، والنمسا، وهولندا، وسويسرا إن البضائع أو جميع الحاصلات الزراعية المصرية تفرض عليها بالخارج جمارك نحو ١٢٪ مع إن معظم الدول المجاورة وقعت اتفاقيات بعدم وجود جمارك على الحاصلات الزراعية وهذا المبلغ تكون قيمة مضافة على سعر السلعة فبالتالى تزداد قيمة السلعة مع انخفاض شديد للدول الأخرى والأسواق الخارجية هى جميعا عرض وطلب.

ولابد من السعر المناسب لكى ننافس به المنتجات الزراعية الاخرى.

ويضيف يعقوب أن الشركة الوطنية تقوم بتوفير فراغات لشحنات التصدير، حيث يصل متوسط الرحلات الأسبوعية للتصدير إلى ١١ رحلة طيران وإننا نطمع فى ازدياد نسبة الفراغات والطائرات الشارتر المتوجهة إلى أوروبا.

ويضيف نبيل يعقوب لابد من وجود ثلاجة لحفظ الخضر والفاكهة بالمطار ونحن المصدرين وحوالى ١٢١ مصدرا كفيلين باقامة هذه الثلاجة.

ويضيف أيضا رغم موافقة جميع الجهات وبعض الوزراء ولكن هناك تدخلا من هيئة ميناء القاهرة الدولى فإن الحل هو تدخل رئيس الوزراء الدكتور عاطف عبيد علما باننا لانكلف الدولة فى المرحلة الأولى شيئا وهى نحو مليونى جنيه فنحن مستعدون لإنشاء هذه الثلاجة لأن موجة الحر الشديد التى تجتاح العاصمة والقاهرة قد دمرت العديد من المحاصيل داخل قرية البضائع لعدم وجود فراغات داخل الطائرات.

وتشير عواطف محمد على من المصدرين للخضر والفاكهة للكويت إلى أن أداء شركة مصر للطيران فى تحميل ونقل الصادرات المصرية يشهد فى الفترة الأخيرة تطورا لايمكن إغفاله ولكن مطلوب من الحكومة تدعيم ومساندة الصادرات فعليا لكى يلازم مايتم الإعلان عنه خاصة الاجراءات والرسوم الأخرى التى تكبل وتعوق نمو الصادرات.

وتشير سامية السيد إلى ضرورة تنويع الصادرات المصرية والاهتمام بفتح اسواق جديدة لمضاعفة نمو الصادرات المصرية وأن سعر النولون ليس هو العقبة ويعد التسهيلات التى تقدمها الشركة الوطنية لمساندة وتنشيط الصادرات المصرية.

وأن نحو ٧٠٪ من الصادرات المصرية التى تتم من خلال النقل الجوى تنفذ عن طريق مصر للطيران والباقى من خلال خطوط الطيران الاجنبية ويوضح أن مايقرب من ٢٠٠ طن يوميا هو حصيلة اليوم الواحد من الحاصلات الزراعية للتصدير.

ويشير نبيل يعقوب إلى أن حجم الصادرات زاد على مصر للطيران بعد تخفيض سعر النولون من ٩٠ سنتا إلى ٧٣ سنتا فقط حيث تم سحب كميات كبيرة من الصادرات المصرية التى كانت على الخطوط الأجنبية خاصة بعد تخفيض سعر النولون وتوفير رحلات.

ويؤكد نبيل يعقوب لابد من ضرورة الاهتمام بالسعر المنافس والجودة فى كل مراحل الانتاج وليس فقط الاهتمام بتخفيض سعر النولون حيث إن الجودة والتعبئة والتغليف وحفظ الفاكهة والخضراوات فى الظروف البيئية المناخية المناسبة هى أهم عوامل المنافسة التى تؤدى إلى زيادة سعر السلعة والمنتج وزيادة قدرته التنافسية أمام الاهتمام فقط بتخفيض سعر النولون.

العفن الأبيض

ويقول خالد أحمد أبو إسماعيل رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية إن بإمكان مصدرى مصر من الخضر والفاكهة زيادة نسبة التصدير إلى الدول الأوروبية والإفريقية وإلى جميع دول العالم بعد أن تم تذليل بعض الصعوبات وتبدأ من الانتاج وهى مراجعة وسائل الانتاج أى توعية منتجى الزراعات المختلفة بتوجيه من المرشدين الزراعيين او الانتقال إلى أراضى جديدة وحفظها من الإصابة لعدم انتشار مرض «العفن الأبيض» فى البصل والثوم. الذى يؤدى إلى عدم تصدير البصل والثوم على الرغم من ان السنوات السابقة كان البصل المصرى هو المتصدر على قائمة الحاصلات الزراعية.

ويضيف خالد أبو إسماعيل لابد من وجود ترابط بين المصدرين والمنتجين من وزارة الزراعة من أجل أن نصل إلى الجودة المناسبة.

ولابد من إنشاء ساحة المبردات التى تم الاتفاق عليها مع وزير الاقتصاد وأجلت أكثر من مرة وقد تحول المشروع القومى إلى مناقصة عامة تداخلت فيها جميع الأطراف المعنية وغير المعنية علما بأن المصدرين أنفسهم أعلنوا أنهم سوف يقيمون المبردات على حسابهم الخاص.

وسوف تبدأ المرحلة الأولى بنحو مليونى جنيه.

ويضيف أبو إسماعيل بالنسبة لمطار الإسكندرية وعد المحافظ بإقامة ساحة مبردة تحت رعاية المصدرين بالإسكندرية من أجل تنمية الحاصلات الزراعية فى منطقة النوبارية وغرب الإسكندرية.

وبالنسبة للموانىء فإن مشكلة الفراغات محلولة لأنه لاتوجد مشكلة فراغات ولكن المشكلة موجودة فى الطيران.

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى — اسم كاتب المقال : محمد هندى
الموضوع الفرعى : قطاع التجارة — رقم العـــدد : ٤١٦٠٣
المصـــدر : الاهرام — تاريخ الصـدور : ٢٠٠٠/١١/١

ويضيف أبو إسماعيل المشكلة الحقيقية هي التسويق الخارجي. حيث [illegible] العلاقات الشخصية من المصدرين فى مصر إلى المستوردين خارج القطر، فلابد من ايجاد دور فعال للتسويق عموما ومن هذا المنطلق تم الاتفاق مع محافظ الإسكندرية على إنشاء معهد جديد متخصص للتسويق الداخلى والتسويق الخارجي وسوف تدرس جميع دراسات الأكاديمية وهذا مع مجموعة من رجال الأعمال من ذوى الخبرة لنقلها إلى الشباب المستعد.

وهذا المعهد سوف يعطي دفعة قوية لشباب مصر للعمل فى التسويق الداخلى والخارجي وهذا المعهد سوف تموله مجموعة من رجال أعمال والشركات، وتشرف عليه غرفة الإسكندرية .

حركة النقل

تقول نجوى محمود رئيسة قطاع قرية البضائع بمطار القاهرة الجوى: فى ضوء الزيادة المستمرة لحركة النقل العالمية ومع زيادة قوة المنافسة والتكتلات بين شركات الطيران اصبحت الخدمة أهم عناصر المنافسة وكان لزاما البدء فى تطوير البنية الاساسية وتضيف نجوى محمود لقد تم البدء فى تنفيذ مشروع تطوير منطقة الصادرات بإضافة ٤٨٠٠ متر مربع وعلى مستويين لتكون المساحة الاجمالية ٩٦٠٠ متر مربع، كمستوى أول لكامل أنشطة التشغيل والصيانة التى تشغل حاليا ٢٠٠٠ متر مربع من مساحة مخازن الصادرات لمواكبة الزيادة فى الحركة خاصة بعد انضمام طائرتى بضائع من طراز إيرباص ٣٠٠٠.

وتشير نجوى محمود إلى أنه تم استبدال عدد ٣ موازين ميكانيكية لوزن البضائع بمجمع القاهرة بموازين الكترونية مزودة بشاشات وربطها بنظام الحاسب الآلى للدقة فى استخراج البيانات الخاصة بوزن الشحنات لرفع مستوى الأداء وخدمة العملاء.

وتضيف نجوى محمود رئيس قطاع قرية البضائع بمطار القاهرة: انه جار التفاوض مع هيئة ميناء القاهرة الجوى على تخصيص مساحة قدرها ١٥٠٠٠ متر مربع لضمها إلى منطقة مخازن الوارد وساحات لتسهيل عمليات المناولة، فى ضوء الزيادة المطردة فى حركة الواردات الجوية.

وهذا التوسع يساعد فى مواجهة مواسم الذروة خاصة موسم عودة السادة المصريين العاملين بالخارج وبالأخص توفير سعة تخزينية للحمولات التى ترد على رحلات البضائع بأوزان واحجام متفاوتة.

وكذلك مستلزمات الانتاج للمشروعات الاستثمارية وحيوية تنفيذ هذا المشروع للحاجة الماسة.

وتضيف نجوى محمود أنه يجرى حاليا ميكنة وحجز البضائع ويتم الانتهاء من جميع الأعمال الفنية والتدريبية الخاصة بربط النظام بين شركة (SITA) والنظام المطبق فى مصر للطيران ووفق متطلبات الصناعة.

وفى ضوء استخدام النظام سيتم تدوين بيانات البوليصة الكترونيا ونقلها وحتى تسليمها للمرسل إليه فى بلد المستورد حيث أنه سيتم ربط النظام الجديد على مراحل بجميع مكاتب مصر للطيران بالداخل والخارج مما يساعد على سهولة التعرف على تاريخ الشحنة باستخدام رقم البوليصة فقط بالإضافة إلى الاستغلال الأمثل للفراغات على مختلف الرحلات وهذا النظام سيقدم خدمة مميزة للعملاء، ومن المقرر تطبيق هذا النظام فى هذا العام مع بداية عام ٢٠٠١.

الاقتصاد المصرى

الاصلاح الاقتصادى

قطاع التجارة الخارجية

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	الصادرات المصرية بين السياسات النقدية والمالية	سمير عوض	العالم اليوم	٢٩٨٣	٢٠٠٠/١١/١٢	٨١

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	سمير معوض
الموضوع الفرعى :	قطاع التجارة الخارجية	رقم العـــــدد :	٢٩٨٣
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/١١/١٢

الصادرات المصرية بين السياسات النقدية والمالية

سمير معوض *

مرة اخرى يدخل التخطيط الاقتصادى فى مختنقات التحديات واعناق زجاجات الفر... المتاحة وتبقى مع ذلك ادوات الاستفهام الاساسية مثل متى. ولماذا؟ وكيف؟ ومن؟ وأين؟ وكأنها مفاتيح تبحث عن الابواب الصحيحة التى تستجيب لها وتنفتح بموجبها ولاسيما ان التدرجات التى سارت عبرها تباعا اجراءات التصحيحات الهيكلية للاقتصاد الكلى المصرى (Macro Economy) كان من المتوقع ان تكون القاطرة التى تجر من خلفها عربات التصحيحات القطاعية للاقتصاد المصرى (Micro Economies) بذات قوة الدفع وفى ذات الاتجاه فالسياسات النقدية وهى التى وضعت على رأس اولويات عمليات الهيكلة بدت أبعادها الثلاثة: (سعر صرف العملة، ومستوى سعر الفائدة، وآليات وأدوات الائتمان التجارى والصناعى) تبشر بأن ما سيأتى على اثرها سيفسح الطريق لمتغيرات ايجابية تضيف للاقتصاد مزيداً من زخم التطور الفعال، وبالتالى قاد ذلك إلى سياسة الاصلاح المالى فى مجال الموازنة العامة، وكبح جماح العجزين الكلى والصافى، والسياسات الضرائبية والادخارية والاستهلاكية، وعلى ذلك كان من المخطط له ان تأتى من ثم السياسات الانتاجية والاستثمارية لتجد الطرق قد شقت وعبدت فى اتجاه التوازن الأوسع والأعمق لشتى مركبات ومكونات الاقتصاد المصرى.

الصادرات محلك سر

إلا ان الصادرات وهى من اهم مؤشرات نجاح السياسة الانتاجية ظلت تراوح مكانها فى نطاق المليارات الاربعة بما فيها الصادرات الخدمية، وهى رسوم مرور السفن فى قناة السويس ودخل صناعة السياحة، والصادرات البترولية (الريعية) والمحاصيل الزراعية النقدية الأمر الذى يشير بجلاء إلى ان صادراتنا الصناعية رغم الاصلاحات النقدية والمالية، لم تتطور على النحو الذى كان متوقعاً، فكما ان الادارة الاقتصادية تتألف من عناصر عدة، فإن الاوضاع التنافسية للمنتجات المصرية تتركب من دوائر متداخلة كثيرة فصناعة الصادرات هى التعبير الحقيقى عن تناسق وتناغم مستويات جمة من الدوائر

المتكافلة والمتكاملة والمتفاعلة فى سلاسة وسهولة فى إطار استراتيجية قوية الحلقات بعيدة الرؤى مرنة فى تجاوبها مع المتغيرات فالخيارات التى تبنتها اليابان التى يعمل الآن نحو ثلثى قواها العاملة فى الصناعات المغذية كان مؤداها إما ان نتطور او نموت (Develop or Die). ونمور جنوب شرق آسيا التى اصرت على اما ان تصدر او تتراجع إلى مؤخرة الصفوف لم تكن فى الواقع محض شعارات بل كانت خيارات حشدت لها القوى وجندت لها السياسات واعتبرت بمثابة سفينة نوح الاقتصادية. فإلى أى مدى اشفت سياساتنا النقدية وهى عادة من اهم وافعل السياسات الاقتصادية - على النجاح؟ سؤال من فرط مساسه بالمصالح العامة للمستثمرين الصناعيين ينبغى ان نخرج به من حيز مفاهيم الاقتصاد الكلاسيكى والنيوكلاسيكى إلى نطاق اقتصاد العولمة الذى يشتق فعالياته من سرعة التغيرات الكاسحة التى تجتاح الاقتصادات العالمية متقدمها وناميها وان كان ليس على حد سواء فالصادرات هى التعبير العملى عن صحة وعافية سياسات الاقتصاد وخططه الانتاجية وايجاد الحاجة فى الاسواق إلى المنتج وهو مازال بعد جنينا فى رحم عمليات التخطيط، ومن هنا تبرز الحاجة الماسة إلى ثقافة التسويق العالمى الذى يتصادى مع شروط الاسواق العالمية، فما دمنا ننتج لهذه الاسواق فلابد ان نقدم لها ما تريده هى وليس ما نعتقد نحن فى انها ستقبله دون ادنى اعتراض..

ومن نوافل القول أن نذكر ان البيع ليس إلا جزءا واحدا من اجزاء استراتيجية التسويق، لأن التسويق باعتباره سياسة اقتصادية شاملة يبدأ منذ ان يكون المنتج أو السلعة فكرة مفهومية أولية فى رأس المخترع إلى أن يتم انتاجه ووضعه فى متناول المستهلك الوسيط أو النهائى بما فى ذلك خدمات ما بعد البيع انها رحلة متعددة المراحل متوالية المحطات ينبغى ان تجمعها سيمفونية متناغمة متجانسة الخطوط والخيوط.

سيمفونية المواتير

فى اليابان ومنذ عهد ثورة الميجى (Meiji)

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	سمير معوض
الموضوع الفرعي :	قطاع التجارة الخارجية	رقم العـــــدد :	٢٩٨٣
المصـــــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/١١/١٢

لتطويرية قالت الحكومة لطبقة لاقطاعيين اما ان تستثمروا فوائضكم فى ادماج الصناعة فى هيكل الاقتصاد "يابانى او اننا جميعاً سننتحر كانت الا..به .هم سنسته . وكانت الاستجابة هى الاندفاع المحسوب .و ايجاد مجالات اقتصادية صناعية انتاجية وبدأت قصة النجاح العظيم من حكاية تبدو وكانها اسطورة ففى بداية ثورة الميجى الاصلاحية، ارسل الامبراطور مبتعثين من المهندسين اليابانيين لدراسة فنون صناعة المحركات (الموتورات) فى المانيا، وحين ذهبت البعثة إلى المانيا اهتم واحد منهم اهتماماً شديداً باقتناء المواتير القديمة التى دأب على شرائها من اسواق بيع الخردة إلى ان جمع منها نحو 14 موتور. عكف عليها لدراسة اجزائها واستغرق فى فهم واستيعاب ... عمليا، وحين انتهى أجل البعثة عاد بها إلى اليابان ليضعها فى ورشة وداوم عمليات البحث والتطوير، وحين ذهبت البعثة بعد عودتها للقاء الامبراطور لم يكن فى معيتهم ذلك المهندس، وتساءل الامبراطور عن تخلفه عن الحضور، وظلت المراسيل تحثه على مقابلة الامبراطور وهو يتملص منهم لانشغاله بشئون تطوير هذه المواتير، إلى ان انتهى من مهمته فارسل إلى الامبراطور يستأذنه فى تشريفه له بزيارة ورشته، وادار المهندس العبقرى المحركات الاربعة عشر، وحين زاره الامبراطور سأله: (ما رأى سيدى الامبراطور فيما يسمع؟!) وكان ضجيج المواتير صاخبا فرد عليه الامبراطور فى ابتسامة حافلة بسعادة لا مزيد عليها: (هذه أعظم سيمفونية سمعتها فى حياتى) وهناك فى احدى المدن اليابانية وضع على نصب تذكارى الموتوسيكل الذى بدأت من عنده قصة صناعة أول موتور لسيارة يابانية، هذه قصص قرأت بعضها وروى لى بعضها الآخر، لكنها دخلت تاريخ قصة التقدم الصناعى اليابانى التى تحولت إلى ملاحم اقتصادية للصادرات التى جعلت اقتصاد اليابان ثانى اقتصاد عالمى بعد الاقتصاد الأمريكى من حيث الناتج القومى.

السياسة النقدية لدينا كانت قد فردت قلوعها توطئة للابحار فى المياه الدولية إلى حيث تتلاحم مع التطورات غير ان السياسة المالية عاجلت بالحيلولة دون اندفاع الرياح بالقدر الكافى إلى ملء وتحريك هذه الاشرعة.. كيف؟ الحقيقة ان السياسة النقدية مع بدايات عهد الانفتاح وضعت اليات أوشكت ان تقترب من المعايير الدولية لإدارة اسعار الصرف وأسعار الفائدة والأسس الائتمانية إلا ان السياسة المالية من خلال رؤية بيروقراطية جبائية اصرت على ان تفرغ السياسة النقدية من مضامينها بملاحقة سلاسل العمليات الاستيرادية (مواد خام وسلع وسيطة، وانتاج تام الصنع) بالضرائب والرسوم الباهظة اضافة إلى تحميل العمليات الانتاجية ذاتها بمنظومات ضرائبية مهدرة ومحبطة لمزايا وحوافز الاستثمار كانت قصة الضرائب مع الانتاج الصناعى مثل قصة العقرب مع الضفدع، فقد أراد عقرب العبور من شط نهر إلى شطه الآخر، ولانه لا يتقن فن العوم فقد توسل إلى ضفدع ان ينقله على ظهره إلى حيث يريد وحين ابدى الضفدع دهشته وخشيته من ان يلدغه العقرب فيرديه غريقا. قال له العقرب كيف تفكر فى ان اتجاسر وافعل ذلك، ألا تعرف ان فى ذلك هلاكى وهلاكك؟ قال الضفدع هيا بنا لنعبر وفى منتصف النهر لدغة العقرب، فقال له الضفدع فى الم مبرح، ألم اقل لك إنك ستفعلها؟ فقال له العقرب: لا تؤاخذنى فالطبع غلاب.

السياسة التطويرية للانتاج والمبادرات هى محصلة زواج متكافئ ما بين السياسة النقدية والسياسة المالية، هذه بدهية ومسلمة تثبت جدواها فى كل قصص الاقتصادات الناجحة ولم تعد فى حاجة إلى جدل أو مماحكة، فهل نريد حقيقة ان نحرز انتصارات فى مجالات الانتاج والمبادرات؟ إذا كنا نريد ذلك فعلينا ان ندرك ان الذين يخططون للحروب ليسوا الجنرالات العسكريين وحدهم، ان الحروب استراتيجيات، والاستراتيجيات سياسات والسياسات خطط وبرامج ولذلك كله تتضافر العقول والافكار والسواعد والادوات، ومن ثم فإن جنرالات الاقتصاد فى القطاع الخاص لديهم ما يقولونه وما يقدمونه.

*** المستشار الاقتصادى لجمعية مستثمرى جنوب بورسعيد..**

الإقتصاد

المصرى

الاصلاح الاقتصادى

قطاع الإستثمار

الاقتصاد المصرى

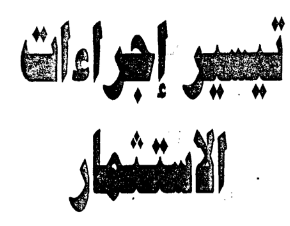
الاصلاح الاقتصادى

قطاع الاستثمار

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	تيسير اجراءات الاستثمار يحتاج الى	عبد الناصر محمد	العالم اليوم	٢٨٨٨	٢٠٠٠/٧/١٤	٨٣
٢	سؤال من واقع التدفقات الاستثمارية	اسامة سليمان	العالم اليوم	٢٨٨٨	٢٠٠٠/٧/١٤	٨٦
٣	مصر على خريطة الاستثمارات الدولية	عبد الرحمن عقل	الاهرام	٤١٤٩٦	٢٠٠٠/٧/١٧	٨٨
٤	العوامل المحددة لتدفق الاستثمارات الاجنبية	ابراهيم فوزى	الاهرام	٤١٥٠٣	٢٠٠٠/٧/٢٤	٨٩
٥	"كلام جميل " عن مناخ الاستثمار فى مصر	ماجد متولى	العالم اليوم	٢٩٣٧	٢٠٠٠/٩/١٨	٩٠

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	عبد الناصر محمد
الموضوع الفرعى :	قطاع الاستثمار	رقم العـــدد :	٢٨٨٨
المصـــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٧/١٤

تصريحات المسئولين لم تتغير منذ 20 عاما



تبسيط إجراءات الاستثمار.. اختصار تاسيس المشروعات إلى 24 ساعة فقط.. الرد الفورى على جميع استفسارات المستثمرين.. مكاتب المسئولين مفتوحة طوال اليوم لاستقبال أى مستثمر لديه مشكلة وايجاد الحل المناسب والملائم لها.. هذه نوعية من القرارات أو بالأدق التصريحات التى يطلقها المسئولون الحكوميون فى أعقاب اى اجتماع رسمى أو جلسة لمجلس الوزراء. والمتابع لهذه التصريحات يجد أنها تصدر منذ زمن طويل.. وتؤكد عليها كل حكومة.. ولكن يبدو أن ما يتم التصريح به شيء وما يحدث فى حقيقة الأمر شيء آخر مختلف تماما. وإذا كانت مشاكل الاستثمار تحل عن طريق التصريحات فإننا نؤكد أنه لن تكون هناك مشكلة واحدة تقابل أى مستثمر فى مصر. وأن مناخ الاستثمار فى مصر يعد الأفضل على مستوى العالم.

وأن الحديث عن جذب مليار دولار سنويا استثمارات خارجية سوف يتحول إلى استقطاب عشرات المليارات من الدولارات.



عبد الناصر محمد

ولناخذ بعض المؤشرات والتى يمكن من خلالها الحكم بدقة وموضوعية على مناخ الاستثمار فى مصر. فعلى سبيل المثال جاء فى تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار عن مناخ الاستثمار فى الدول العربية لعام 1999 أن حجم الاستثمارات الأجنبية فى المنطقة العربية قد شهد تطورا نسبيا خلال العام الماضى إذ بلغ حوالى 6,2 مليار دولار بنسبة 1٪ من إجمالى الاستثمارات الأجنبية فى العالم مقابل 5,95 مليار دولار فى عام 1998 بنسبة 1٪ وقد تصدرت المغرب قائمة الدول العربية المستقطبة للاستثمارات الأجنبية إذ بلغت حصتها حوالى 1,8 مليار دولار خلال العام مقابل 480 مليون دولار عام 1998 بزيادة نسبتها 275٪ جاءت بعدها السودان بحوالى 929 مليون دولار مقابل 503 ملايين دولار بزيادة نسبتها 85٪ ثم لبنان بحوالى 500 مليون دولار مقابل 300 مليون دولار بزيادة نسبتها 67٪ كما بلغت حصة تونس حوالى 458 مليون دولار مقابل 367 مليون دولار بزيادة نسبتها 25٪ ويلاحظ أن التقرير لم يشر إلى مصر من قريب أو من بعيد فى ذلك!

مشاكل الـ(B.O.T)

وإذا تحدثنا عن الواقع الفعلى المعبر عن تبسيط إجراءات الاستثمار ومن خلال تجربة لاحدى الشركات العاملة فى المشروعات بنظام الـ(B.O.T) نستطيع الحكم على مدى سلامة هذه الإجراءات والشركة التى نقصدها هى الشركة المصرية للاستثمار العمرانى حيث فازت بمناقصات إنشاء جراجات بنظام الـ(B.O.T) فى محافظة الجيزة والاسكندرية وذلك بالتعاون مع بعض المستثمرين وتم توقيع عقود هذه الجراجات منذ أكثر من عام والمحصلة حتى الآن «صفر» إذ لم يتم تنفيذ عقد جراج واحد ففى الجيزة ثم إلغاء جراج خلف الوحدة المحلية.

وتعطلت أيضا إجراءات تنفيذ جراج ميدان مصطفى محمود بالمهندسين الأمر الذى دفع الشركة إلى رفع دعوى قضائية تطالب فيها المحافظة بالتعويض المناسب.

وفى الاسكندرية ألغت محكمة القضاء الادارى تنفيذ جراج ميدان سانت كاترين حيث اتضح أن الأرض المزمع اقامة الجراج عليها ليست ملكا للمحافظة بل هى «هبة» من إحدى المؤسسات الدينية لإقامة حديقة عليها لخدمة أهل المنطقة وضاعت التكاليف التى أنفقتها الشركة فى مجال الرسومات ودراسات الجدوى وخلافه.

وفى نظر أحد المسئولين بالشركة فإن مشكلة مشروعات الـ(B.O.T) فى مصر تتلخص فى عدم وجود جهة محددة يتعامل معها المستثمر والمطلوب منه التعامل مع المحليات بدهاليزها المختلفة من مرور أو مطافى وحريق، ومرفق المياه والصرف الصحى والتليفونات والكهرباء حتى يحصل على التصريح باقامة المشروعات وكل جهة من هذه تاخذ الوقت والجهد الكبير للحصول على موافقتها فى غياب الادارة المختصة بهذه المشروعات فى كل محافظة تتولى انهاء الإجراءات.

حالة أخرى تكشف عن مناخ الاستثمار وتتعلق بمشروع طريق الاسكندرية ـ الفيوم بنظام الـ(B.O.T) حيث فوجئت الشركة الفائزة به وبعد توقيع العقد فى مجلس الوزراء بأنها مطالبة بالحصول على موافقات 5 محافظات على مرور الطريق باراضيها وهى الاسكندرية، والبحيرة، والمنوفية والجيزة، والفيوم، ليس هذا فقط بل يجب عليها أن تحصل على موافقات أخرى من وزارة الثقافة ممثلة فى الهيئة العامة للآثار، ووزارة الزراعة، ووزارة الدفاع وجميعها سيادية لاقبل لمستثمر أن بتعامل معها وكان يجب على وزارة النقل صاحبة حق طرح المشروع للاستغلال أن تنهى جميع التصاريح قبل توقيع عقد تنفيذ الطريق.

قائمة الموافقات

وإذا أخذنا مثالا آخر يتمثل فى قطاع السياحة والذى تعول الحكومة عليه الكثير فى سبيل النهضة الاقتصادية فإن الحصول على موافقة على المشروع السياحى قبل منح الترخيص من وزارة السياحة يتطلب تدخل 12 جهة وهى: وحدات الادارة المحلية وأجهزتها التنفيذية «الادارات الهندسية، مديرية الصحة، مديرية الزراعة، والاجهزة الامنية» وتشمل إدارة المرور وشرطة السياحة والآثار، وإدارة الدفاع المدنى والحريق ثم الهيئة العامة للطرق، وهيئة الآثار، ووزارة الدفاع ووزارة الدولة لشئون البيئة: يضاف إلى [illegible] الموافقات الاخرى إذا كان المشروع يتعلق بالفنادق العامة وهى وزارة النقل، وزارة الموارد المائية.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	عبد الناصر محمد
الموضوع الفرعى :	قطاع الاستثمار	رقم العـــــدد :	٢٨٨٨
المصـــــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٧/١٤

اما الجهات التى تقوم حاليا باعمال التفتيش والرقابة على المنشآت السياحية فتضم وزارات الصحة، والتموين والطب البيطرى، والادارة المحلية، وشرطة السياحة، والامن الصناعي والدفاع المدنى والحريق، وجهاز شئون البيئة ووزارة الموارد المائية والرى، ووزارة النقل، والهيئة العامة للتامينات الاجتماعية ووزارة الثقافة والادارة العامة لحماية الآداب، وزارة القوى العاملة، ومصلحة الضرائب على المبيعات، ومصلحة الجمارك، وإدارة الضرائب العقارية بالمحليات.

الشائعات .. السبب!

ويقول طاهر الشريف سكرتير جمعية رجال الأعمال المصريين إن أهم ما يميز مناخ الاستثمار فى مصر حاليا هو انعدام الثقة المتبادلة بين القطاع الخاص، والحكومة والجهاز المصرفى ويعود السبب فى ذلك إلى الإجراءات والاحداث التى تمت مؤخرا وأثناء عمل الحكومة السابقة ومنها على سبيل المثال الإجراءات البوليسية التى تمت مع البنوك والشائعات التى تلاحق رجال الأعمال من هروبهم إلى الخارج وبحوزتهم قروض حصلوا عليها من البنوك.

يضاف إلى ذلك صدور الكثير من القرارات الاقتصادية وانفراد الحكومة باصدارها دون التشاور مع القطاع الخاص مثال ذلك قوانين الجمارك والضرائب كل ذلك يساعد على ايجاد مناخ من عدم الثقة بين جميع الأطراف العاملة فى مجال الاستثمار.

ويشير طاهر الشريف إلى أن الإجراءات المشددة ضد رجال الاعمال والجهات التى يتعاملون معها تقضى على أى نوع من أنواع التيسيرات.

التغيير فى السياسات

من جهته يقول رجل الأعمال جمال الناظر بانه لا توجد تيسيرات لإجراءات الاستثمار بل العكس هناك بعض المجالات تعقدت فيها الأمور أكثر، وذلك مثل التعليمات الصادرة للمناطق الحرة حيث إن الحكومة ساوت فى الاجراءات العقابية بين ما هو مخالف وما هو جاد.

ويضيف جمال الناظر أن القطاع الخاص وقطاع الاعمال يطمع فى استمرار قيام الحكومة باتخاذ الإجراءات التى من شانها أن تجعلنا منافسين حقيقيين فى المنطقة وفى هذا الصدد فإن الحكومة مطالبة باتخاذ الإجراءات التى من شانها أن تقلل مرور المستثمر على المكاتب الحكومية وأن تقوم بالدور الرقابى بمعنى تسهيل أمور المنتجين وليس وضع العقبات امامهم، وأخيرا الاستمرارية فى السياسات وعدم تغييرها أو الرجوع فيها من وقت لآخر.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصادالمصرى	اسم كاتب المقال :	اسامة سليمان
الموضوع الفرعى :	قطاع الاستثمار	رقم العـــــدد :	٢٨٨٨
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٧/١٤

سؤال من واقع التدفقات الاستثمارية الخارجية في مصر

لماذا يفضلها الأجانب .. «غير مباشرة»

أسامة سليمان:

رصد عدد من المتعاملين مع السوق المصرى تزايدا فى الاستثمار الأجنبى.. وهو دون شك ظاهرة ايجابية واحد الأدوات المهمة للاقتصاديات الحرة ومن متطلبات العولمة التى تشهد تنافسا واسعا من الدول الكبرى والنامية على الفوز بكعكة الاستثمارات الأجنبية وتبارت الدول فى منح التسهيلات والحوافز للمستثمرين الأجانب لتشجيعهم على القدوم بقوة إلى الأسواق الوطنية.

ويؤكد بعض الخبراء ان تنامى الاستثمارات الأجنبية فى مصر ليس على المستوى المطلوب بعد خاصة إذا اخذنا فى الاعتبار ان هناك سمة غالبة على هذه الاستثمارات وهى ان معظمها استثمارات غير مباشرة سواء عبر البورصة أو شركات الإدارة الأجنبية.

فى البداية أكد محمد ثابت رئيس شركة الفا اوتو لصناعة السيارات فى مصر ان هناك تركيزا لا مبرر له على الاستثمارات الأجنبية المباشرة مشيراً إلى اهمية الاستثمارات الأجنبية فى صورها الأخرى عبر البورصة أو عن طريق نقل الخبرة والتكنولوجيا.

وقال ان الاستثمارات المباشرة قادمة وتتزايد عبر تزايد مناخ الثقة ووجود حوافز قوية لجذب المستثمرين ومصر بالفعل تعد من الأسواق الصاعدة المتميزة ولكن الاستثمارات المباشرة تحتاج إلى الكثير من الدراسة لمناخ الاستثمار وظروف السوق ولذا فان المستثمر الوطنى اقدر فى هذا المجال ولذا من الافضل التوسع فى المشروعات المشتركة مع الاجانب لتحقيق عائد اقتصادى متميز.

وبالنسبة للمجال السياحى يقول حسام السادات المدير الاقليمى للعلاقات العامة بفنادق ميريديان ان التحفظ الأجنبى تجاه اقامة مشروعات كاملة فى مصر قد تراجع وشهدنا اقبالا من مستثمرين عدة على الاستثمار المباشر وشراء بعض مشروعات الخصخصة.

وحول وجود تركيز اجنبى على الإدارة فقد اكد السادات ان الإدارة العالمية ضرورة مهمة للمنشآت الفندقية المصرية خاصة فئة 5 نجوم كما ان لها تاريخا عريقا فى العمل بمصر وليس ادل على ذلك من فنادقنا الشهيرة هيلتون وشيراتون وماريوت.. الخ.

واكد السادات ان الاعتماد على الشركات العالمية فى الإدارة لا يقلل من كفاءة العناصر المصرية ولا يسىء إلى مستوى الإدارة المصرية فعلى العكس نجد اغلب هذه الفنادق تعتمد على قيادات مصرية.

وأشار إلى ان الإدارة الأجنبية مهمة للترويج السياحى فهى تتمتع بشكل كبير وثقة واسعة بين السائحين وكثير منهم يقبلون على تلك الفنادق لسابق خبرتهم الجيدة مع تلك الإدارة فى العديد من دول العالم.

وأوضح شريف رأفت الرئيس السابق لبورصتى القاهرة والاسكندرية ان الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد لا تكون على المستوى المامول بالرغم من ان مؤشرات اداء الاقتصاد فى مصر متميزة وقوية وتضاهى المستويات العالمية الا ان موقعنا بين الأسواق الناشئة ليس بالشكل الذى نطمح اليه وتسبقنا دول كثيرة نظرا لاننا تضعفنا مجموعة من العقبات منها التدريب الجيد وغياب الإدارة الناجحة.. الخ.

وقال انه بالرغم من ان كل المؤشرات الاقتصادية المصرية ايجابية وقوية إلى ان هناك اسواقا ناشئة متقدمة عنا بما يتراوح بين 2 إلى 7 سنوات.

وأكد رأفت ان المرحلة الحالية من التنمية الاقتصادية تتطلب العمل على رفع كفاءة الوحدات الاقتصادية فى السوق المصرى وتطوير مستواها الإدارى خاصة اننا فى مرحلة مهمة فى مسيرة الخصخصة وهى خصخصة البنية الاساسية من تليفونات ومرافق وكهرباء.

وشدد على أهمية تشجيع الاستثمارات الأجنبية لجذب الخبرة الفنية العالية إلى جانب ضرورة وجود هيئة رقابية لمراقبة انفتاح الاسواق والتحقق من توافر اسس المنافسة العادلة.

وأكد ان التطبيق الناجح لبرنامج الخصخصة يتطلب الحرص على توافر عنصر المنافسة بحيث يكون لدينا فى النهاية كفاءة عالية وتكلفة أقل وأكبر استفادة للمستهلك.

وأوضح اننا فى مصر نعانى من ضعف فى الوساطة المالية مما يدفعنا إلى الاستعانة بالخبرات الأجنبية ونحن فى حاجة إلى ثورة إدارية وتهيئة مؤسساتنا سواء شركات أو صناديق معاشات لمرحلة متقدمة اداريا خاصة بعد تخفيف الاعباء الإدارية عليها.

حوافز

الموضوع الرئيسي :	الاقتصادالمصرى	اسم كاتب المقال :	اسامة سليمان
الموضوع الفرعي :	قطاع الاستثمار	رقم العـــــدد :	٢٨٨٨
المصـــــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٧/١٤

ومن جانبه يرى رجل الأعمال الفرنسي المقيم بالقاهرة ريتشارد جوما ان الاستثمارات الأجنبية تبحث عن الحوافز والمزايا إلى جانب عوامل اساسية منها الاستقرار السياسى والامنى ولاشك ان مصر حققت شوطا فى هذا الصدد ولكنها تحتاج إلى المزيد ولاشك انها عندما تتفوق فى مزاياها وحوافزها على الأسواق الدولية ستستقطب الكثير من الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

وأشار إلى انه شخصيا يقوم بتاسيس جامعة فرنسية جديدة لتعليم الازياء وتخريج المصممين الجدد الاكفاء بخبرة فرنسية مما سيخدم كثيرا صناعة الملابس فى مصر.

ويرى محمد لهيطة رئيس شركة مينا تورز ورئيس لجنة السياحة بجمعية رجال الأعمال المصريين ان الإدارة الأجنبية هى الغالبة فى المجال السياحى على الاستثمارات الأجنبية المباشرة مشيراً إلى ان هناك ارتباطا وثيقا منذ سنوات بين المشروعات السياحية والإدارة الأجنبية فالاخيرة دون شك تتمتع بمستوى متميز فى الأداء ولكن ذلك لا يعنى أن الشركات المصرية فاشلة فى هذا المجال وهناك العديد من الاستثمارات السياحية الضخمة مصرية مائة بالمائة.

وأشار إلى ان الاستثمارات المباشرة فى القطاع السياحى كثيرة على مستوى القطاع الخاص الوطنى إلى الحد الذى أدى فى بعض الأوقات إلى خلل بين العرض والطلب مشيراً إلى ان الاستثمارات المباشرة الجديدة الوطنية أو الأجنبية تحتاج إلى التمهل ومزيد من الدراسة.

وأشار الى انه لا مبرر من التوسع فى الاعتماد على الاجانب الا فى مجالات محددة يكون لهم فيها تجارب مشهود لها وليس بالضرورة الاتجاه إلى الشركات العالمية فنحن مثلا نبحث انشاء ميناء عالمى لليخوت فى شرق بور فؤاد ولم نلجأ إلى الشركات العالمية بل لجانا للاستعانة بالمستثمرين التونسيين الذين تفوقوا فى هذا النوع من الموانىء وانشاوا ميناء قطاوى الشهير.

وأكد تميز خبرات الشركات العالمية واتساعها حيث أثبتت تفوقها فى العمل السياحى فى مختلف دول العالم على مدى سنوات طويلة وهى تسعى دائما لاثبات وجودها فى مختلف العواصم العالمية واستكمال فروعها الاقليمية ولاشك ان توحد اسلوب الإدارة والخدمة فى هذه الفروع يعد وسيلة فعالة لطمانة السائحين وجذبهم للسياحة.

وأكد ان الاستثمارات الاجنبية كانت قديما مرتكزة على مجال الإدارة خاصة بالنسبة للفنادق 5 نجوم حيث تتولى اداراتها منذ سنوات طويلة الشركات العالمية الام ولكن هذا المفهوم بدأ يتغير حاليا مع تخلى الدولة عن الاحتفاظ بالملكيات العامة فى الفنادق والتوسع فى برامج الخصخصة وفى نفس الوقت الثقة التى اصبح الاقتصاد المصرى يتمتع بها والصورة الطيبة عنه التى اقتنع بها المستثمرون فى مختلف دول العالم.

وقال ان الكثير من المستثمرين الأجانب ابدوا رغبة جادة فى شراء الفنادق المصرية خاصة الفاخرة منها كما عرضت الشركات العالمية الخروج من نطاق الإدارة وشراء الفنادق التى تحمل اسماءها فى مصر.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	عبد الرحمن عقل
الموضوع الفرعي :	قطاع الاستثمار	رقم العـــــدد :	٤١٤٩٦
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٧/١٧

الناس والاقتصاد

مصر على خريطة الاستثمارات الدولية

تصدر المؤسسة العربية لضمان الاستثمار تقريرا سنويا عن مناخ الاستثمار فى الدول العربية، والتقرير رصد لكل جوانب الاصلاحات الاقتصادية والتى تؤدى فى النهاية او تستهدف زيادة حصة الدول العربية من التدفقات الاستثمارية الدولية.

وتتضمن التقارير القطرية ٢١ دولة عربية إعتمدت المؤسسة فى معلوماتها على مراكز الرصد والبحث الاقليمية والدولية.

ويرصد التقرير عن مصر أن إجمالى الاستثمارات الوافدة عام ١٩٩٩ محلية وعربية واجنبية بلغت حوالى ٢١,٩ مليار جنيه بزيادة نسبتها ١٤٪ على عام ١٩٩٨، بلغت رؤوس الاموال الاجنبية غير العربية ما يعادل ١,٣ مليار جنيه بنسبة ٥,٩٪ وجاءت امريكا فى المرتبة الاولى حيث تمثل ربع الاستثمارات الاجنبية غير العربية، تليها كندا ثم بريطانيا ثم فرنسا ثم ايرلندا، وبعدها تاتى مساهمات الدول الاخرى بنسب متفاوتة.

وعلى مستوى القطاعات احتل قطاع الصناعة المرتبة الاولى إذ استحوذ على نسبة ٥٤,٢٪ من إجمالى الاستثمارات الاجنبية غير العربية يليه قطاع الشركات الانشائية ثم قطاع الشركات السياحية ثم الشركات الخدمية التى تعمل فى مجال المال والبنوك والاستشارات وبورصة الاوراق المالية.

وفيما يتعلق بالاستثمارات العربية الوافدة بلغت رؤوس الاموال العربية المستثمرة خلال عام ١٩٩٩ حوالى ٩٤٢ مليون جنيه، وجاءت المملكة العربية السعودية فى المرتبة الاولى إذ بلغت مساهماتها ٤٠٪ من إجمالى المساهمات العربية تليها دولة الكويت بنسبة ٣٥,٥٪، ثم فلسطين ثم الأردن، ثم تاتى باقى الدول العربية بمساهمات متفاوتة.

أما القطاعات التى اتجهت إليها الاستثمارات العربية فياتى فى مقدمتها قطاع الشركات السياحية إذ بلغت استثماراته نسبة ٥٨,٨٪ من اجمالي الاستثمارات العربية، ثم قطاع الصناعة بنسبة ٢٨,٨٪، ثم قطاع الشركات الزراعية بنسبة ٦,٦٪، ثم قطاع الانشاءات.

وتاتى صورة مناخ الاستثمار فى مصر على الوجه المبين نتيجة لجهود الحكومة لجذب الاستثمارات والتى تمثلت فى عقد مؤتمرات وندوات وإقامة معارض للترويج داخل وخارج مصر، واتفاقات لاقامة مناطق حرة مع مختلف البلدان. ويشير التقرير إلى أن الحكومة انتهجت سياسات كان لها نتائج هامة لتحقيق معدل نمو حقيقى، وانخفاض فى ميزان الحساب الجارى ومعدل التضخم واستقرارفى سعر الصرف.

عموما يشير هذا الرصد إلى عدد من النتائج مهمة أنه بالرغم من اهمية الاستثمارات الاجنبية إلا ان الاستثمار المحلى لا يزال هو الركيزة الاولى للاستثمار فى مصر وهو ما يعنى الدور الريادى للمستثمرين المصريين. الأمر الثانى أن الاستثمارات الاجنبية تسبق الاستثمارات العربية كما أنها تتجه أساسا للصناعة بينما تتجه الاستثمارات العربية للسياحة كنشاط رئيسى.

عبدالرحمن عقل

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	ابراهيم فوزى
الموضوع الفرعى :	قطاع الاستثمار	رقم العـــــدد :	٤١٥٠٣
المصـــــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٧/٢٤

العوامل المحددة لتدفق الاستثمارات الأجنبية

د. إبراهيم فوزى

تعتبر قضية جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من القضايا المثيرة للجدل فى مصر، خاصة ان المتابعين لهذه القضية يثيرون تساؤلا كبيرا حول سبب عدم تدفق الاستثمارات الأجنبية على مصر حتى الآن.

وهناك ثلاث نقاط محددة يمكن ان نركز عليها في محاولة لتفسير هذه الظاهرة، وهى العوامل المرتبطة بتوجه المستثمر ذاته، والعوامل المرتبطة بتوجه الحكومة، واخيرا العوامل المرتبطة بتوجهات الشعب.

وفيما يتعلق بتوجه المستثمر هناك مجموعة من المحددات التى تلعب دورها فى توجيه المستثمر الأجنبى لأمواله، وفى قراراته الخاصة بالاستثمار في بلد ما دون غيره، اول هذه المحددات هو عامل الربح، فالمستثمر يسعى فى المقام الأول الى تحقيق اعلى ربح ممكن من استثماراته. العامل الثانى هو الاستقرار، فالمستثمر الحقيقى لا يسعى الى الصفقة الواحدة السريعة ولكنه يسعى إلى وجود نظام مستقر يضمن له نجاح واستقرار استثماراته، الثالث هو وجود نظام يضمن له حرية وسهولة الخروج والدخول باموإله في حالة حدوث اي طارىء او مظهر من مظاهرعدم الاستقرار، او حتى في حالة توتر علاقاته بالمسئولين مع ضمان وجود نظام قضائى يضمن له الحفاظ على امواله فى حالة حدوث مخاطر او تطورات سياسية او اقتصادية لا تتفق ومصالح المستثمر الاجنبى.

وهذه العوامل كلها تلعب دورا مهما في تشكيل الصورة الخارجية للدولة لدى العالم الخارجى، فصورتنا لدي العالم الخارجى تلعب دورا مهما فى جذب الاستثمار الأجنبى من عدمه، او بمعنى آخر فإن الانطباع الخارجى أو العالمى عن اي دولة واقتصادها ومناخ الاستثمار فيها وفرص العمل والربح فيها يشكل محددا مهما لتوجه الاستثمارات الاجنبية الي هذه الدولة.

وقد تكون هناك حوافز وتسهيلات مهمة للاستثمار الاجنبى، ومع ذلك توجد صورة سلبية لدى العالم الخارجى وهو ما يتطلب بدوره العمل على تغيير هذه الصورة.

والمستثمر الاجنبى يحتاج الى الاجابة على عدة تساؤلات قبل اتخاذ قراره بالاستثمار في دولة ما تتعلق تلك التساؤلات بحجم التسهيلات الإدارية التى يحصل عليها، ومستوى المعاملة التى يلقاها في تعاملاته مع موظفى الدولة في الهيئات المختلفة (التامينات - الكهرباء - التليفونات - والضرائب ... الخ) ، وما هو حجم السوق المحلية، وما هى امكانات التصدير؟ وهل سيستطيع تصدير منتجاته بسهولة؟ وهل يستطيع الوفاء بالطلبات العاجلة على منتجاته ؟ وما هى تكلفة الارض التى يحصل عليها ؟ وما هو حجم الرسوم والضرائب التى سيدفعها؟ وما هو مستوى أجور العمالة.. الخ

وهى كلها عوامل تلعب دورا مباشرا فى تحديد حجم التكلفة والربح.

وفيما يتعلق بتوجه الحكومة فإن التساؤل الرئيسى هنا هو هل ترحب الحكومة بالفعل بالمستثمر الأجنبى؟ وهذا الترحيب له درجاته، فقد تعلن الحكومة ويصرح مسئولوها بأنها ترحب بالمستثمر الاجنبى ولكن مستوى معاملتها للمستثمر لا يرقى الى هذا الترحيب. وقد يدخل فى نزاعات وخلافات مع الحكومة وموظفيها تصل الى ساحات القضاء ويجد المستثمر نفسه متهما.

النقطة الثالثة وترتبط بتوجهات الشعب فيما يتعلق بالمستثمر الاجنبى، وعلى الرغم من التحسن الايجابى الذي شهدته صورة المستثمر الاجنبى لدى الشعب المصري فما زال هناك الكثير من العناصر السلبية في تلك الصورة، وهناك أمثلة عديدة على ذلك، ومازال الكثير منا ينظر الى المستثمر نظرة سلبية، حتى أن بعض المستثمرين يقترح تسمية أخرى غير المستثمر، من كثرة الانطباعات السلبية عن المستثمر ، ومازالت العديد من الأفلام يقدم المستثمر فى صورة السارق الذى جاء ليجرى صفقة مشبوهة ويعود الى بلاده مرة أخرى، نحن في حاجة الى تنمية وتطوير ثقافة وتوجه ثقافى جديد تجاه المستثمر الأجنبى.

انتقل بعد ذلك الي الحديث حول نقطة مهمة وهى المناطق الحرة الخاصة ويمكن ان نضرب هنا عددا من الامثلة المهمة لتلك المناطق، مثل احدى الشركات التى تعمل فى انتاج الكمبيوتر، والتى تم تحويلها الى منطقة حرة خاصة فى مصر الجديدة ، فقد استطاعت هذه الشركة ان تصدر ما قيمته ٤ ملايين دولار فى سنة واحدة، وكان من المفترض ان تزيد هذه الشركة من انتاجها وراس مالها إلا انها واجهت الكثير من المشاكل التى ادت بها الى فتح مركز لها فى دبى، وهناك العديد من الامثلة الأخرى التى واجهت العديد من المشاكل أو الصعاب والتى ثبت ان سرعة الإحاطة بتلك المشكلات ومواجهتها تلعب دورا كبيرا فى تشجيع المستثمر الأجنبى على توسيع حجم استثماراته بينما يؤدى فى المقابل التاخر فى مواجهة لتلك المشكلات الى هروب المستثمرين.

والمناطق الحرة الخاصة للمصانع والمنتجين فقط وليست للتخزين، فالتخزين وظيفة الاسواق الحرة الخاصة، وعندما تم الاهتمام بتلك المناطق من قبل الهيئة العامة للاستثمار ارتفعت صادرات المناطق الحرة الخاصة من ١٥٤ مليون دولار الى ٥٢٠ مليون دولار فى السنة الواحدة، هذا فى الوقت الذى لم يتجاوز فيه إجمالى الصادرات المصرية ٤ مليارات دولار او اقل.

وقضية التهريب لا تضعف من اهمية ودور هذه المناطق. فالتهريب سيظل موجودا وقائما حتى إذا تم إغلاق هذه المناطق. ولا يصح تضخيم قضية التهريب الى حد المطالبة بالقضاء على النظام باكمله.

فالعجز عن مواجهة قضية التهريب لا يصح ان يكون مبررا أو أساسا للدعوة الى القضاء على النظام باكمله، والتجربة اثبتت اقتناع الكثيرين من رجال الاعمال المصريين بهذه التجربة، بل ان معظم رجال الاعمال يشترطون الآن صراحة إقامة صناعاتهم الجديدة فى اطار مناطق حرة خاصة.

خلاصة القول ان التطوير يحتاج الى اقتناع وفكر وإلى تغيير صورة الحكومة والفرد والاجهزة لدى المستثمر الأجنبى.

لم يخل منها المؤتمر رغم الركود ومشكلة السيولة

«كلام جميل» عن مناخ الاستثمار فى مصر !

على الرغم من حالة الاكتئاب التى سببتها أزمة الركود فى السوق المصرية على جميع المستويات الرسمية والشعبية وأصبح الخروج من هذه الازمة الشغل الشاغل للحكومة ورجال الأعمال والقطاع الخاص معا، إلا أن المستثمرين الاجانب لم يهتموا بتلك الازمة ولم يضعوها فى حساباتهم للاستثمار فى مصر.

البعض وصف الازمة بانها شأن داخلى للاقتصاد المصرى ولا تؤثر على نظرة المؤسسات الدولية العالمية لمناخ الاستثمار فى مصر.. والبعض الأخر يؤكد ان الاجانب قادمون والاموال ستتدفق على مصر بشكل كبير خلال الفترة القادمة.

■ ماجد على ■



وما يعكس عدم اكتراث المؤسسات الاقتصادية العالمية والمستثمرين الاجانب بازمة الركود الحالية بالسوق المصرية ما قاله ريتشارد اندسور مدير عام مؤسسة يوروموني العالمية حول تحسن أداء الاقتصاد المصرى بشكل كبير، وأكد انسور ان المؤشرات الاقتصادية الكلية لمصر تعد من افضل المستويات العالمية وان هناك العديد من التطور فى برنامج الخصخصة والاصلاح الاقتصادى فى مصر يجذب المستثمر على المستوى القومى والعالمى، وقال إن مصر تنتهج سياسات نقدية ومالية متوازنة وان هناك استقرارا فى سعر عملتها بشكل واضح مشيرا إلى أن كل هذه المؤشرات تدلل على جودة مناخ الاستثمار فى مصر.

وفى هذا الاطار يؤكد عنان الجلالى مدير شركة هلنان العالمية للفنادق والاستثمارات السياحية ورئيس جمعية رجال الاعمال المصرية الاسكندنافية ان التقارير العالمية جميعها فى الخارج ومنذ 99 تضع مصر فى مرتبة متقدمة وواحدة من أهم الاسواق الصاعدة فى المنطقة وتعتبرها احد مناطق الجذب الاستثمارى فى العالم.

فصورة الاقتصاد المصرى حاليا فى الخارج وامام عيون المستثمرين الاجانب صورة جيدة كما يقول الجلالى رغم ما يحدث فى الاقتصاد المصرى من مشاكل داخلية وعلق العنانى على ازمة الركود والتباطؤ الاقتصادى الذى تشهده السوق المصرية حاليا.. بقوله ان هذه المشكلة شأن داخلى لمصر ولا تعنى كثيرا المستثمرين الاجانب.

وأكد عنان الجلالى ان مشكلة الركود لم تؤثر اطلاقا على مناخ الاستثمار فى مصر وتدفقات الاستثمارات الاجنبية إليها متوقعا زيادة ملموسة فى استثمارات الاجانب بمصر خلال المرحلة المقبلة خاصة فى قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقطاع السياحى وصناعات البترول.

وقال إنه شخصيا وكرجل اعمال مصرى مقيم فى الخارج وله اتصالات كثيرة مع المسئولين فى الدول الاسكندنافية والمستثمرين من القطاع الخاص فى تلك الدول يحمل فى حقيبته عقب عودته إلى الخارج بعد مؤتمر اليوروموني بمصر دراسات جدوى لانشاء عدد من المشروعات الاستثمارية الخاصة فى مصر.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	ماجد على
الموضوع الفرعى :	قطاع الاستثمار	رقم العـــــدد :	٢٩٣٧
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٩/١٨

وقال إن هذه المشروعات التى سيعرضها للمشاركة مع مستثمرين اجانب فى الدنمارك والدول الاسكندنافية الاخرى تغطى مجالات السياحة والبيئة وتنمية الموارد البشرية.

وأشار العنانى إلى انه اجرى اتصالات مع رجال اعمال مصريين للدخول كمساهمين فى تلك المشروعات.

وعاد رئيس جمعية رجال الأعمال المصرية الاسكندنافية للحديث مرة اخرى إلى تحسن اداء الاقتصاد المصرى.. وقال إن مصر استطاعت ان تتفوق على نفسها فى ازمة السياحة وقال إنه لو أن دولة اخرى غير مصر حدثت فيها ازمة كتلك التى حدثت للسياحة لاستغرقت اكثر من 10 سنوات حتى تتعافى وتعود إلى معدلاتها الطبيعية مشيرا إلى أن تلك الازمة اثبتت قدرة الاقتصاد المصرى على امتصاص الازمات والتعامل معها بشكل سريع.

ومن جانبه يتوقع مصطفى زكى رجل الاعمال ورئيس الشعبة العامة للمستوردين تحسنا ملحوظا فى تدفقات الاستثمارات الاجنبية إلى مصر خاصة فى ظل ظهور بوادر ايجابية مشجعة على أن الاقتصاد فى طريقه للخروج من حالة الركود.

وعلمت «العالم اليوم الاسبوعى» أن عدد من صناديق الاستثمار العالمية تعتزم زيادة استثماراتها فى البورصة المصرية فى الفترة المقبلة خاصة مع بدء طرح اسهم الاتصالات والكهرباء والبترول للبيع فى البورصة، وقال مصدر مسئول فى سوق المال المصرية ان البورصة المصرية لاتزال فى مقدمة الاسواق المالية الصاعدة ذات العائد المرتفع والجاذب للاستثمارات.

وكانت عدة مؤسسات عالمية وبنوك عالمية قد كشفت عن خطط لزيادة استثماراتها فى مصر خلال الفترة القادمة مثل بنك تشيس مانهاتن الامريكى.

وقد أوضح تقرير لوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية يحمل لنا مجموعة من الارقام ذات الدلالة الواضحة على تحسن وضع الاقتصاد خلال العام المالى الماضى والمنتهى فى 30 يونيه 2000.

قال التقرير ان عجز الميزان التجارى لمصر تراجع لأول مرة منذ بداية برنامج الاصلاح الاقتصادى وكسر نقطة المتتالية ليصل بنهاية يونيه الماضى أى خلال عام إلى نحو 11,47 مليار دولار مقابل 12,56 مليار دولار فى عام 98/ 99.

وجاء هذا التحسن فى الميزان التجارى إلى زيادة الصادرات المصرية لأول مرة منذ عام 1991 إلى نحو 6 مليارات و 338 مليون دولار عام 99/ 2000 بزيادة قدرها 1,9 مليار دولار عن صادرات العام 98/ 99 والبالغة نحو 4,44 مليار دولار.

وان كانت هناك زيادة فى الواردات خلال العام المالى الماضى 99/ 2000 بلغت نحو 853 مليون دولار إلا أنها زيادة بسيطة مقارنة بالتحسن الذى طرأ على الصادرات حيث بلغت جملة الواردات نحو 17,86 مليار دولار.

كذلك قال تقرير وزارة الاقتصاد أن الدين الخارجى لمصر تراجع بنهاية يونيه الماضى إلى نحو 27,7 مليار دولار كما زادت الاحتياطيات النقدية الاجنبية إلى 15,13 مليار دولار وتغطى نحو 10 أشهر من الواردات المصرية.

ونوه تقرير وزارة الاقتصاد إلى تراجع التضخم السنوى إلى 2,5٪ ومعدل البطالة إلى 7,4٪ فى الوقت الذى زادت فيه المدخرات المحلية المصرية إلى 0,7 مليار جنيه خلال العام المالى 99/ 2000.

